جامعةُ الزَّاوية

إدارةُ الدّراساتِ العُليا والتَّدريب

كلّية الاقتصـــــاد

قسم العلوم السّياسية

دور الانتخابات لإنهاء الأزمة الليبية

2011 - 2024

إعداد الطالب : حمزة الهادي أحمد أبوحربة

إشراف الدّكتور : الصّديق خليفة الكيلانيّ

الدرجة العلمية: أستاذ

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

بتاريخ 27/ جمادي الأول/1447هـ الموافق 2025/11/18م

الإقرار

أُقِرُّ أنا ....، بأن ما اشــتملت عليه الرســالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حينها، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزءٍ منها لم يُقدَّم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤســســة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة أو الأطروحة والاستفادة منها مصدراً مرجعياً للمعلومات، لأغراض الاطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع: ....

التاريخ: / / 20

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ
عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا
تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الانفال / الآية "60"

الإهـــــــــــداء

إلى الرسول الكريم محمد ﷺ،

الذي أضاء للعالمين دروب الهداية، وغرس في القلوب نور العلم والإيمان، فكان قدوتنا في السعي والصدق والإخلاص.

إلى أبي،

من غرس في نفسي معنى الجدّ والعطاء، وكان لي سندًا ودافعًا في كل خطوة على طريق العلم.

إلى أمي،

ينبوع الحنان، ومصدر الدعاء، ونور القلب الذي لا يخبو، جزاها الله عني خير الجزاء.

إلى إخوتي وأخواتي،

أنتم المساندون الدائمون في دروب الحياة، تشاركوني الفرح وتخففون عني التعب.

إلى أصدقائي الأوفياء،

من تقاسموا معي لحظات الجهد والتعب، فكانت صحبتهم زادًا على طريق البحث والعلم.

إليكم جميعًا...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عربون وفاء ومحبة وامتنان.

شكر وتقدير

بعد حمد الله وشــكره أتقدم بخالص الشــكر والتقدير إلى أســتاذي الفاضــل الدكتور أ، د الصديق خليفة الكيلاني لتوجهاته العلمية ومتابعته رسالتي، وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة الموقرة على قبولهما مناقشة رسالتي هذه، وتحملهما عناء القراءة والتقييم وهما:

1/ د. فوزي سالم المرناقي

2/ د. عبدالمنعم سالم العائب

وفي الختام، أتوجّه بخالص الشــكر والتقدير إلى كل من قدّم لي الدعم والتشــجيع ولو بكلمة طيبة خلال مســيرتي في إعداد هذه الرســالة، كما أتقدّم بالشــكر الخاص إلى الدكتورة/ تهاني حسن الخرزة على جهودها المتميزة في المراجعة اللغوية لهذه الدراسة.

جزاكم الله عني جميعاً خيـر الجـزاء

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الانتخابات كمدخل لإنهاء الأزمة الليبية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 إلى عام 2024، في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها البلاد منذ سقوط النظام السابق، وما رافق ذلك من انقسام مؤسسي حاد، وتنازع شرعيات، وتعثر مسارات الانتقال السياسي، وتنبع أهمية الموضوع من كونه يتناول إحدى أكثر القضايا إلحاحًا في السياق الليبي، وهي مسألة بناء الشرعية السياسية عبر المسار الانتخابي، باعتبارها خطوة ضرورية لتجاوز حالة الانسداد السياسي وتوحيد مؤسسات الدولة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوم برؤية استشرافية، وجرى تقسيمها إلى أربعة فصول رئيسة: تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري، حيث تم بحث مفهوم الانتخابات، ووظائفها، ومحددات فاعليتها، إلى جانب مفهوم الأزمة السياسية وأسبابها، مع استعراض الأطر النظرية التي تفسّر العلاقة بين الانتخابات وتسوية النزاعات، ثم استعرض الفصل الثاني الإطار السياسي والدستوري للانتخابات الليبية خلال الفترة الزمنية المحددة، بما في ذلك تطور الأزمة، والإشكاليات القانونية، وأدوار الفاعلين المحليين والدوليين.

أما الفصل الثالث، فقد خصص لتحليل التجارب الانتخابية الليبية بعد 2011، بدءًا من انتخابات المؤتمر الوطني ومجلس النواب، وصولًا إلى محاولات تنظيم الانتخابات العامة في ديسمبر 2021، إضافة إلى دراسة محددات فشل هذه المحطات، وتحليل الانتخابات المحلية الجزئية في بعدها التوحيدي، وفي الفصل الرابع، تم تقديم رؤية تحليلية مستقبلية، تطرقت إلى الفرص والتحديات القائمة أمام تنظيم الانتخابات، ووظائفها المحتملة في إعادة بناء الشرعية وتوحيد المؤسسات، كما طُرحت مجموعة من المقترحات لضمان نجاح المسار الانتخابي بوصفه أداة للحل السياسي الشامل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الانتخابات في السياق الليبي لا يمكن أن تنجح بمعزل عن توافق سياسي واسع النطاق، وإصلاح دستوري ومؤسسي متكامل، وتهيئة بيئة أمنية وإدارية مواتية، مما يجعلها أداة لبناء الدولة وليس لتجديد الصراع، كما أكدت أن الدور الدولي، على أهميته، لا يُغني عن الإرادة الوطنية الجامعة، وأن ربط المسار الانتخابي بمشروع وطني شامل للمصالحة هو شرط أساسي لتحقيق انتقال سياسي فعّال ومستدام.

Abstract

This study aims to analyze the role of elections as a gateway to resolving the Libyan crisis during the period from 2011 to 2024, in light of the profound political transformations following the collapse of the former regime، The study focuses on the institutional fragmentation, competing claims to legitimacy, and the stalled political transition process، The importance of this topic stems from its relevance to one of Libya's most pressing issues—namely, the reestablishment of political legitimacy through electoral mechanisms, which are deemed essential for overcoming the political deadlock and rebuilding unified state institutions.

The research adopts a descriptive and analytical methodology, supported by a forward-looking perspective، It is structured into four main chapters:

The first chapter presents the conceptual and theoretical framework, addressing the definition of elections, their functions, and determinants of their effectiveness, along with the concept and causes of political crises، It also reviews key theoretical approaches that explain the relationship between elections and conflict resolution.

The second chapter examines the political and constitutional context of the Libyan electoral process from 2011 to 2024, including the evolution of the crisis, legal challenges, and the roles of both domestic and international actors.

The third chapter analyzes Libya’s electoral experiences post-2011, including the 2012 General National Congress elections, the 2014 House of Representatives elections, and the failed attempt to hold general elections in December 2021، It also evaluates the impact of local and municipal elections in mitigating division.

The fourth chapter offers an analytical and forward-looking vision, exploring the prospects and challenges for holding general elections, the potential of elections to rebuild legitimacy and unify institutions, and practical proposals to ensure the success of elections as a pathway toward a comprehensive political solution.

The study concludes that elections in Libya cannot succeed in isolation from a broad political consensus, constitutional and institutional reforms, and a conducive security and administrative environment، Elections should serve as tools for state-building, not as mechanisms that risk reigniting conflict، The study also emphasizes that while international support is important, it cannot replace genuine national will, and that linking the electoral track to a broader national reconciliation process is essential to ensure an effective and sustainable political transition.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهـــداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
ABSTRACT	هـ
فهرس المحتويات	ز
المقدمة	1
أولاً – مبررات اختيار الدراسة	2
ثانياً– إشكالية الدراسة	3
ثالثاً – فرضيات الدراسة	4
رابعاً– أهمية الدراسة	5
خامساً– أهداف الدراسة	5
سادساً– منهج الدراسة	6
سابعاً – مصطلحات الدراسة	6
ثامناً– الدراسات السابقة	8
تاسعاً– حدود البحث	13
عاشراً– تقسيمات الدراسة	14
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	**16**
تمهيد	17
المبحث الأول: مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر	19
تمهيد	19
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي	20

أولًا: الجذور التاريخية لمفهوم الانتخابات	20
ثانيًا: تطور مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر	21
المطلب الثاني: وظائف الانتخابات في النظم الســياســية الديمقراطية وغير الديمقراطية	22
أولًا: الوظائف السياسية والدستورية للانتخابات في الأنظمة الديمقراطية	22
ثانيًا: الوظائف الشكلية والاستيعابية للانتخابات في الأنظمة غير الديمقراطية	22
ثالثًا: الوظيفة الرمزية والتكاملية للانتخابات في بناء الهوية السياسية	24
المطلب الثالث: محددات فاعلية الانتخابات في بناء الشرعية السياسية	25
أولًا: البيئة القانونية والمؤسسية للعملية الانتخابية	25
ثانيًا: التوافق السياسي والمجتمعي كشرط لبناء الشرعية الانتخابية	25
ثالثًا: البيئة الأمنية والضمانات المؤسسية لنزاهة الانتخابات	26
المبحث الثاني: مفهوم الأزمة السياسية وأسبابها	28
تمهيد	28
المطلب الأول: التعريف النظري للأزمة السياسية وأشكالها	29
أولًا: الإطار المفاهيمي للأزمة السياسية	29
ثانيًا: أشكال الأزمات السياسية في النظم السياسية المعاصرة	29
ثالثًا: معايير تشخيص الأزمة السياسية وحدودها المفاهيمية	31
المطلب الثاني: العوامل البنيوية والوظيفية المسببة للأزمات السياسية	33
أولًا: العوامل البنيوية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي	33
ثانيًا: العوامل الوظيفية المرتبطة بأداء النظام السياسي	33
ثالثًا: العوامل السياقية والمحلية والدولية المولّدة للأزمات	34
المطلب الثالث: تداعيات الأزمات السياسية على الدولة والمجتمع	36
أولًا: تداعيات الأزمات السياسية على مؤسسات الدولة ووظائفها	36
ثانيًا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات السياسية	37

ثالثًا: التأثيرات الاستراتيجية للأزمات السياسية على وحدة الدولة واستقرارها طويل المدى	38
المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسّرة لدور الانتخابات في إنهاء الأزمات	40
تمهيد	40
المطلب الأول: نظرية التحول الديمقراطي ودور الانتخابات في الانتقال السياسي	41
أولًا: مفهوم التحول الديمقراطي ونطاقه النظري	41
ثانيًا: الانتخابات كمدخل للانتقال السياسي في البيئات غير المستقرة	42
ثالثًا: التحديات التي تواجه توظيف الانتخابات في مراحل التحول الديمقراطي	43
المطلب الثاني: نظرية الشرعية السياسية وبناء النظام من خلال الانتخابات	45
أولًا: مفهوم الشرعية في النظرية السياسية الحديثة	45
ثانيًا: دور الانتخابات في إعادة إنتاج الشرعية السياسية في البيئات الانتقالية	46
ثالثًا: حدود الشرعية الانتخابية في الأنظمة الانتقالية والهشة	47
المطلب الثالث: المقاربة الواقعية لدور الانتخابات في تسوية النزاعات	49
أولًا: الأسس النظرية للمقاربة الواقعية في تحليل الصراع والسلطة	49
ثانيًا: تطبيقات المقاربة الواقعية على السياقات المنقسمة والمجتمعات الخارجة من النزاع	50
ثالثًا: التحديات المؤسسية والبيئية المقيّدة لأثر الانتخابات في تحقيق الشرعية	51
الفصل الثاني: الإطار السياسي والدستوري للعملية الانتخابية في ليبيا (2011–2024)	**54**
تمهيد	55
المبحث الأول: تطور الأزمة السياسية في ليبيا خلال الفترة 2011–2024	57
تمهيد	57
المطلب الأول: سقوط النظام السابق وبداية التحول السياسي	58

أولًا: انهيار النظام السياسي المركزي وانفتاح المشهد على المجهول	58
ثانيًا: تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كسلطة مؤقتة	58
ثالثًا: الإعلان الدستوري المؤقت وبداية رسم المسار السياسي	59
رابعًا: انتخاب المؤتمر الوطني العام وبداية إعادة تشكيل المشهد	59
خامسًا: إخفاقات المرحلة الانتقالية الأولى في إرساء قواعد التوافق	60
سادسًا: الانتقال إلى مرحلة الانقسام المؤسسي وشرعية مزدوجة	60
المطلب الثاني: الانقسام المؤسسي والصراع على الشرعية	61
أولًا: جذور الانقسام المؤسسي بعد انتخابات 2014	61
ثانيًا: التنافس على الشرعية بين المؤسسات المتنازعة	61
ثالثًا: أثر الانقسام المؤسسي على العملية السياسية والانتخابية	62
رابعًا: ديناميكية الانقسام وتعطيل المسارات الدستورية	62
خامسًا: انعكاسات الانقسام على ثقة المواطن ومشروعية المؤسسات	63
المطلب الثالث: تأثير التدخلات الخارجية على استقرار المشهد السياسي	64
أولًا: الخلفية الدولية للأزمة الليبية بعد 2011	64
ثانيًا: الدعم العسكري والسياسي للأطراف المتنازعة	64
ثالثًا: الانقسام الدولي في المواقف تجاه المسارات السياسية	64
رابعًا: التدخل الخارجي كعامل معرقل للعملية الانتخابية	65
خامسًا: دور التدخلات في إدامة الانقسام وبناء سلطات متوازية	65
سادسًا: ضعف الحماية الدولية للانتخابات وتأثيره على الثقة المحلية	66
المبحث الثاني: الإطار القانوني والدستوري للانتخابات الليبية	67
تمهيد	67
المطلب الأول: القوانين الانتخابية المنظمة لانتخابات ما بعد 2011	68
أولًا: الأساس القانوني المنظم للانتخابات بعد سقوط النظام السابق	68
ثانيًا: السمات العامة للقوانين الانتخابية الليبية بعد 2011	69
ثالثًا: أوجه القصور والانتقادات الموجهة للقوانين الانتخابية	69

رابعًا: مدى توافق القوانين الانتخابية مع المعايير الدولية	70
المطلب الثاني: إشكاليات القاعدة الدستورية وتأثيرها على العملية الانتخابية	71
أولًا: مفهوم القاعدة الدستورية ودورها في الانتخابات	71
ثانيًا: الإطار الدستوري الليبي بعد 2011	71
ثالثًا: محاولات تجاوز غياب القاعدة الدستورية	72
رابعًا: التأثيرات المباشرة لغياب قاعدة دستورية توافقية على الانتخابات	72
خامسًا: مواقف الأطراف الليبية من مسألة القاعدة الدستورية	73
سادسًا: آفاق الحلول المقترحة	74
المطلب الثالث: دور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في إدارة العملية الانتخابية	75
أولًا: النشأة والتأسيس وتطور الإطار القانوني للمفوضية	75
ثانيًا: الدور الفني والتقني للمفوضية في إدارة العملية الانتخابية	75
ثالثًا: التحديات الإدارية واللوجستية التي واجهت المفوضية	76
رابعًا: مدى استقلالية المفوضية والتحديات السياسية المحيطة بها	77
خامسًا: العلاقة بين المفوضية والسلطات التشريعية والتنفيذية	77
سادسًا: تقييم أداء المفوضية وفقًا للمعايير الدولية	78
المبحث الثالث: دور الفاعلين المحليين والدوليين في دعم أو عرقلة الانتخابات	79
تمهيد	79
المطلب الأوّل: مواقف القوى السياسية الليبية من الانتخابات	80
أوّلًا: 2012– 2014 قبولٌ إجرائي بالاقتراع وتسييس متسارع لنتائجه	80
ثانيًا: 2015–2019 من محاولة إعادة الضبط باتفاق الصخيرات إلى إعادة عسكرة السياسة	80
رابعًا: قراءة مقارنة في منطق المواقف	82
المطلب الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية والدولية على المسار الانتخابي	83

المطلب الثالث: دور بعثة الأمم المتحدة في دعم المسار الانتخابي	85
الفصل الثالث: **تحليل التجارب الانتخابية الليبية بعد 2011**	**87**
تمهيد	88
المبحث الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيا(2012–2021)	89
تمهيد	89
المطلب الأول: انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 – السياقات والنتائج	90
أولًا: السياق السياسي والاجتماعي لانتخابات 2012	90
ثانيًا: نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام وتداعياتها السياسية	91
المطلب الثاني: انتخابات مجلس النواب 2014 – الانقسام والتحديات	92
أولًا: السياقات القانونية والسياسية لانتخابات مجلس النواب	92
ثانيًا: تداعيات انتخابات 2014 والانقسام المؤسسي	93
المطلب الثالث: محاولات تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد 2018	95
أولًا: السياقات الدافعة لإجراء الانتخابات العامة	95
ثانيًا: العراقيل القانونية والسياسية أمام تنفيذ الانتخابات بعد 2018	96
المبحث الثاني: الأسباب السياسية والقانونية لفشل إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر 2021	98
تمهيد	98
المطلب الأول: غياب قاعدة دستورية توافقية وازدواجية القوانين	99
أولًا: الإطار الدستوري الغامض والاختلال في المرجعيات القانونية	99
ثانيًا: ازدواجية القوانين الانتخابية وتداعياتها على العملية الانتخابية	100
المطلب الثاني: التنافس بين الأطراف السياسية حول شروط الترشح والنتائج	102
أولًا: الصراع على شروط الترشح بوصفه امتدادًا للانقسام السياسي	102
ثانيًا: النزاع حول نتائج الانتخابات وتحديات تقبّل التداول السلمي للسلطة	103
المطلب الثالث: الإخفاقات الإدارية واللوجستية في الإعداد والتنفيذ	105

أولًا: القصور في الجاهزية الفنية والتنظيمية للمفوضية العليا للانتخابات	105
ثانيًا: التحديات الميدانية والهيكلية في الإعداد والتنفيذ	106
المبحث الثالث: مدى إســـهام الانتخابات الجزئية والمحلية في معالجة الانقسام	108
تمهيد	108
المطلب الأول: تحليل نتائج الانتخابات البلدية والمحلية بعد 2013	109
أولًا: السياقات القانونية والتنظيمية لإجراء الانتخابات المحلية	109
ثانيًا: تحليل النتائج السياسية والتمثيلية للانتخابات المحلية	110
المطلب الثاني: دور المجالس البلدية المنتخبة في تخفيف حدة الانقسام	112
أولًا: المجالس البلدية كأطر إدارية بديلة في ظل انقسام الدولة	112
ثانيًا: التحديات والقيود التي حدّت من دور المجالس البلدية في تخفيف الانقسام	113
المطلب الثالث: حدود تأثير الانتخابات الجزئية على مســـتوى الشـــرعية الوطنية	115
أولًا: ضعف الانتقال من الشرعية المحلية إلى الشرعية الوطنية	115
ثانيًا: محدودية المشاركة والتمثيل السياسي وانعكاسها على الشرعية	116
الفصل الرابع: **الانتخابات كآلية لإنهاء الأزمة رؤية تحليلية مستقبلية**	**118**
تمهيد	119
المبحث الأول: فرص وتحديات تنظيم الانتخابات العامة في ليبيا	120
تمهيد	120
المطلب الأول: المؤشـــرات الســـياســـية والأمنية الراهنة لإمكانية تنظيم الانتخابات	121
أولًا: المؤشرات السياسية الراهنة	121
ثانيًا: المؤشرات الأمنية المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي	122

ثالثًا: دور الفاعلين السياسيين والأمنيين في تهيئة المناخ الانتخابي	122
المطلب الثاني: العقبات القانونية والإدارية التي تعترض المسار الانتخابي	125
أولًا: غياب إطار دستوري توافقي موحد	125
ثانيًا: تضارب القوانين الانتخابية وضعف المرجعية التشريعية	126
ثالثًا: الاختلالات الإدارية واللوجستية في بنية العملية الانتخابية	126
المطلب الثالث: شروط نجاح العملية الانتخابية في ظل الانقسام الحالي	129
أولًا: التوافق السياسي بين الأطراف المتنازعة	129
ثانيًا: ضمان حيادية المؤسسات القائمة والإدارة المهنية للعملية الانتخابية	129
ثالثًا: تهيئة المناخ الأمني والإعلامي والاجتماعي	130
المبحث الثاني: الانتخابات كأداة لإعادة بناء الشرعية وإنهاء الانقسام	131
تمهيد	131
المطلب الأول: الانتخابات بوصفها وسيلة لإعادة توزيع السلطة	132
أولًا: الانتخابات كآلية لإزاحة النخب الانتقالية وتفكيك احتكار السلطة	132
ثانيًا: الانتخابات كإطار لإعادة توازن السلطة بين المركز والمناطق	133
ثالثًا: الانتخابات كآلية لتجديد العقد السياسي والاجتماعي	133
المطلب الثاني: مساهمة الانتخابات في توحيد مؤسسات الدولة	136
أولًا: الانتخابات كوسيلة لإعادة الشرعية إلى المؤسسات المنقسمة	136
ثانيًا: الانتخابات كآلية لتوحيد الإطار التنفيذي والتشريعي للدولة	137
ثالثًا: الانتخابات كمدخل لإعادة بناء الثقة المؤسسية وإنهاء الشرعية الموازية	137
المطلب الثالث: الانتخابات كمدخل لشرعنة المسار السياسي المستقبلي	139
أولًا: استعادة المشروعية الوطنية عبر التفويض الشعبي	139
ثانيًا: بناء بيئة دستورية مؤسِّسة لمسار سياسي مستقر	140
ثالثًا: تعزيز القبول الوطني والدولي بالمسار السياسي من خلال الانتخابات	140
المبحث الثالث: مقترحات لضمان نجاح الانتخابات كمدخل للحل السياسي	142
تمهيد	142

المطلب الأول: مبادئ أساسية لصياغة إطار دستوري توافقي	143
أولًا: ضرورة تجاوز الإشكاليات التاريخية في المسار الدستوري الليبي	143
ثانيًا: المبادئ الحاكمة لصياغة قاعدة دستورية توافقية	144
ثالثًا: آليات التوافق الوطني حول الإطار الدستوري	145
المطلب الثاني: آليات مراقبة وضمان نزاهة الانتخابات	147
أولًا: الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية	147
ثانيًا: دور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات	148
ثالثًا: آليات الرقابة الوطنية والدولية على الانتخابات	148
المطلب الثالث: دور الحوار الوطني والدعم الدولي في إنجاح المسار الانتخابي	150
أولًا: الحوار الوطني كإطار تأسيسي للتوافق الانتخابي	150
ثانيًا: الدعم الدولي كعامل مساعد وليس بديلاً	151
الخاتمة	152
النتائج	153
التوصيات	154
المراجع والمصادر	156
الكتب العربية	156

المقدمة

تُعد الانتخابات من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها النظم السياسية الحديثة لتحقيق التداول السلمي للسلطة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة، وتعزيز مشروعية المؤسسات السياسية، فمن خلال العملية الانتخابية، يُمنح المواطنون حق التعبير عن إرادتهم السياسية، والمشاركة في صنع القرار، بما يضمن تجديد الشرعية السياسية بشكل دوري ويحقق التوازن بين السلطة والمجتمع، وقد باتت الانتخابات أداة حيوية في مساعي الدول الخارجة من النزاعات نحو بناء الدولة وإعادة اللحمة الوطنية، خاصة في الحالات التي تعاني من الانقسام السياسي والانفلات الأمني.

في السياق العربي، برزت أهمية الانتخابات بشكل لافت منذ اندلاع موجة الثورات سنة 2011، حيث سعت العديد من الدول إلى اعتمادها كوسيلة لإعادة بناء أنظمتها السياسية وفق أسس ديمقراطية جديدة، إلا أن نجاح هذه التجربة تفاوت بين دولة وأخرى بحسب الخصوصيات السياسية والاجتماعية والأمنية السائدة في كل منها، ولعلّ من بين أكثر الحالات تعقيداً وتجاذباً على هذا الصعيد، الحالة الليبية، التي ما تزال منذ أكثر من عقد ونيف تعيش حالة من الانتقال غير المكتمل، في ظل تعدد الحكومات والانقسامات الحادة، وهو ما جعل من الانتخابات إحدى القضايا الجوهرية في مسارات الحل السياسي المتعاقبة.

لقد شهدت ليبيا خلال هذه المرحلة محاولات عدة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تُفضي إلى بناء سلطة موحدة تنهي حالة الانقسام، إلا أن هذه الجهود غالباً ما اصطدمت بمعوقات تتعلق بالبنية القانونية، والظروف الأمنية، والضغوط الإقليمية والدولية، إلى جانب الخلافات الداخلية بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الليبي، ورغم وجود مؤسسات وطنية معنية بالإشراف على الانتخابات، كالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، فإن هذه المؤسسة كثيراً ما وجدت نفسها في موقع محايد يفتقر إلى الدعم السياسي الموحد، مما أضعف من قدرتها على تنفيذ الاستحقاقات الانتخابية في أجواء توافقية وشاملة.

ومن هنا، يُنظر إلى التجربة الانتخابية في ليبيا خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2024 بوصفها مرآة تعكس التحديات البنيوية التي تواجه مشروع بناء الدولة، ومدى تعقيد العلاقة بين

المسارات السياسية والواقع الميداني، ومدى قدرة النخبة السياسية الليبية على الالتزام بمبادئ التوافق الوطني والقبول بنتائج صناديق الاقتراع كحل بديل عن السلاح والصراع المسلح .

أولاً – مبررات اختيار الدراسة:

1-الأسباب الذاتية

تستند الأسباب الذاتية إلى اهتمام الباحث العلمي والشخصي بالشأن الليبي ومسارات الانتقال السياسي ورغبته في تقديم تحليل علمي يعزز المعرفة الوطنية.

1. اهتمام الباحث المتعمق بالشأن الليبي وقضايا الانتقال السياسي، ورغبته في فهم وتحليل دور الانتخابات من داخل السياق الليبي نفسه، بعيدًا عن التفسيرات الخارجية.
2. إلمام الباحث بالمشهد السياسي والميداني من خلال المتابعة المستمرة للمسارات الانتقالية، مما يتيح تناولًا واقعيًا وتحليلًا علميًا متوازنًا يجمع بين المعرفة النظرية والخبرة الميدانية.
3. رغبة الباحث في الإسهام في بناء قاعدة معرفية وطنية حول قضايا الانتقال الديمقراطي والشرعية السياسية، انطلاقًا من قناعة بأهمية الدور الأكاديمي في خدمة الاستقرار الوطني.

2-الأسباب الموضوعية

تنبع الأسباب الموضوعية لهذه الدراسة من طبيعة الواقع الليبي الراهن وما يشهده من اضطرابات وهيكلية سياسية تستدعي فحص دور الانتخابات في معالجة الأزمة المتفاقمة.

1. التحولات السياسية والأمنية المعقدة في ليبيا منذ 2011 التي أفرزت واقعًا مضطربًا ومؤسسات منقسمة، مما يجعل دراسة الانتخابات كأداة للانتقال السياسي ضرورة لفهم سبل الاستقرار.
2. تعدد المبادرات المحلية والدولية (اتفاق الصخيرات، بوزنيقة، برلين، جنيف...) دون نتائج دائمة، ما يستدعي تحليل مدى قدرة الانتخابات على تحقيق تسوية أكثر استدامة تعبّر عن الإرادة الشعبية.
3. ندرة الدراسات الأكاديمية الليبية والعربية التي تناولت دور الانتخابات في إنهاء الأزمات السياسية بعمق علمي وميداني، مما يجعل هذه الدراسة محاولة لسد الفجوة البحثية بين النظرية والتطبيق.
4. الانقسام المؤسسي بين الشرق والغرب وتعطّل المسار الانتخابي يمثلان دافعًا موضوعيًا لفحص إمكانات الانتخابات كآلية توفيقية لتجاوز الانقسامات وبناء الشرعية السياسية.
5. الحاجة الوطنية والعلمية لتقديم رؤى موضوعية لصانعي القرار تسهم في وضع أطر قانونية ومؤسساتية تمكّن من إجراء انتخابات حرة تعزز بناء الدولة المدنية المستقرة.

ثانياً- إشكالية الدراسة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، حيث أدت الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالنظام السابق إلى مرحلة انتقالية طويلة تخللتها أزمات حادة، تمثلت في تعدد الحكومات، وتنازع الشرعيات، والانقسامات الجغرافية والمؤسساتية، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية المتزايدة، وعلى الرغم من تعدد المبادرات المحلية والدولية، وظهور توافقات سياسية مرحلية، فإنها لم تسفر عن حلول جذرية تُعيد بناء الدولة الليبية على أسس ديمقراطية متينة.

وفي هذا السياق، طُرحت **الانتخابات** كأداة لإعادة الشرعية السياسية وتجاوز حالة الانقسام، وهو ما تجلّى في اتفاق الصخيرات (2015)، ثم ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف (2021)، اللذين أكّدا على أهمية تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية تُنهي المرحلة الانتقالية، إلا أن هذه الانتخابات لم تجرِ حتى اليوم بسبب خلافات سياسية وتشريعية، ومخاوف أمنية، ونقص الثقة بين الأطراف الفاعلة.

ومن هنا، تنبع **إشكالية الدراسة** من المفارقة بين التأكيد على الانتخابات كخيار استراتيجي لإنهاء الأزمة، وبين واقع التحديات السياسية والقانونية والأمنية التي عطّلت هذا المسار، مما يستدعي دراسة علمية تحليلية تفكك هذه الإشكالية وتدرس أبعادها بعمق في ضوء التجربة الليبية خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2024.

تساؤلات الدراسة:

السؤال الجوهري (الرئيسي):

إلى أي مدى يمكن اعتبار الانتخابات مدخلاً فعّالاً لإنهاء الأزمة السياسية الليبية خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2024؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أبرز المحطات الانتخابية التي عرفتها ليبيا بعد عام 2011؟ وما نتائجها على المشهد السياسي؟
2. ما التحديات السياسية والقانونية والأمنية التي تحول دون إجراء انتخابات شاملة في ليبيا؟
3. كيف أثّرت الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية على مسار العملية الانتخابية؟

4. ما مدى جاهزية المؤسسات الوطنية (مثل المفوضية العليا للانتخابات) لتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة؟
5. ما طبيعة مواقف الأطراف السياسية الليبية تجاه إجراء الانتخابات؟
6. ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل الانتخابات في ليبيا، وما انعكاساتها على الاستقرار السياسي؟

ومن هذا وذاك سوف يتم الإجابة على هذه التساؤلات من خلال السرد لدى فصول الدراسة.

ثالثاً – فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات التي تنطلق من التحليل الواقعي للمشهد السياسي الليبي، وترتبط مباشرة بالإشكالية والتساؤلات المطروحة، ويمكن صياغتها على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

تُسهم الانتخابات في حال توفر بيئة قانونية وأمنية وسياسية مناسبة في إنهاء الأزمة الليبية وتحقيق الاستقرار السياسي خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2024.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة بين تعثر المسارات الانتخابية واستمرار الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا.
2. تؤدي التدخلات الإقليمية والدولية دوراً مباشراً في عرقلة تنظيم انتخابات نزيهة وشاملة.
3. ضعف الإطار التشريعي وتضارب القوانين الانتخابية يمثل أحد العوائق الأساسية أمام إنجاح العملية الانتخابية.
4. تفتقر بعض الأطراف السياسية إلى إرادة حقيقية لإجراء الانتخابات خوفاً من فقدان مواقعها الحالية.
5. تساهم جاهزية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تقنياً وتنظيمياً في دعم إجراء انتخابات شفافة.
6. يعكس تعثر الانتخابات حالة غياب التوافق على قواعد اللعبة السياسية بين الفرقاء الليبيين.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال التوقيت والسياق الذي تُنجز فيه، حيث ما تزال ليبيا تعيش في ظل أزمة سياسية معقدة ومفتوحة، تُعد الانتخابات إحدى مفاتيح حلّها المركزية، وتتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. **الأهمية النظرية** : تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات السياسية الليبية والعربية حول موضوع التحول الديمقراطي في الدول التي تعاني من النزاع، من خلال تسليط الضوء على التجربة الليبية الانتخابية منذ 2011 – 2024، وتحليل مدى فاعليتها كآلية لإعادة بناء الشرعية السياسية وإنهاء الانقسام.
2. **الأهمية العملية:** تقدّم الدراسة قراءة تحليلية لتجربة الانتخابات في ليبيا في ضوء السياق الانتقالي، بما يسمح بفهم طبيعة العوائق السياسية والتشريعية والأمنية التي تعترض العملية الانتخابية، والتفاعل المعقّد بين العوامل الداخلية والخارجية التي تشكل ملامح المشهد الانتخابي.
3. **الأهمية التطبيقية:**توفر الدراسة توصيات قد تكون مفيدة لصنّاع القرار والفاعلين المحليين والدوليين، من أجل تهيئة بيئة مناسبة لإجراء انتخابات ذات مصداقية، وتقديم رؤى تساعد في صياغة حلول سياسية واقعية ومستدامة تعزز من فرص الاستقرار في ليبيا.

خامساً- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الانتخابات كآلية محتملة لإنهاء الأزمة السياسية في ليبيا خلال الفترة ما بين 2011 إلى 2024، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. **رصد وتوثيق أهم المحطات الانتخابية** التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، وتحليل نتائجها وانعكاساتها على المشهد السياسي والمؤسسي.
2. **تحديد أبرز التحديات السياسية والقانونية والأمنية** التي أعاقت تنظيم انتخابات شاملة ودورية في البلاد.
3. **تحليل أثر الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية** على مسار العملية الانتخابية وإمكان تحقيق توافق وطني حولها.

4. **تقييم مستوى جاهزية المؤسسات الوطنية المعنية بالانتخابات**، وعلى رأسها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، من حيث القدرات الإدارية والفنية واللوجستية.
5. **دراسة مواقف واتجاهات الأطراف السياسية الليبية** تجاه العملية الانتخابية، وبيان مدى توافقها أو تعارضها حول شروط ومخرجات الانتخابات.
6. **استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة** لمسار الانتخابات في ليبيا، وتحليل انعكاس كل سيناريو على فرص تحقيق الاستقرار السياسي ووحدة المؤسسات.

سادساً- منهج الدراسة:

1، المنهج المتبع:

تعتمد هذه الدراسة على **منهجين متكاملين:**

1. **المنهج التاريخي:** يُستخدم هذا المنهج لتتبع التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011، وتوثيق المراحل الأساسية للتحولات التي مرّت بها الدولة الليبية بعد الثورة، بما في ذلك المحطات الانتخابية، والاتفاقات السياسية، والتغيرات في بنية المؤسسات التنفيذية والتشريعية، ويسهم المنهج التاريخي في فهم الخلفيات والسياقات التي أُجريت فيها الانتخابات أو تم تعطيلها، مما يوفّر قاعدة زمنية وتحليلية ضرورية لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** يُعد هذا المنهج من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية المعقدة، إذ يتيح وصف الواقع الليبي بعد عام 2011 وتحليل تطورات العملية الانتخابية، وفهم طبيعة التفاعلات بين الفاعلين المحليين والدوليين، وتفسير أسباب تعثر المسار الانتخابي رغم التوافق الواسع على ضرورته، كما يهدف هذا المنهج إلى تقديم تحليل علمي موضوعي لمدى قدرة الانتخابات على أن تكون مدخلاً فعّالاً لإنهاء الأزمة السياسية وبناء الشرعية في ليبيا.

سابعاً - مصطلحات الدراسة:

لأغراض هذه الدراسة، تُستخدم المصطلحات الآتية وفقاً للدلالات التي يحددها السياق السياسي والقانوني الليبي، مع الاستناد إلى ما ورد في الأدبيات العلمية والسياسية ذات الصلة:

1، الانتخابات:

يقصد بها الآلية الديمقراطية التي يتم من خلالها اختيار ممثلين سياسيين لشغل مناصب تنفيذية أو تشريعية، عبر اقتراع شعبي مباشر أو غير مباشر، وفق نظام قانوني وتنظيمي محدد، وفي السياق الخاص بالدراسة، يُقصد بالانتخابات تلك التي سعت ليبيا إلى تنظيمها بعد عام 2011، سواء البرلمانية أو الرئاسية.(1)

2، الأزمة الليبية:

مصطلح يشير إلى حالة الانقسام المؤسسي والسياسي، والصراع المسلح، والانهيار الإداري الذي تعاني منه ليبيا منذ سقوط النظام السابق عام 2011، نتيجة لتعدد مراكز القوى، وغياب التوافق الوطني، وتدخلات خارجية مؤثرة (2).

3، المرحلة الانتقالية:

هي المرحلة التي تلت سقوط النظام السابق، والتي يُفترض أن تُمهد لقيام دولة ديمقراطية حديثة من خلال إنشاء دستور دائم، ومؤسسات شرعية منتخبة، إلا أن هذه المرحلة طالت ولم تكتمل حتى عام 2024، بفعل العوامل السابقة.

4، الشرعية السياسية:

يقصد بها القبول المجتمعي والسياسي بسلطة معينة على أنها ذات حق في الحكم وصنع القرار، ويتم اكتساب هذه الشرعية غالباً من خلال صناديق الاقتراع والاعتراف الداخلي والدولي(3).

5، التدخلات الخارجية:

تشير إلى كل أشكال الدعم أو الضغط أو التأثير الذي تمارسه جهات أو دول أجنبية في الشأن السياسي الليبي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الدعم العسكري أو السياسي أو المالي لفصائل أو أطراف معينة (4).

---

(1) فوزي عبد الرحمن عبدالله. الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، بيروت: دار الكتاب الجامعي، (2017)، ص 41.

(2) عبد الحميد الطشاني. الدولة الليبية بعد 2011: تحديات الانتقال السياسي، دراسات مستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8(1)، (2020)، 62.

(3) حسين علي بوزغاية. المعوقات القانونية للانتخابات العامة في ليبيا، المجلة الليبية للعلوم القانونية والسياسية، 7(1)، (2022)، 89.

(4) سمير عبدالقادر. دور الانتخابات في إنهاء النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجاً، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، 14(3)، (2023)، 34–50.

ثامناً– الدراسات السابقة:

في المشهد السياسي الليبي.

1. **اسم الباحث: البرغوثي، أحمد عبد القادر**

عنوان الدراسة: المشهد السياسي الليبي بين الانقسام وتحديات الانتقال الديمقراطي

جهة النشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – طرابلس

السنة: 2023

المنهج: تحليلي – مقارن

النوع: دراسة بحثية منشورة ضمن سلسلة أوراق سياسية

تسلّط الدراسة الضوء على تعقيدات المشهد السياسي الليبي بعد الثورة، مع التركيز على العقبات التي تعترض طريق الانتقال الديمقراطي، ومنها الانقسام المؤسسي، والولاءات الجهوية، وغياب رؤية وطنية موحدة، كما تناولت الدراسة مكانة الانتخابات في ظل هذه المعطيات، ومدى قدرتها على إنجاز التحول السياسي.

أبرز النتائج:

- الانقسام السياسي يمثل العائق الأكبر أمام نجاح أي عملية انتخابية.
- التغيير الانتخابي لا يمكن أن يتم دون مصالحة وطنية وتوافق سياسي شامل.
- فشل المبادرات الأممية في ليبيا يرجع إلى عدم مواءمتها للواقع المحلي.

صلة الدراسة بموضوع البحث:

توفّر الدراسة إطاراً تحليلياً عاماً يساعد على فهم الخلفيات السياسية التي تُؤطر العملية الانتخابية، وتُبرز التحديات البنيوية أمام اعتبار الانتخابات مدخلاً واقعياً لحل الأزمة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة قدّمت قراءة واقعية للمشهد السياسي الليبي المعاصر وبيّنت بوضوح أثر الانقسام المؤسسي على تعطّل الانتقال الديمقراطي، وتبرز أهميتها في تأكيد العلاقة الجدلية بين الوحدة الوطنية والانتخابات، ومع ذلك، اكتفت الدراسة بالتحليل السياسي العام دون التعمق في الجانب الإجرائي للعملية الانتخابية، وهو ما تسعى هذه الرسالة إلى تفصيله في ضوء المؤسسات الانتخابية والتوافقات القانونية.

2. **اسم الباحث: عبدالقادر، سمير**

عنوان الدراسة: دور الانتخابات في إنهاء النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجاً

جهة النشر: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

السنة: 2023

المنهج: تحليلي استشرافي

النوع: دراسة بحثية محكّمة

تناولت الدراسة بالتحليل دور الانتخابات في حلّ النزاعات السياسية في الدول الخارجة من الحروب، مع تركيز خاص على الحالة الليبية، وسعت إلى تقييم مدى واقعية الرهان على الانتخابات كمدخل لإنهاء النزاع الليبي، في ظل الانقسامات السياسية الحادة، والتدخلات الأجنبية، وضعف المؤسسات.

أبرز النتائج:

- الانتخابات وحدها لا تكفي لإنهاء النزاع، ما لم تكن جزءاً من تسوية سياسية شاملة.
- غياب الثقة بين الأطراف يُفشل أي عملية انتخابية قبل أن تبدأ.
- حاجة ليبيا إلى توافق وطني على القواعد القانونية والدستورية قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

صلة الدراسة بموضوع البحث: تدعم هذه الدراسة الجانب التحليلي في الرسالة، خصوصاً فيما يتعلق بعلاقة الانتخابات بإنهاء النزاعات، ومدى توفر الشروط الموضوعية لإنجاحها في ليبيا.

من وجهة نظر الباحث، تُعد هذه الدراسة من أبرز المحاولات التي ربطت بين الانتخابات وإنهاء النزاعات، وطرحت رؤية نقدية حول محدودية الحل الانتخابي إذا لم يترافق مع تسوية سياسية شاملة، غير أن الدراسة بقيت في إطار **التحليل النظري المقارن** دون تقديم قراءة ميدانية أو تحليل تفصيلي للتجربة الليبية، وهو ما تحاول هذه الرسالة معالجته من خلال **تحليل واقعي للتجارب الانتخابية الليبية** ونتائجها السياسية.

3. اسم الباحث :بوزغاية، حسين علي

عنوان الدراسة :المعوقات القانونية للانتخابات العامة في ليبيا

جهة النشر :المجلة الليبية للعلوم القانونية والسياسية

السنة2022 :

المنهج : الوصفي التحليلي

النوع :دراسة تحليلية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أبرز الإشكاليات القانونية التي تعيق تنظيم الانتخابات في ليبيا، من خلال مراجعة النصـوص الدسـتورية المؤقتة، والتعديلات القانونية المتضـاربة الصـادرة عن الجهات التشريعية، وأشارت الدراسة إلى أن غياب قاعدة دستورية واضحة، والصراعات حول قوانين الانتخاب، تُعد من أهم العقبات أمام إجراء استحقاقات انتخابية نزيهة.

أبرز النتائج:

- وجود تضارب بين القوانين الانتخابية التي تصدرها الجهات التشريعية المتنازعة.
- غياب المحكمة الدستورية المستقلة زاد من حالة الغموض القانوني.
- غلبة الطابع السياسي على التعديلات القانونية المتعلقة بالانتخابات.

صلة الدراسة بموضوع البحث:

تُسهم هذه الدراسة في دعم الجانب القانوني من موضوع الرسالة، من حيث فهم الإطار التشريعي وتأثيره على إمكانية إجراء انتخابات تُنهي الأزمة الليبية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة أسهمت بوضوح في كشف البعد القانوني للأزمة الانتخابية الليبية، وبيّنت بعمق أن التعقيد القانوني أحد المفاتيح الرئيســة لفهم تعثر الانتخابات، ومع ذلك، ركزت الدراســة على الإطار التشــريعي دون تحليل كافٍ للتفاعلات الســياســية التي أنتجت هذا التضـارب القانوني، مما يجعل بحثنا الحالي مكملاً لها من خلال الربط بين **القانوني والسـياسـي** في تفسير الأزمة الانتخابية.

4. اسم الباحث: البرعصي، نجيب محمد

عنوان الدراســة: التحول الديمقراطي في ليبيا: دراســة تحليلية للمســارات الانتخابية بعد 2011

جهة النشر: مجلة العلوم السياسية – جامعة بنغازي

السنة: 2021

المنهج: وصفي تحليلي

النوع: دراسة أكاديمية محكمة

ركزت هذه الدراسة على تتبع تطور المسارات الانتخابية في ليبيا منذ سقوط النظام السابق وحتى عام 2020، من خلال تحليل السياقات السياسية التي أُجريت فيها انتخابات المؤتمر الوطني العام، ثم مجلس النواب، ومحاولة التأسيس لانتخابات رئاسية لم تتم، وبيّنت الدراسة تأثير التحولات السياسية على جدوى الانتخابات كمخرج للأزمة.

أبرز النتائج:

- افتقار ليبيا إلى خارطة طريق سياسية واضحة يعرقل نجاح أي عملية انتخابية.
- الانتخابات في ظل الانقسام السياسي تُنتج كيانات متنازعة الشرعية.
- ضرورة الربط بين الانتخابات وبناء مؤسسات موحدة لضمان الاستقرار.

صلة الدراسة بموضوع البحث:

تُعد هذه الدراسة مرجعاً مهماً في تحليل تطورات المشهد الانتخابي الليبي، وتساعد في وضع الرسالة ضمن سياق زمني وتحليلي دقيق للمرحلة الممتدة من 2011 حتى وقت قريب.

وجهة نظر الباحث: يقدر الباحث قيمة هذه الدراسة بوصفها من أكثر الدراسات الليبية دقة في تتبع المسارات الانتخابية منذ 2011، إذ أرست قاعدة زمنية مهمة، إلا أنّها ركزت على الوصف التاريخي أكثر من التحليل التفسيري للعلاقات بين الانتخابات والاستقرار السياسي، ما يفتح المجال أمام بحثنا لتقديم **تحليل سببي أعمق** يربط بين المراحل الانتخابية ونتائجها الفعلية

5. **اسم الباحث: الشنطي، عبدالرؤوف**

عنوان الدراسة: الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح

جهة النشر: مجلة أبحاث عربية – بيروت

السنة: 2021

المنهج: تحليلي قانوني

النوع: دراسة أكاديمية محكّمة

تناولت الدراسة مسألة الشرعية السياسية في ليبيا، منذ سقوط النظام السابق وحتى عام 2020، من خلال استعراض الأطر الدستورية المؤقتة، وأثر النزاع المسلح والانقسام الحكومي على مشروعية السلطة القائمة، كما تطرقت الدراسة إلى تأثير غياب قاعدة دستورية مستقرة على العملية الانتخابية.

أبرز النتائج:

- الصراع حول الشرعية القانونية والدستورية كان سبباً رئيساً في تعثر الانتخابات.
- الانتخابات تحتاج إلى توافق دستوري يُحدّد شكل نظام الحكم وآلية تداول السلطة.
- فقدان الثقة بين الأطراف السياسية يؤدي إلى تعطيل المسارات الديمقراطية.

صلة الدراسة بموضوع البحث:

تعزز الدراسة الخلفية النظرية لمفهوم الشرعية السياسية، وتوضح أن الانتخابات في ليبيا لا تنجح دون توافق دستوري مسبق، ما يُعد لبّ إشكالية البحث.

يعتبر الباحث هذه الدراسة مرجعًا أساسيًا في فهم أزمة الشرعية السياسية في ليبيا، لأنها أوضحت البنية القانونية والدستورية المهتزة التي أضعفت المسار الانتخابي، إلا أن تركيزها انحصر في الجانب القانوني النظري دون معالجة كافية للأثر الأمني والسياسي للصراع، مما يجعل بحثنا الحالي مكملاً لها بتوسيع دائرة التحليل إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية للأزمة الانتخابية.

6. **اسم الباحث: الطشاني، عبد الحميد**

عنوان الدراسة: الدولة الليبية بعد 2011: تحديات الانتقال السياسي

جهة النشر: دراسات مستقبلية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

السنة: 2020

المنهج: وصفي تحليلي

النوع: دراسة تحليلية استراتيجية

تناولت الدراسة تحوّلات الدولة الليبية بعد الثورة، مركّزة على فشل النخب السياسية في بناء مؤسسات مستقرة، وانتشار ظاهرة تعدد السلطات، وسيطرة المجموعات المسلحة، بما حال

دون نجاح أي عملية انتقال سياسي ديمقراطي، كما ناقشت الدراسة وضع الانتخابات كأداة ممكنة ضمن مشروع بناء الدولة، لكنها اعتبرتها مرهونة بشروط موضوعية معقدة.

أبرز النتائج:

- غياب سلطة مركزية قوية حال دون تنفيذ أي اتفاق سياسي أو انتخابي.
- استمرار العنف والنزاع المسلح يجعل من الانتخابات أداة محفوفة بالمخاطر.
- لا يمكن عزل الانتخابات عن مشروع المصالحة الوطنية والمؤسساتي.

صلة الدراسة بموضوع البحث:

توفر هذه الدراسة إطاراً لفهم تعقيدات المرحلة الانتقالية في ليبيا، وتدعم التوجه التحليلي في الرسالة الذي يسعى إلى فهم الانتخابات كجزء من مشهد سياسي مركب.

من وجهة نظر الباحث، تكتسب هذه الدراسة قيمة استراتيجية لأنها تناولت المرحلة الانتقالية بعمق، وربطت الانتخابات بمسألة بناء الدولة، غير أنها بقيت في مستوى التحليل الكلي للمشهد السياسي دون تفصيل في مسار الانتخابات ذاته، ولذلك يأتي هذا البحث ليعزز ما بدأته من خلال تحليل تطبيقي لمسار الانتخابات بين 2011 و2024، وتقييم مدى فاعليتها كمدخل لإنهاء الأزمة السياسية.

تاسعاً– حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل حدود الدراسة الموضوعية في تناول دور الانتخابات كمدخل لإنهاء الأزمة السياسية في ليبيا..
- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة ما بين **2011 إلى 2024**، وهي تمثل المرحلة الانتقالية الممتدة منذ سقوط النظام السابق وحتى الوقت الراهن، وتضم أبرز المحطات الانتخابية المتعاقبة، بما فيها انتخابات المؤتمر الوطني العام (2012)، وانتخابات مجلس النواب (2014)، والمشاريع الانتخابية المتأخرة حتى 2024..
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الحالة الليبية كمجال جغرافي وتحليلي رئيسي.

عاشراً– تقسيمات الدراسة:

1. الفصل الأول – الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يقدم هذا الفصل الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسة، من خلال تحليل المفاهيم المركزية المتعلقة بالانتخابات، والأزمة السياسية، وآليات الانتقال الديمقراطي. ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** يعرض مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر، ويبيّن تطورها ووظائفها في الأنظمة السياسية الحديثة.
- **المبحث الثاني:** يتناول مفهوم الأزمة السياسية، ويحلل أسبابها ومظاهرها، وعلاقتها بالبناء المؤسسي للدولة.
- **المبحث الثالث:** يستعرض أهم الأطر والنماذج النظرية التي فسّرت دور الانتخابات في تسوية النزاعات وإنهاء الأزمات، مع التركيز على التجارب المقارنة والدروس المستفادة.

2. الفصل الثاني – الإطار السياسي والدستوري للعملية الانتخابية في ليبيا(2024–2011)

يركز هذا الفصل على تتبّع المسار السياسي الليبي منذ عام 2011 وحتى 2024، وتحليل التطور الدستوري والقانوني الذي حكم العملية الانتخابية خلال هذه الفترة. ويشتمل على ثلاثة مباحث أساسية:

- **المبحث الأول:** يعالج تطور الأزمة السياسية في ليبيا خلال الفترة (2011–2024)، ويرصد مظاهر الانقسام المؤسسي والصراع على الشرعية.
- **المبحث الثاني:** يتناول الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات الليبية، من خلال استعراض التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية والجهات المسؤولة عنها.
- **المبحث الثالث:** يناقش دور الفاعلين المحليين والدوليين في دعم أو عرقلة الانتخابات، مع تحليل تأثير المبادرات الأممية والإقليمية على المسار الانتخابي.

3. الفصل الثالث – تحليل التجارب الانتخابية الليبية بعد 2011

يخصص هذا الفصل لدراسة التجارب الانتخابية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2012، وتحليل ظروفها ونتائجها ومدى انعكاسها على الاستقرار السياسي. ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** يستعرض الانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيا (2012–2021)، ويحلل السياقات السياسية التي جرت فيها.
- **المبحث الثاني:** يتناول الأسباب السياسية والقانونية التي أدت إلى فشل إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر 2021.
- **المبحث الثالث:** يحلل مدى إسهام الانتخابات الجزئية والمحلية في الحد من الانقسام وتحسين الحوكمة المحلية.

4. الفصل الرابع – الانتخابات كآلية لإنهاء الأزمة: رؤية تحليلية مستقبلية

يقدم هذا الفصل مقاربة تحليلية حول فرص تحقيق الانتخابات الشاملة في ليبيا، وإمكاناتها في إنهاء الأزمة السياسية وبناء الشرعية. ويشتمل على ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** يدرس فرص وتحديات تنظيم الانتخابات العامة في ليبيا، بما في ذلك العوامل الأمنية والسياسية والقانونية المؤثرة عليها.
- **المبحث الثاني:** يناقش الانتخابات بوصفها أداة لإعادة بناء الشرعية السياسية، ويحلل قدرتها على إنهاء الانقسام بين المؤسسات المتنافسة.
- **المبحث الثالث:** يقترح مجموعة من الإجراءات والتوصيات التي تساعد في ضمان نجاح العملية الانتخابية كمدخل للحل السياسي الشامل.

الخاتمة:

تُختتم الدراسة بعرض أهم النتائج التي توصّلت إليها، مرورًا بالتحليل المقارن للمسارات الانتخابية وتأثيرها في الأزمة الليبية، كما تقدم عددًا من التوصيات العملية والعلمية الموجهة لصانعي القرار والباحثين، بهدف دعم استقرار المسار السياسي وتعزيز فرص الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر

المبحث الثاني: مفهوم الأزمة السياسية وأسبابها

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة لدور الانتخابات في إنهاء الأزمات

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

أثبتت التجارب السياسية المعاصرة أن الانتخابات لا تقتصر على كونها مجرد أداة إجرائية لتداول السلطة، بل تشكل في العديد من الحالات الانتقالية مدخلًا حاسمًا لمعالجة الأزمات السياسية المزمنة، إذ تُوظّف كوسيلة لإعادة بناء الشرعية، واستعادة الثقة بين الفاعلين السياسيين، وتوحيد المؤسسات المتنازعة داخل الدولة، وقد ازدادت أهمية الانتخابات كآلية لحل النزاعات السياسية في الدول الخارجة من الصراعات، أو تلك التي تعاني من انقسام داخلي، حيث تُمثل خطوة ضرورية نحو بناء مسار سياسي مستقر وقائم على التوافق.

وفي السياق الليبي، وبعد سقوط النظام السابق عام 2011، دخلت البلاد في حالة من الانقسام السياسي والتشظي المؤسسي، ما أفضى إلى حالة من الفوضى وتعثر متواصل في مسار بناء الدولة، وفي خضم هذا الواقع، برزت الدعوات إلى إجراء انتخابات عامة باعتبارها مخرجًا واقعيًا لتجاوز حالة الانسداد السياسي وإنهاء الانقسام، غير أن هذا المسار ظل محفوفًا بجملة من التحديات البنيوية والسياسية، من بينها غياب قاعدة دستورية توافقية، وتضارب المصالح بين الأطراف المحلية، فضلًا عن التدخلات الإقليمية والدولية المتباينة الأجندات.

الانتخابات بحسب أدبيات التحول الديمقراطي، لا تمثل حلاً سحريًا للأزمات، لكنها قد تكون بداية ضرورية لإرساء شرعية سياسية جديدة، شريطة أن تتم في إطار توافق وطني ومناخ سياسي وأمني ملائم(1)، كما تشير نماذج التسوية السياسية المعاصرة، مثل التجربة الجنوب إفريقية أو البوسنية، إلى أن الانتخابات التي تُجرى في بيئة مؤسسية مدروسة وتُصاحبها ضمانات داخلية وخارجية قادرة على إحداث تحول فعلي في بنية النظام السياسي.

بناءً عليه، تأتي هذه الدراسة لتحليل الإشكالية الليبية من منظور سياسي–مؤسسي، ينطلق من فرضية مفادها أن الانتخابات يمكن أن تشكل مدخلًا واقعيًا وممكنًا لإنهاء الأزمة الليبية، إذا ما تم تأطيرها ضمن رؤية توافقية تستند إلى فهم علمي للمفاهيم والعوامل المؤثرة، وينطلق هذا الفصل في هذا السياق لبناء الأساس المفاهيمي والنظري، الذي يتم من خلاله توضيح السياق العام لمفهومي الانتخابات والأزمة السياسية، وبيان الأطر النظرية التي عالجت العلاقة بينهما.

---

(1) غيورغ سورنسن. الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2015)، ص 124.

في هذا الإطار، يتوزع الفصـــل إلى ثلاثة مباحث رئيســـة، يتناول **المبحث الأول** مفهوم **الانتخابات في الفكر الســياســي المعاصــر**، من خلال تتبّع نشــأة وتطور هذا المفهوم في الفكر الســـياســـي، وبيان وظائفه وأدواره في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، فضـــلًا عن تحليل محددات فاعلية العملية الانتخابية في بناء الشرعية السياسية، باعتبارها إحدى أهم أدوات التداول السلمي للسلطة.

أما **المبحث الثاني** فيُعنى بتوضـيح مفهوم **الأزمة السـياسـية** من منظور نظري وتحليلي، عبر استعراض أبرز التعريفات الأكاديمية لأشكال الأزمات السياسية ومظاهرها، وتحليل العوامل البنيوية والوظيفية المســببة لها، إضـــافة إلى رصـــد انعكاســـاتها على اســـتقرار الدولة وتماســـك المجتمع، بما يمهّد لفهم العلاقة الجدلية بين الأزمات وبنية النظام السياسي.

في حين يتنـاول **المبحث الثـالث الأطر النظريـة المفسّـــرة لدور الانتخـابات في إنهـاء الأزمات الســياســية**، مســتعرضًــا أبرز المقاربات الفكرية التي تفسّــر علاقة الانتخابات بالتحول الديمقراطي وبناء الشــرعية الســياســية وتســوية النزاعات، مثل نظرية التحول الديمقراطي، ونظرية الشـــرعية الســـياســـية، والمقاربة الواقعية، بما يتيح تأســـيس قاعدة نظرية لفهم الدور المحتمل للانتخابات كآلية لإنهاء الأزمات في الحالة الليبية.

المبحث الأول:
مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر

تمهيد:

تُعدّ الانتخابات الركيزة الجوهرية في البناء السياسي الحديث، إذ تمثل الوسيلة المؤسسية التي تُمكّن الشعوب من التعبير عن إرادتها واختيار من يمثلها في إدارة الشأن العام، وقد حظيت الانتخابات بمكانة محورية في الفكر السياسي لأنها تُجسِّد عمليًا فكرة السيادة الشعبية، وتترجم مبدأ الشرعية الدستورية إلى ممارسة واقعية، بما يجعلها صمام الأمان لتداول السلطة سلميًا، وضمان استقرار النظم السياسية، فمنذ نشوء الدولة الحديثة، لم تعد السلطة تُستمد من الوراثة أو الحق الإلهي كما كان في الأنظمة القديمة، بل أصبحت تستند إلى التفويض الشعبي الذي تمنحه الانتخابات، وهو ما جعلها المعيار الفاصل بين الشرعية السياسية والهيمنة السلطوية.

لقد مرّ مفهوم الانتخابات بتحولات جوهرية عبر التاريخ، فبينما كان يُنظر إليها في البداية على أنها مجرد إجراء شكلي لاختيار ممثلين، تطوّرت في الفكر السياسي الحديث لتصبح منظومة متكاملة من القيم والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق المشاركة والمساءلة وتكريس المواطنة الفاعلة، وقد أسهمت نظريات العقد الاجتماعي عند "جون لوك" و"جان جاك روسو" في تأسيس الفكرة القائلة بأن الحاكم لا يكتسب شرعيته إلا من رضا المحكومين، وأن الانتخابات هي الأداة التي تُجدد هذا الرضا بشكل دوري ومنظم. [(1)]

وفي الفكر السياسي المعاصر، لم تعد الانتخابات مجرد وسيلة لتجديد النخب السياسية، بل غدت أيضًا أداة لإدارة الأزمات وبناء السلم الأهلي، خاصة في الدول الخارجة من النزاعات، حيث تمثل الخطوة الأولى نحو إعادة بناء الشرعية المفقودة، وترميم الثقة بين المواطن والدولة، وفي هذا الإطار، أصبحت الانتخابات تُدرَس ليس فقط كآلية ديمقراطية، بل أيضًا كآلية انتقالية في سياقات ما بعد الصراع، كما هو الحال في ليبيا، التي تُبرز كيف يمكن أن تكون العملية الانتخابية إما مدخلًا للاستقرار أو عاملًا لإعادة إنتاج الانقسام، تبعًا لشروطها وإطارها المؤسسي والسياسي.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل مفهوم الانتخابات كما ورد في الفكر السياسي، من خلال تتبع تطوره التاريخي، واستجلاء وظائفه في الأنظمة السياسية المختلفة، ثم مناقشة المحددات التي تؤثر في فاعلية الانتخابات كأداة لإنتاج الشرعية وبناء النظام السياسي.

---

(1) عبد الفتاح ماضي. الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021)، ص 56.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي

أولًا: الجذور التاريخية لمفهوم الانتخابات

يرتبط ظهور مفهوم الانتخابات بظهور الدولة ومؤسساتها، حيث كانت الآليات المبكرة لتفويض السلطة تتخذ أشكالًا تقليدية تتراوح بين الوراثة والاختيار العرفي، ولم تكن الانتخابات آنذاك جزءًا من منظومة مفهومية واضحة المعالم، ومع ذلك، فإن ممارسات شبيهة بالانتخابات وُجدت في الحضارات القديمة، مثل أثينا الديمقراطية التي اعتمدت على الاقتراع لاختيار بعض المسؤولين، وإن كان ذلك محصورًا في فئة المواطنين الأحرار الذكور دون غيرهم، مما يجعلها ممارسة مقيدة بالسياق الاجتماعي والسياسي آنذاك(1).

في العصور الوسطى وخاصة في أوروبا، بدأت تبرز أنماط من الانتخابات داخل الكنيسة والمؤسسات المحلية، لكنها لم تكن مرتبطة بمفهوم "السيادة الشعبية"، بل كانت ذات طابع نخبوي أو ديني، ولم تعرف الانتخابات مضمونها السياسي الحديث إلا مع بروز الدولة القومية في القرن السابع عشر، ثم انطلاقة عصر التنوير الذي أعاد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وركز على مفهوم الإرادة العامة والمشاركة السياسية، وهنا بدأت الانتخابات تأخذ شكلها الحديث كأداة تعبير عن الإرادة الشعبية، خاصة مع التجارب الأولى للبرلمانات المنتخبة في إنجلترا وفرنسا وأمريكا الشمالية(2).

وقد أسهمت الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية في ترسيخ فكرة أن السلطة تستمد مشروعيتها من الشعب، وأن الانتخابات هي الوسيلة التي يُعبّر بها هذا الشعب عن إرادته، ومنذ ذلك الحين، بدأت الانتخابات تتخذ موقعًا محوريًا في بناء الأنظمة السياسية الديمقراطية، مع تبلور مفاهيم السيادة الوطنية والمشاركة والتمثيل، وقد مثلت هذه المرحلة تأسيسًا نظريًا وعمليًا لمكانة الانتخابات داخل الفقه الدستوري والنظرية السياسية الحديثة.

---

(1) عبد الفتاح ماضي. الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021)، ص 50.

(2) عبد الفتاح ماضي. (2021)، المرجع نفسه، ص 50.

ثانيًا: تطور مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر

شهد مفهوم الانتخابات تطورًا نوعيًا في الفكر السياسي المعاصر، لم يعد يقتصر على البعد الإجرائي المتمثل في تنظيم عملية اقتراع دورية، بل توسّع ليشمل أبعادًا مؤسسية ووظيفية ترتبط بطبيعة النظام السياسي، ومدى التزامه بقواعد التعددية السياسية، والشفافية، والمشاركة الشعبية، وقد أدت التحولات السياسية والاجتماعية في القرن العشرين، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى إعادة تعريف الانتخابات كحق ديمقراطي أصيل وركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة.

في هذا السياق يُفرّق العديد من المفكرين بين الانتخابات الحرة والانتخابات الشكلية، حيث يُنظر إلى الأولى كآلية تمنح الشعب القدرة الفعلية على التغيير وتداول السلطة، في حين تُستخدم الثانية أداة شكلية لإضفاء طابع قانوني على أنظمة سلطوية لا تتيح تنافسًا حقيقيًا أو تعددية سياسية، وقد أشار روبرت داهل إلى أن الانتخابات تشكل أحد المقومات الأساسية لـــ"التعددية السياسية" التي تُعد معيارًا لقياس ديمقراطية النظام، جنبًا إلى جنب مع حرية التعبير وتكوين الجمعيات وتكافؤ الفرص في الترشح(1).

كما تطور المفهوم في اتجاه دمج الانتخابات ضمن نظرية "الشرعية السياسية"، إذ تُعدّ الانتخابات الوسيلة الأبرز لمنح الحاكم أو المؤسسة السياسية حق الحكم، وهي الوسيلة التي تعزز الثقة بين المواطن والدولة، وتُمكّن من تأسيس عقد اجتماعي جديد، وفي هذا الإطار، ربط ماكس فيبر بين الشرعية والعملية الانتخابية، مشيرًا إلى أن أحد أشكال الشرعية الحديثة هو "الشرعية القانونية العقلانية" التي تتأسس على الانتخابات، والقوانين، والمؤسسات(2).

ولم يقتصر التطور على التنظير الغربي، بل برزت مساهمات مهمة في الفكر السياسي العربي المعاصر، حيث بدأت الدراسات العربية تُعيد النظر في العلاقة بين الانتخابات والأنظمة السياسية في السياق الانتقالي، مع التركيز على خصوصيات البيئات غير المستقرة، والانقسامات المجتمعية، والدور السلبي للتدخلات الخارجية، وهو ما جعل الانتخابات في بعض السياقات تعبيرًا عن الانقسام بدلًا من أن تكون أداة لتجاوزه.

وهكذا، فإن تطور مفهوم الانتخابات في الفكر السياسي المعاصر جعله يتجاوز كونه مجرد أداة لإنتاج السلطة، ليُصبح مكونًا بنيويًا في تحليل النظم السياسية، وساحة للتفاعل بين المجتمع والدولة، ووسيلة مركزية في مشاريع التحول الديمقراطي وبناء السلام المستدام.

---

(1) دال، روبرت أ .الديمقراطية ونقّادها .نيوهافن – كونيتيكت: مطبعة جامعة ييل، (2008م)، ص 110.

(2) عبد الفتاح ماضي. الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021)، ص 73.

المطلب الثاني: وظائف الانتخابات في النظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية

أولًا: الوظائف السياسية والدستورية للانتخابات في الأنظمة الديمقراطية

تُعد الانتخابات في النظم الديمقراطية أداة أساسية لتكريس مبدأ السيادة الشعبية، وتحقيق المشاركة السياسية، وضمان تداول السلطة سلميًا عبر آليات محددة دستوريًا، فالمواطن في النظام الديمقراطي لا يُعد فقط ناخبًا، بل شريكًا في صنع القرار السياسي، وله الحق في اختيار من يمثله، ومحاسبته، وتغييره، بهذا المعنى، تؤدي الانتخابات وظيفة تأسيسية في منح الشرعية للنظام السياسي، باعتبارها الوسيلة التي يعبّر من خلالها الشعب عن إرادته[1].

ومن أبرز الوظائف السياسية التي تؤديها الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية أنها توفر إطارًا تنافسيًا مؤسسيًا لتنظيم الصراع السياسي، ففي غياب الانتخابات، قد يتحول هذا الصراع إلى مواجهات عنيفة أو أشكال من الفوضى المؤسسية، كما تُعد الانتخابات وسيلة فعالة للتعبير عن التعددية السياسية، حيث تسمح بتمثيل الاتجاهات المتباينة داخل المجتمع، وتُمكّن من إدماج القوى السياسية ضمن النظام بدلًا من مواجهته خارجه[2].

كما تُؤدي الانتخابات وظيفة رقابية من خلال إمكانية تغيير النخب الحاكمة عند فشلها في تنفيذ البرامج أو الإخلال بوعودها، وهو ما يُعزز مبدأ المساءلة السياسية، ويُضفي ديناميكية على العلاقة بين المواطن والحكومة، وبذلك، فإن الانتخابات لا تمنح فقط الشرعية، بل تحافظ عليها وتُجددها من خلال التداول المنتظم للسلطة، وهو ما اعتبره "هنتنغتون" شرطًا أساسيًا لرسوخ الديمقراطية[3].

أما من الناحية الدستورية، فإن الانتخابات تُعدّ القناة الأساسية التي تُمارس من خلالها السيادة الشعبية، وهي التي تُحدد من له حق التشريع، والتنفيذ، وتوجيه السياسات العامة، ولهذا السبب، تنص معظم الدساتير الديمقراطية على دور الانتخابات في تشكيل السلطات الثلاث، وتعتبرها تجسيدًا للفصل بين السلطات ومبدأ حكم القانون.

---

(1) عبد الكريم أمنكاي، وياسمين لحنين. الدوافع الفردية للمشاركة الانتخابية في العالم العربي: أيّ تأثير لتقييم مدى ديمقراطية النظام؟، سياسات عربية، 12(70)، (2024)، ص 49.

(2) عبد الكريم أمنكاي، وياسمين لحنين. الدوافع الفردية للمشاركة الانتخابية في العالم العربي: أيّ تأثير لتقييم مدى ديمقراطية النظام؟، سياسات عربية، 12(70)، (2024)، ص 59.

(3) صامويل هنتنغتون. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (ترجمة عبد الوهاب علوب)، دار سعاد الصباح، (1993)، ص 12.

ثانيًا: الوظائف الشكلية والاستيعابية للانتخابات في الأنظمة غير الديمقراطية

في المقابل تُمارس الانتخابات في النظم غير الديمقراطية وظيفة مغايرة من حيث الجوهر، فهي لا تؤدي إلى تداول فعلي للسلطة، بل تُستخدم كأداة لتكريس هيمنة السلطة القائمة، وإضفاء شرعية شكلية على الحكم، وتُوظف الانتخابات هنا بوصفها آلية للتحكم السياسي لا للمنافسة، حيث تُحدّد نتائجها مسبقًا أو تُقيد عبر قوانين انتخابية وإجراءات تنظيمية تُقصي المعارضين وتُبقي السلطة في يد النخبة الحاكمة[1].

ويذهب العديد من الباحثين إلى أن الانتخابات في هذه السياقات تُعدّ وسيلة لـ"إدارة الولاء"، إذ تُمنح بعض المواقع التمثيلية للفئات المتحالفة مع السلطة، في حين تُقصى الفئات غير المنضبطة أو المعارِضة، وقد أشار "بلوندل" إلى أن مثل هذه الانتخابات تُعزز مفهوم "الشرعية المُتحكّم بها"، حيث يختزل النظام الحاكم المشاركة السياسية في مظهر انتخابي دون مضمون ديمقراطي، ومن الوظائف التي تؤديها الانتخابات في النظم السلطوية أيضًا وظيفة استيعابية، أي أنها تُستخدم كأداة لامتصاص الضغوط الداخلية أو الدولية، وتقديم صورة إصلاحية سطحية دون إجراء تغيير جوهري في طبيعة النظام، وفي حالات كثيرة، تُجرى الانتخابات استجابةً لمطالب خارجية أو لاحتواء غضب شعبي متصاعد، لكن من دون أي نية لإفساح المجال أمام تداول السلطة أو التعددية الحقيقية[2].

وبالرغم من المظهر الديمقراطي الذي قد تتخذه هذه الانتخابات من حيث الإجراءات (قوائم، صناديق، إعلانات)، إلا أنها تُفرغ من مضامينها من خلال التزوير، وتقييد الترشح، والسيطرة على الإعلام، وتهميش دور القضاء، ما يجعلها تمثيلًا رمزيًا لا يغير من طبيعة السلطة، بل يُعيد إنتاجها بصيغ جديدة، وقد خلصت عدة دراسات مقارنة إلى أن استمرار إجراء انتخابات شكلية يُسهم في ترسيخ السلطوية بدلًا من زعزعتها، ما لم تترافق مع إصلاحات مؤسسية حقيقية تضمن الحياد والتنافسية[3].

وهكذا فإن الوظائف التي تؤديها الانتخابات تختلف اختلافًا جذريًا بحسب طبيعة النظام السياسي، فبينما تؤسس في النظم الديمقراطية لمشروعية حقيقية ونظام تمثيلي تعددي، تُستغل في النظم السلطوية لتعزيز السيطرة والإقصاء، دون أن تمس جوهر البنية السياسية القائمة.

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مجلة أبحاث عربية، 11(4)، (2021)، 82–96.

(2) حسين علي بوزغاية. المعوقات القانونية للانتخابات العامة في ليبيا، المجلة الليبية للعلوم القانونية والسياسية، 7(1)، (2022)، 87–104.

(3) عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مجلة أبحاث عربية، 11(4)، (2021)، ص 205.

ثالثًا: الوظيفة الرمزية والتكاملية للانتخابات في بناء الهوية السياسية

بعيدًا عن الوظائف السياسية المباشرة للانتخابات، تكتسب هذه الأداة بعدًا رمزيًا وتكميليًا في بناء الوعي السياسي وتعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء، لا سيّما في الدول الخارجة من الأزمات أو تلك التي تمر بمراحل انتقالية، فالانتخابات في مثل هذه السياقات لا تؤدي فقط دورًا في توزيع السلطة أو إدارة الصراع، بل تُسهم كذلك في إعادة صياغة الهوية السياسية المشتركة، وترسيخ رموز الدولة ومفاهيمها في المخيال الجمعي للمواطنين.

إن العملية الانتخابية بما تتضمنه من حملات انتخابية، وتفاعل جماهيري، ومشاركة شعبية، تُعدّ طقسًا سياسيًا جماعيًا يُعيد إدماج المواطن ضمن الفضاء العام، ويوفر له شعورًا بالمشاركة في صناعة القرار، ومن خلال هذه المشاركة، تتولد حالة من الانخراط الرمزي في بناء الدولة، حتى وإن لم تؤدِ الانتخابات إلى تغيير جوهري في البنية السلطوية، كما هو الحال في بعض الأنظمة الهجينة أو الناشئة لذلك، يرى بعض الباحثين أن مجرد المشاركة الانتخابية تُسهم في تثبيت مفاهيم الانتماء القومي والهوية الدستورية الحديثة، بغض النظر عن النتائج السياسية المباشرة.

وتتجلى هذه الوظيفة بوضوح في المجتمعات الخارجة من صراعات أهلية أو نزاعات مسلحة، حيث تكون الثقة بين المواطنين والدولة قد تآكلت، وتكون الهوية الوطنية قد تفتت بفعل الانقسامات العرقية أو الأيديولوجية، في هذه الحالة، يمكن للانتخابات أن تؤدي دورًا تكامليًا يعيد إنتاج العلاقة بين الفرد والدولة على أساس سلمي ومدني، فالمشاركة في انتخاب سلطة موحدة تُرسل رسائل رمزية قوية حول وحدة المصير، والانخراط في مشروع وطني جامع، وهو ما لاحظته أدبيات بناء السلام في حالات مثل جنوب إفريقيا وسيراليون والبوسنة[1].

ولا يُمكن إغفال أن هذه الوظيفة تزداد أهمية في ظل التحديات التي تواجه العديد من الدول العربية، ومنها ليبيا، حيث ما تزال عملية بناء الدولة تتطلب أدوات تُعيد تشكيل الإجماع الوطني، وتُرمم العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، وهنا تبرز الانتخابات بوصفها فرصة رمزية لإعادة جمع المكونات الاجتماعية تحت مظلة الدولة، وهو ما يجعل من الوظيفة الرمزية للانتخابات جزءًا لا يتجزأ من مشروع إعادة بناء الدولة وتعزيز المواطنة.

---

(1) أحمد الباز، وماجدة إبراهيم. الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2017)، ص 14.

المطلب الثالث: محددات فاعلية الانتخابات في بناء الشرعية السياسية

أولًا: البيئة القانونية والمؤسسية للعملية الانتخابية

تُعد البيئة القانونية والمؤسـسـية من أبرز المحددات التي تؤثر في قدرة الانتخابات على إنتاج شرعية سياسية حقيقية، فالشرعية لا تُستمد من مجرد إجراء الانتخابات، وإنما من الكيفية التي تتم بها، ومدى استنادها إلى منظومة قانونية عادلة وإطار دستوري توافقي، إن وجود دستور واضـح، ونصـوص قانونية منظمة للانتخابات، وهيئة مسـتقلة للإشـراف على العملية الانتخابية، يُعد شرطًا أساسيًا لضمان نزاهة الانتخابات وتعزيز ثقة المواطنين في نتائجها(1).

وقد أكدت أدبيات النظم السـياسـية المقارنة أن ضـعف الإطار القانوني أو التلاعب به يؤدي إلى تقويض الشـرعية بدلًا من بنائها، حيث يُسـتخدم القانون في بعض الحالات لترسـيخ هيمنة القوى الحاكمة من خلال تصـميم دوائر انتخابية غير عادلة، أو سـن قوانين تقيّد حرية الترشح والتصويت، كما أن غياب الاستقلال الحقيقي للمؤسسات المشرفة على الانتخابات، مثل القضاء أو المفوضيات العليا، يُفقد العملية مصداقيتها ويُضعف الاعتراف المجتمعي بنتائجها(2).

وفي هذا السياق تُبرز التجارب المقارنة أهمية وجود مفوضية وطنية مستقلة ومحايدة، لها صـلاحيات واسـعة في تنظيم العملية الانتخابية، ومراقبة الحملات، وضـمان حياد الإعلام، والبت في الطعون، وهو ما يُعد أحد الأعمدة الأسـاسـية لشـرعية الانتخابات في الدول الديمقراطية أو السـاعية للخروج من الأزمات، كما يجب أن تتكامل هذه البنية مع ضـمانات قانونية تحمي الحريات السياسية، وتُجرم التزوير والتلاعب والإكراه الانتخابي.

ثانيًا: التوافق السياسي والمجتمعي كشرط لبناء الشرعية الانتخابية

لا يمكن الحديث عن فاعلية الانتخابات في إنتاج شـرعية سـياسـية ما لم تكن العملية محاطة بتوافق سـياسـي ومجتمعي واسـع، يضـمن قبول نتائجها من جميع الأطراف المتنافسـة، ويمنع تحولها إلى مصـدر جديد للنزاع أو الانقسـام، فالشـرعية التي تنبثق عن الانتخابات لا تُبنى فقط من خلال القوانين والمؤسـسـات، بل تحتاج إلى موافقة سـياسـية صـريحة ومضـمرة من القوى

(1) محمد المسـاري. النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، مجلة دراسـات في الاقتصـاد والتجارة (عدد خاص)، (2018)، ص 101.

(2) محمد المسـاري. النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، مجلة دراسـات في الاقتصـاد والتجارة (عدد خاص)، (2018)، ص 101.

الفاعلة في المجتمع، سـواء كانت أحزابًا أو نخبًا أو قوى اجتماعية، على قواعد اللعبة السـياسـية ومخرجاتها.

وقد أبرزت تجارب الدول الخارجة من النزاع، مثل جنوب إفريقيا والعراق وتونس، أن الانتخابات لا تكتسب قيمتها كأداة لإعادة بناء النظام السياسي إلا إذا جاءت نتيجة لحوار وطني شامل، يُفضي إلى توافق على الأساس الدستوري، والقوانين الانتخابية، وشروط الترشح، وطبيعة المرحلة الانتقالية، فغياب هذا التوافق يجعل الانتخابات عرضـــة للطعن في نتائجها، أو للرفض المسبق من قبل أطراف تشعر بالإقصاء أو التهميش السياسي[1].

ويشـــمل هذا التوافق أيضًـــا البُعد المجتمعي، أي مدى قبول الفئات الاجتماعية المختلفة بالمشـــاركة في العملية الانتخابية، واعترافها بشـــرعية المؤســـســـات المنبثقة عنها، إذ أن فاعلية الانتخابات في بناء الشرعية تتطلب اندماجًا واسعًا في العملية السياسية، وتوافر شعور عام بأن الانتخابات تُجسّد الإرادة الجماعية ولا تُكرّس استئثارًا جديدًا بالحكم، في المقابل، فإن الانتخابات التي تتم وسط استقطاب حاد، أو تقاطع سوسيولوجي (جهوي، قبلي، ديني)، غالبًا ما تُفرز نتائج مثيرة للجدل قد تُعمق الانقسام بدلًا من تجاوزه، ويُعد إدماج القوى التي كانت على هامش العملية السياسية، أو تلك التي شاركت في النزاع، جزءًا مهمًا من هذا التوافق، إذ لا يمكن تأسيس شرعية انتخابية مستدامة دون إشراك الفاعلين الأساسيين، وإن كانوا خصومًا سابقين، لذلك، فإن الحوار السياسي والتحضير الجماعي للانتخابات يُعتبر من مقومات النجاح، وهو ما خلصت إليه أدبيات إدارة النزاعات وبناء السلام المستدام.[2]

ثالثًا: البيئة الأمنية والضمانات المؤسسية لنزاهة الانتخابات

تُعد البيئة الأمنية أحد العوامل الجوهرية التي تؤثر في قدرة الانتخابات على إنتاج شرعية سياسية حقيقية، فغياب الأمن، أو انتشار الميليشيات، أو وجود تهديدات بالعنف السياسي، كلها عوامل تُقوّض حرية الناخبين والمرشـــحين، وتُحول العملية الانتخابية إلى أداة ترهيب بدلًا من أن تكون وســـيلة تعبير حرّ عن الإرادة الشـــعبية، وقد أظهرت العديد من الدراســـات أن البيئة غير

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مجلة أبحاث عربية، 11(4)، (2021)، ص 205.

(2) عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مجلة أبحاث عربية، 11(4)، (2021)، ص 378.

الآمنة تُضعف من نسبة المشاركة، وتُشوّه نتائج الانتخابات، وتُفقدها مصداقيتها، مما ينعكس مباشرة على شرعية السلطة الناتجة عنها[1].

ولا يقتصر الأمر على غياب الأمن بمعناه المادي فقط، بل يشمل أيضًا ما يُعرف بـ"الأمن الانتخابي"، أي قدرة الدولة على توفير مناخ يسمح بحرية التنقل، وحياد الأجهزة الأمنية، ومنع استخدام المال السياسي أو الإعلام الموجّه لترجيح طرف على آخر، فكلما زادت درجة الحياد والاستقلال المؤسسي، زادت فرص تحقيق انتخابات نزيهة تُمكّن من بناء شرعية سياسية تستند إلى القبول العام والثقة الشعبية[2].

وفي السياق نفسه، تبرز أهمية وجود ضمانات مؤسسية صارمة لضمان نزاهة العملية الانتخابية، مثل وجود هيئة وطنية مستقلة لإدارة الانتخابات، وآليات لمراقبة التمويل السياسي، ووجود رقابة داخلية وخارجية شفافة، كما أن إشراف القضاء على الطعون والنزاعات الانتخابية يُعد أحد الأعمدة الأساسية لحماية النتائج وإضفاء الطابع القانوني عليها، وهو ما تفتقر إليه الكثير من الدول ذات الأنظمة الهشة أو الخارجة من النزاعات.

وقد خلصت تقارير الأمم المتحدة ومنظمات الرقابة الدولية إلى أن الشرعية السياسية الناتجة عن الانتخابات لا تُبنى فقط على النتائج النهائية، بل على الإجراءات التي سبقتها والمناخ الذي أحاط بها، فحتى الانتخابات التي تُفرز نتائج توافقية، إن جرت في بيئة غير آمنة أو دون ضمانات مؤسسية واضحة، ستظل مهددة بفقدان الاعتراف الداخلي والخارجي، ولهذا فإن مسألة البيئة الأمنية والمؤسسية ليست تفصيلًا تقنيًا، بل هي لبّ الشرعية الانتخابية ذاتها.[3]

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مجلة أبحاث عربية، 11(4)، (2021)، ص 490.

(2) أحمد الباز، وماجدة إبراهيم. الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2017)، ص 108.

(3) الأمم المتحدة. مراقبة حقوق الإنسان في سياق العمليات الانتخابية. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، (2012م)، ص 25..

المبحث الثاني:
مفهوم الأزمة السياسية وأسبابها

تمهيد:

تُعدّ الأزمة السياسية من أكثر الظواهر تعقيدًا في بنية النظم السياسية المعاصرة، إذ تمثل لحظة اضطراب عميقة تصيب توازن الدولة في علاقتها بمؤسساتها ومواطنيها، وتكشف عن خلل في منظومة الشرعية أو في قدرة النظام السياسي على إدارة الصراع والتعددية داخله، فالأزمة السياسية لا تُختزل في مجرد خلاف سياسي أو توتر مرحلي، بل تعبّر عن **اختلال بنيوي ووظيفي** يهدد استمرارية النظام واستقراره، ويُضعف قدرته على الاستجابة لتحديات المجتمع، وقد ارتبط مفهوم الأزمة في الفكر السياسي بمفاهيم جوهرية مثل الشرعية، والسلطة، والدولة، والنظام، نظرًا لأن أي خلل في هذه المكونات يولّد حالة من اللااستقرار السياسي يصعب احتواؤها بوسائل تقليدية.

وقد تطوّر الاهتمام بدراسة الأزمات السياسية منذ منتصف القرن العشرين مع تصاعد الأزمات الدستورية والانقلابات والحروب الأهلية، فبدأ الباحثون ينظرون إليها بوصفها ظاهرة بنيوية وليست مجرد حدث عابر، فهي نتيجة لتراكم عوامل داخلية وخارجية تتفاعل ضمن سياقات تاريخية محددة، ويذهب العديد من المفكرين إلى أن الأزمات السياسية تمثّل مؤشّرًا على فشل النظام السياسي في أداء وظائفه الأساسية: التمثيل، والتكامل، والتوزيع، والضبط الاجتماعي، أي فشله في إدارة التوازن بين المطالب الشعبية والقدرات المؤسسية للدولة، لذلك فإن الأزمة السياسية تُعد اختبارًا حقيقيًا لشرعية النظام، ولمدى صلابة مؤسساته وقدرته على امتصاص الصدمات، وتحويل التوتر إلى فرص إصلاح بدلًا من الانهيار (1).

ومن خلال اطلاع الباحث تُظهر التجارب السياسية الحديثة أن الأزمات لا تنشأ بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل تتغذى من تفاعل العوامل البنيوية للنظام (مثل طبيعة السلطة والتعددية السياسية) مع العوامل الوظيفية (كضعف الأداء الإداري والسياسي) والعوامل الخارجية (كتأثير التدخلات الدولية أو الإقليمية)، كما تختلف الأزمات في شدتها ونتائجها؛ فقد تكون مؤقتة تُفضي إلى إصلاح تدريجي، أو ممتدة تُهدد كيان الدولة ذاته، كما هو الحال في بعض الدول العربية بعد عام 2011، ومنها ليبيا، حيث تحوّلت الأزمة السياسية من خلاف حول الشرعية إلى حالة انقسام مؤسسي شامل.

---

(1) محمد المساري. النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة (عدد خاص)، (2018)، ص128.

المطلب الأول: التعريف النظري للأزمة السياسية وأشكالها

أولًا: الإطار المفاهيمي للأزمة السياسية

يشير مصطلح "الأزمة السياسية" في الأدبيات السياسية إلى حالة من الاختلال العميق في البنية السياسية للدولة، تنجم عن تصدع العلاقة بين السلطات أو بين النظام والمجتمع، مما يؤدي إلى تعطيل عملية اتخاذ القرار، أو فقدان الثقة في شرعية المؤسسات القائمة، وتُعد الأزمة مؤشرًا على وجود عجز وظيفي أو مؤسسي يمنع النظام السياسي من أداء دوره الطبيعي في إدارة الشأن العام وتوفير الاستقرار(1).

وقد تطوّر مفهوم الأزمة في الفكر السياسي من كونه مجرد لحظة اضطراب طارئة، إلى كونه ظاهرة بنيوية تحمل دلالات أعمق ترتبط بطبيعة النظام السياسي، ونمط توزيع السلطة، ومدى توافق النخب، واستجابة المؤسسات للمتغيرات الداخلية والخارجية، ووفقًا لوليام أوبراين، فإن الأزمة السياسية "تحدث عندما تفقد الحكومة قدرتها على التكيف مع التحديات الجديدة دون المساس بمشروعيتها أو وحدة الدولة ".

كما يربط "لوش فال" مفهوم الأزمة السياسية بضعف المنظومة القيمية التي تُنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويؤكد أن الأزمة لا تقتصر على مظاهرها الظاهرة كالاحتجاج أو العصيان، بل تنبع من خلل أعمق في الشرعية أو التوازن المؤسسي(2)، لذلك يرى بعض الباحثين أن الأزمة السياسية لا تُقاس فقط بدرجة العنف أو الانقسام، بل بمدى تآكل شرعية النظام السياسي وتراجع فعاليته في إدارة التعدد والاختلاف.

وبينما قد تكون الأزمة نتيجة تراكمية لفشل السياسات العامة، فإنها غالبًا ما تنفجر عندما تُصبح مؤسسات الدولة عاجزة عن احتواء التوترات أو عندما يُغيب الحوار السياسي، وتُستبدل الوسائل السلمية بوسائل قسرية، وهنا تظهر الأزمة بوصفها لحظة حرجة في مسار النظام، قد تفضي إلى التحول أو الانهيار أو إعادة البناء.

---

(1) للينز، خوان ج. انهيار الأنظمة الديمقراطية: الأزمة، والانهيار، وإعادة التوازن. (1978م)، ص 221.

(2) ليكا، جان. الدولة بين السياسة والسياسات والبُنى السياسية. مجلة الحكومة والعمل العام، 1(1)، (2012م)، ص 73.

ثانيًا: أشكال الأزمات السياسية في النظم السياسية المعاصرة

تتعدد أشكال الأزمات السياسية في النظم السياسية المعاصرة بحسب طبيعة النظام، وبنيته المؤسسية، ومدى مرونته في احتواء التوترات الداخلية، وقد صنّف الباحثون الأزمات السياسية إلى أنماط متباينة، تُظهر كل منها مظهرًا محددًا للاختلال السياسي، وإن كانت جميعها تنبع من جذور مشتركة، تتعلق بتآكل الشرعية، أو فشل التوازن المؤسسي، أو انسداد قنوات التعبير السياسي.

1. أزمة الشرعية: وهي من أخطر أنواع الأزمات، وتحدث عندما يفقد النظام السياسي أو السلطة الحاكمة القبول العام، أو عندما يُطعن في مشروعية المؤسسات القائمة من قبل قطاعات مؤثرة من المجتمع، وغالبًا ما تكون هذه الأزمة مرتبطة بغياب التمثيل الحقيقي، أو تزوير الإرادة الشعبية، أو فرض السلطة عبر وسائل غير ديمقراطية، وقد تفضي أزمة الشرعية إلى انهيار الدولة أو تجدد النزاعات إذا لم تُعالج بوسائل توافقية[1].
2. أزمة التمثيل السياسي: وتنشأ هذه الأزمة حين تفشل النخب السياسية أو المؤسسات المنتخبة في التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يؤدي إلى ضعف المشاركة، وتصاعد الشعور بالتهميش، وانفصال مؤسسات الحكم عن القاعدة الشعبية، ويُعد ضعف الأحزاب، أو انغلاق النظام الانتخابي، من أبرز عوامل نشوء هذا النوع من الأزمات.[2]
3. أزمة الوظيفة المؤسسية: وتحدث عندما تفشل مؤسسات الدولة في القيام بمهامها الأساسية، مثل تقديم الخدمات، أو فرض النظام العام، أو ضمان الحقوق، ويُلاحظ هذا الشكل من الأزمات في الدول الهشة، حيث تضعف مؤسسات الدولة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، وتُصبح عاجزة عن إدارة الشأن العام بكفاءة.[3]
4. أزمة التداول السلمي للسلطة: وتظهر حين تعجز الأنظمة السياسية عن توفير آلية سلمية لتناوب السلطة، سواء بسبب احتكار الحكم، أو التلاعب بالانتخابات، أو غياب القواعد

(1) محمد كاهي، وعبد القادر مبروك. التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مجلة الدراسات القانونية، 5(2)، (2019)، ص 29.
(2) نجيب محمد البرعصي. التحول الديمقراطي في ليبيا: دراسة تحليلية للمسارات الانتخابية بعد 2011، مجلة العلوم السياسية، 19(2)، (2021)، 45–66.
(3) محمد كاهي، وعبد القادر مبروك، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مرجع سابق، (2019)، ص 34.

المتفق عليها، وغالبًا ما تتحول هذه الأزمة إلى صراع مفتوح على الشرعية، خصوصًا في الدول الخارجة من نزاعات أو في المراحل الانتقالية.[1]

5. أزمة الهوية والانقسام المجتمعي: وهي من الأزمات المركّبة، وتنشأ عندما يتعرض النسيج الاجتماعي إلى تهديد بفعل الانقسامات الإثنية أو الجهوية أو الطائفية، مما ينعكس على النظام السياسي ويُضعف قدرته على تمثيل المجتمع كوحدة سياسية واحدة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأشكال ليست منفصلة تمامًا، إذ غالبًا ما تتداخل فيما بينها وتؤثر في بعضها البعض، وهو ما يجعل من الأزمة السياسية ظاهرة معقّدة تتطلب فهمًا متعدد الأبعاد، واستجابة شاملة تتجاوز الإجراءات التقنية إلى حلول توافقية تعالج عمق الخلل البنيوي والتمثيلي في النظام السياسي.

ثالثًا: معايير تشخيص الأزمة السياسية وحدودها المفاهيمية

رغم شيوع استخدام مصطلح "الأزمة السياسية" في الخطاب الإعلامي والسياسي، إلا أن تحديد متى يكون الوضع السياسي أزمة فعلية وليس مجرد خلاف أو اضطراب ظرفي يظل سؤالًا إشكاليًا في التحليل النظري، فليس كل صراع سياسي أو توتر في الأداء الحكومي يرتقي إلى مستوى الأزمة السياسية، ما لم تتوافر معايير محددة تُشير إلى اختلال هيكلي أو وظيفي يهدد تماسك النظام أو شرعيته[2].

وقد طوّر عدد من الباحثين معايير تُستخدم لتشخيص الأزمة السياسية من أبرزها:

1. توقف آليات اتخاذ القرار: أي أن مؤسسات الحكم تفقد قدرتها على إنتاج قرارات ملزمة وفعالة، إما بسبب الانقسام الداخلي أو الشلل التشريعي أو ضعف التنفيذ.
2. تآكل الشرعية السياسية: حين تنخفض مستويات القبول العام بالسلطة، وتتصاعد موجات الطعن في مشروعية الحكم، سواء من النخب أو من قطاعات مجتمعية واسعة.

---

(1) محمد كاهي، وعبد القادر مبروك، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مرجع سابق، (2019)، ص 39.

(2) محمد التامر عبادة. سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2015)، ص 88.

3. تصاعد الصراع السياسي إلى مستوى تهديد النظام: عندما تتجاوز الخلافات السياسية الأطر المؤسسية وتتحول إلى مواجهات مفتوحة، أو تدخل أطراف غير رسمية (مثل الميليشيات أو القوى الخارجية) كفاعلين رئيسيين.
4. انقسام المؤسسة السياسية أو الأمنية: وهو مؤشر خطير على تحول الأزمة إلى حالة انهيار، خصوصًا إذا فقدت مؤسسات الدولة طابعها الموحد، كما في حالات الانشقاقات العسكرية أو التعدد الحكومي.

هذه المعايير لا تعمل بشكل منفصل، بل تتداخل فيما بينها لتشكّل حالة معقدة تُميز الأزمة السياسية الحقيقية عن مظاهر التوتر أو العجز الظرفي، لذلك، يُحذّر العديد من الباحثين من الوقوع في التوسّع المفاهيمي المفرط، الذي يجعل كل خلاف سياسي أزمة، لأن ذلك يفرّغ المفهوم من دقته العلمية، ويمنع القدرة على التحليل المقارن بين الأزمات المختلفة.

ومن المهم التمييز بين الأزمات السياسية العابرة، التي قد تكون ناتجة عن أحداث مفاجئة أو احتجاجات محدودة، وبين الأزمات الهيكلية التي تُشير إلى خلل عميق في بنية النظام السياسي، وقد تستدعي تدخلات كبرى لإعادة البناء أو إجراء إصلاحات دستورية ومؤسسية شاملة، هذا التمييز ضروري لتجنب الإفراط في التوصيف، وتوجيه السياسات العامة نحو المعالجة الفعالة بدلًا من تضخيم الظواهر.

المطلب الثاني: العوامل البنيوية والوظيفية المسببة للأزمات السياسية

أولًا: العوامل البنيوية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي

تُعد البنية السياسية للنظام من أبرز محددات استقراره أو اضطرابه، حيث تُشكّل المعمار المؤسسي والقيمي الذي يُنظّم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويضبط توزيع السلطة داخل الدولة، وتشير الدراسات السياسية المقارنة إلى أن الأنظمة التي تتسم ببنية سلطوية مغلقة، أو تركز السلطة في يد جهة واحدة، تكون أكثر عرضة لنشوء الأزمات السياسية، خاصة عندما تُقابل المطالب الشعبية بالإنكار أو القمع[1].

ومن بين أهم العوامل البنيوية التي تفضي إلى الأزمات:

1. غياب التعددية السياسية: حين تُحتكر السلطة من قبل حزب واحد أو نخبة مغلقة، مما يُقصي باقي الفاعلين ويُغلق قنوات التعبير، فتتراكم التوترات وتنفجر على شكل أزمات.
2. ضعف المؤسسات التمثيلية: كما هو الحال في الأنظمة التي تُهمّش دور البرلمانات أو تُقيد الأحزاب، حيث يؤدي ذلك إلى انقطاع الاتصال بين الدولة والمجتمع، وفقدان التوازن بين السلطات.
3. الانقسامات الاجتماعية غير المُدارة: كالتعدد العرقي أو الطائفي أو الجهوي، إذا لم تتم معالجته بمنطق المواطنة والعدالة السياسية، فإنه يتحول إلى منبع دائم للأزمات.
4. غياب الدستور أو غموضه: فغياب مرجعية قانونية واضحة أو غلبة التأويل السياسي على النص الدستوري، يُؤدي إلى صراعات متكررة حول السلطة والشرعية.

وقد أظهرت عدة تجارب عربية وعالمية أن الأنظمة التي لا تبني شرعيتها على قاعدة دستورية ومؤسسية صلبة تكون أكثر قابلية للانهيار عند أول اختبار سياسي أو اقتصادي، وذلك لأن هشاشتها البنيوية تمنعها من امتصاص الأزمات أو التفاعل الإيجابي مع المتغيرات[2].

ثانيًا: العوامل الوظيفية المرتبطة بأداء النظام السياسي

بالإضافة إلى العوامل البنيوية الثابتة، تلعب العوامل الوظيفية دورًا حاسمًا في توليد الأزمات السياسية، خاصة عندما يُخفق النظام في أداء مهامه الأساسية المرتبطة بإدارة الشأن العام، وتقديم الخدمات، وضمان الأمن، وحماية الحقوق، وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن الأداء السياسي الضعيف، حتى في ظل بنية مؤسسية قائمة، قد يُحدث شرخًا تدريجيًا بين النظام

---

(1) ليكا، جان. الدولة بين السياسة والسياسات والبُنى السياسية، مرجع سابق، (2012م)، ص 78.

(2) محمد التامر عبادة، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا، مرجع سابق، (2015)، ص 107.

والمجتمع، ويفتح الباب أمام احتجاجات أو انشـــقاقات تتحول لاحقًا إلى أزمة ســـياســـية كاملة الأركان.

من أبرز أوجه القصور الوظيفي التي تُفضي إلى الأزمات:

1. ســـوء إدارة الموارد العامة: بما في ذلك الفســـاد، وتبديد المال العام، وفشـــل الســـياســـات الاقتصادية، وهي عوامل تُقوّض الثقة الشعبية وتُفضي إلى فقدان الشرعية.
2. غياب العدالة الاجتماعية: حيث يؤدي التفاوت الاقتصـــادي، والإقصـــاء الاجتماعي، إلى شعور قطاعات واسعة من المجتمع بالحرمان والتهميش، ما يُغذي الاستقطاب والتوتر.
3. انعدام الشـفافية والمسـاءلة: إذ أن غياب الرقابة المؤسـسـية والإعلام الحر يفتح المجال أمام السلطة لممارسة الحكم خارج أي إطار محاسبي، ما يضاعف احتمالات الانفجار السياسي.
4. فشل النظام في إدارة التعدد والاختلاف: وتظهر هذه النقطة بوضوح في الدول التي لا تمتلك آليات سـلمية لاحتواء الخلافات السـياسـية أو المجتمعية، ما يؤدي إلى عسـكرة الصـراع أو انقسام الدولة.

وتزداد حدة الأزمات الوظيفية حين تتراكم مظاهر الفشـل في مختلف القطاعات، دون أن يقابلها تجاوب إصلاحي حقيقي من السلطة السياسية، إذ أن تجاهل مطالب الإصلاح، أو تأجيل الاسـتجابات، يُعمّق الإحباط الشـعبي ويُراكم الغضـب الكامن، ما يجعل من أي حادثة عرضـية شرارة لتفجير أزمة شاملة.

وتشـــير تقارير دولية مثل تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن هشـاشـة الإدارة الحكومية وغياب الفاعلية المؤسـسـية تُعدّ من أبرز المؤشـرات السـابقة لنشـوء الأزمات السياسية، خاصة في الدول ذات الاقتصادات الريعية أو النظم المركزية الصارمة[1].

ثالثًا: العوامل السياقية والمحلية والدولية المولّدة للأزمات

إلى جانب العوامل البنيوية والوظيفية، تتأثر الأزمات السـياسـية أيضًـا بسـياقات أوسـع تشـــمل البيئة الاجتماعية، والتكوين الثقافي، والظروف الاقتصـــادية، وكذلك التفاعلات الإقليمية والدولية، إذ أن النظم الســـياســـية لا تعمل في فراغ، بل تتفاعل باســـتمرار مع محيطها الداخلي والخارجي، وتخضـــع لضـــغوط متقاطعة تُســـهم في تشـــكيل فرص الاســـتقرار أو محفزات الأزمة.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشـرية لعام 2022: أزمنة غير مؤكدة، وحيوات مضـطربة – تشـكيل مستقبلنا في عالم متحوّل، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2022)، ص 25.

1، السياق المجتمعي والثقافي:

تلعب البنية الاجتماعية والثقافة السياسية دورًا مهمًا في تشكيل قابلية المجتمع للأزمة، فالمجتمعات التي تفتقر إلى ثقافة الحوار، وتغلب عليها النزعات العصبية أو الولاءات الأولية (قبلية، طائفية، جهوية) تكون أكثر عرضة للانقسام، وأقل قدرة على بناء توافق وطني في لحظات التوتر، كما أن ضعف تقاليد المشاركة السياسية، وهيمنة ثقافة الخوف أو اللامبالاة، تُضعف مناعة النظام أمام الأزمات المحتملة.

2، الأوضاع الاقتصادية الهشة:

في كثير من الحالات، تكون الأزمات السياسية انعكاسًا مباشرًا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وازدياد معدلات الفقر والبطالة، وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي، فالفشل في تلبية الحاجات الأساسية للسكان لا يؤدي فقط إلى تآكل الشرعية، بل يوفّر أيضًا بيئة خصبة لتصاعد الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، كما حدث في العديد من دول الربيع العربي.[1]

3، العوامل الإقليمية والدولية:

تتزايد في السياقات الانتقالية تأثيرات الأطراف الدولية والإقليمية، سواء من خلال الدعم السياسي والمالي لبعض الأطراف المحلية، أو عبر التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، أو فرض أجندات سياسية تتعارض مع الدينامية الداخلية للدولة، ويُعد تداخل المصالح الإقليمية واختلاف أجندات الفاعلين الدوليين أحد العوامل المعرقلة للحلول الوطنية، بل وقد يتحول إلى عامل مولّد للأزمات أو باعث على تعقيدها واستدامتها.

كما أن الاستجابة الدولية للأزمات السياسية ليست محايدة دائمًا، فقد يُفضّل بعض الفاعلين الدوليين الاستقرار على حساب الديمقراطية، مما يدفع باتجاه حلول شكلية لا تعالج جذور الأزمة، أو يدعم أنظمة سلطوية خوفًا من صعود تيارات سياسية معينة، وهو ما يرسّخ الأزمة بدلًا من حلها.

وهكذا، فإن الأزمة السياسية لا تنشأ فقط من داخل النظام السياسي ذاته، بل تتبلور أيضًا ضمن شبكة واسعة من العوامل السياقية التي تعكس هشاشة المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وتأثير الفواعل الإقليمية والدولية، مما يجعل الاستجابة للأزمة تتطلب فهمًا بنيويًا–وظيفيًا–سياقيًا في آنٍ معًا.[2]

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2022: أزمنة غير مؤكدة، وحيوات مضطربة – تشكيل مستقبلنا في عالم متحوّل، مرجع سابق، (2022)، ص 31.

(2) محمد التامر عبادة، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا، مرجع سابق، (2015)، ص 221.

المطلب الثالث: تداعيات الأزمات السياسية على الدولة والمجتمع

أولًا: تداعيات الأزمات السياسية على مؤسسات الدولة ووظائفها

تمثل الأزمات السياسية تحديًا وجوديًا للدولة الحديثة، إذ تؤدي في الغالب إلى خلخلة البنية المؤسسية، وتعطيل عمل السلطات، وتقويض فعالية أجهزة الدولة في إدارة الشأن العام، وتُظهر الأدبيات السياسية أن الأنظمة التي تواجه أزمات متكررة تصبح أكثر هشاشة مع مرور الوقت، حيث تتعرض مؤسساتها للانقسام أو الشلل أو التآكل التدريجي في الشرعية والفعالية.

من أبرز آثار الأزمات السياسية على الدولة:

1. شلل السلطة التنفيذية والتشريعية: يؤدي الانقسام السياسي الحاد، أو النزاع على الشرعية، إلى تعطيل عمل الحكومات أو المجالس التشريعية، ما يُفقد الدولة القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية، ويُؤخر تنفيذ السياسات العامة.
2. تآكل حيادية المؤسسات العامة: ففي أجواء الاستقطاب، قد تنحاز مؤسسات الدولة، كالقضاء أو الجيش أو الإدارة العامة، إلى أطراف معينة، مما يُفقدها استقلالها ويحولها إلى أدوات للصراع بدلًا من أن تكون آليات حياد وتحكيم.
3. تراجع القدرة على ضبط الأمن والنظام العام: تُعد الأزمات السياسية أرضًا خصبة لظهور الميليشيات أو الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، كما يحصل غالبًا في الدول الخارجة من النزاعات أو في ظل ضعف سيادة القانون.
4. انهيار الثقة في المؤسسات: تؤدي الأزمات الممتدة إلى تراجع الثقة الشعبية في الدولة كمفهوم وككيان، وهو ما يفتح المجال أمام صعود الهويات الفرعية أو المشاريع الانفصالية أو الدعوات للفيدرالية الانعزالية، خاصة في المجتمعات المنقسمة.

ويؤكد "فرانسيس فوكوياما" أن تآكل فعالية الدولة هو من أخطر نتائج الأزمات السياسية، إذ لا يكفي أن تحتفظ الدولة بمظاهرها الشكلية، بل لا بد أن تحافظ على قدرتها الوظيفية ومشروعيتها في أعين مواطنيها[1].

---

(1) فوكوياما، فرانسيس. بناء الدولة: الحوكمة والنظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. لندن: دار بروفايل بوكس، (2017م)، ص 125.

ثانيًا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات السياسية

لا تقف تداعيات الأزمات السياسية عند حدود البنية المؤسسية للدولة، بل تمتد بشكل أعمق إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُنتج الأزمات حالة من التمزق المجتمعي والركود الاقتصادي، وتُغذّي دوائر عدم الاستقرار في حياة الأفراد والجماعات، ما ينعكس سلبًا على النسيج الاجتماعي، والتماسك الوطني، والتنمية المستدامة(1).

1.تفكك العقد الاجتماعي وتآكل الثقة المجتمعية:

عندما تفشل الدولة في احتواء الأزمات، يُصاب المجتمع بما يُعرف بـ"الاغتراب السياسي"، حيث يشعر المواطنون بالانفصال عن الدولة ومؤسساتها، ويتحول الشعور بالانتماء إلى شك أو رفض أو حتى عداء، ويؤدي ذلك إلى تآكل الروابط الاجتماعية الجامعة، وتصاعد الولاءات الضيقة، كالعشائرية أو الطائفية أو الجهوية.

2، تصاعد النزاعات الأهلية والعنف المجتمعي:

غالبًا ما تُنتج الأزمات السياسية الممتدة فراغًا في السلطة أو ضعفًا في سيادة القانون، مما يسمح بنشوء نزاعات مسلحة بين المكونات الاجتماعية، خاصة في السياقات المنقسمة، وقد تتحول الخلافات السياسية إلى نزاعات أهلية ذات طابع دموي إذا لم يتم احتواؤها في مراحلها الأولى.

3، الأثر الاقتصادي للأزمة:

تمثل الأزمات السياسية بيئة طاردة للاستثمار والإنتاج، حيث يُصاب الاقتصاد بالركود، وتتراجع الثقة في الأسواق، وتُستنزف الموارد في الصراعات بدلًا من التوظيف التنموي، وتُظهر تقارير صندوق النقد الدولي أن البلدان التي تعاني من أزمات سياسية مزمنة تسجّل معدلات نمو سالبة، وتواجه تحديات خطيرة في تمويل الميزانية العامة وتوفير الخدمات الأساسية(2).

---

(1) محمد كاهي، وعبد القادر مبروك، التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مرجع سابق، (2019)، ص 20.

(2) صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تعيق التعافي العالمي، واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، (2022م)، ص 53.

4، تدهور الخدمات العامة والبنية التحتية:

تُفضـي الأزمات السـياسـية إلى انهيار أو ضـعف الخدمات الصـحية والتعليمية، وانقطاع سـلاسـل الإمداد، وتعطّل المشـاريع التنموية، خاصـة في الدول الهشـة، وتُصـبح الدولة في نظر المواطنين غير قادرة على تلبية الحاجات الأســاســية، ما يُكرّس أزمة ثقة مزمنة تُغذّي مزيدًا من التوتر والرفض.

كل هذه التداعيات تجعل من الأزمات الســياســية ظاهرة لا تقتصــر على النخب أو المؤســســات، بل تطال البنية الاجتماعية والاقتصــادية بكل مكوناتها، وتؤثر على حياة الأفراد بشــكل مباشــر، مما يُعقّد عملية الخروج من الأزمة ويُطيل أمدها إذا لم تتوافر رؤية إصــلاحية شاملة.

ثالثًا: التأثيرات الاستراتيجية للأزمات السياسية على وحدة الدولة واستقرارها طويل المدى

تتجاوز الأزمات السياسية في آثارها المدى الزمني المباشر، إذ تُخلّف تداعيات استراتيجية طويلة الأمد تمس بنية الدولة الوطنية واستقرارها السياسي والاجتماعي، فالدول التي لا تنجح في احتواء الأزمات الســياســية الكبرى غالبًا ما تُواجه خطر إعادة إنتاج الأزمة، أو دخولها في حالة من الهشاشة البنيوية الدائمة، ما يُضعف فرصها في التماسك الوطني والتنمية المستقرة. [1]

1، تهديد وحدة الدولة الوطنية:

في سـياقات الانقسـام العميق، تتحول الأزمات السـياسـية إلى أداة لإعادة ترسـيم الحدود الداخلية للدولة، ســـواء فعليًا أو رمزيًا، حيث تُطالب بعض المكونات بالحكم الذاتي أو الفيدرالية، أو تظهر حركات انفصـالية، ويزداد هذا التهديد كلما غابت مؤسـسـات الدولة المحايدة، وتعمّقت الفجوات بين الأقاليم أو الجماعات السـكانية، وقد شـهدت عدة دول مثل السـودان ويوغوسـلافيا تفككًا فعليًا نتيجة الأزمات السياسية المزمنة التي لم تُعالج ضمن إطار جامع.

2، إنتاج بيئة سياسية مضطربة دائمة:

---

(1) فوزي عبد الرحمن عبدالله، الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، (2017)، ص 22.

تؤدي الأزمات التي لا تُحل جذريًا إلى خلق ثقافة سـياسـية قائمة على عدم الاسـتقرار، وتبدل التحالفات، وانعدام الثقة، ويؤدي ذلك إلى إضعاف إمكانية بناء نظام سياسي مستقر وقابل للاستمرار، حيث تصبح السلطة محل صراع دائم بدلًا من كونها وسيلة لإدارة الشأن العام.

3، تعطيل بناء الدولة الديمقراطية:

الأزمات الممتدة تؤثر سلبًا على فرص التحول الديمقراطي، حيث تُفضـي إلى العودة إلى الأسـاليب السـلطوية في الحكم بحجة "الاسـتقرار أولًا"، أو تُسـتخدم كذريعة لتأجيل الإصـلاحات الدستورية والسياسية، وهذا ما حصل في عدد من الدول العربية بعد 2011، حيث تحوّلت مطالب الإصلاح إلى مشاريع أمنية، ما عمّق الأزمة بدلًا من معالجتها.(1)

4، فقدان الاستقلال السياسي والارتهان للخارج:

في ظل ضـعف الدولة وتآكل سـيادتها الداخلية، تزداد قابلية النظام السـياسـي للتأثر بالضـغوط الخارجية، سـواء عبر التمويل السـياسـي، أو تدخل الوسـاطات الدولية، أو حتى عبر فرض الحلول من قِبل القوى الكبرى، ويُعد هذا من أخطر الآثار الاسـتراتيجية، إذ يُفرّغ القرار الوطني من مضمونه ويُقوّض مفهوم السيادة.

وعليه، فإن الأزمات السياسية ليست فقط لحظة اضطراب، بل هي نقطة تحول قد تُعيد صياغة مستقبل الدولة بالكامل، إما أن تُشكل فرصة لإعادة البناء على أسس تشاركية ودستورية، أو أن تتحول إلى مدخل للتفكك والانهيار إذا لم تتم معالجتها بجذرية وشمولية.

---

(1) صـامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشـرين (ترجمة عبد الوهاب علوب)، مرجع سابق، (1993)، ص 135.

المبحث الثالث:

الأطر النظرية المفسّرة لدور الانتخابات في إنهاء الأزمات

تمهيد:

تمثّل العلاقة بين الانتخابات وتسوية الأزمات السياسية إحدى القضايا المحورية في الفكر السياسي المعاصر، إذ لا تقتصر أهمية الانتخابات على كونها آلية لتداول السلطة وتجديد النخب الحاكمة، بل تمتد لتكون أداة لإعادة بناء الشرعية وترميم مؤسسات الدولة المنهارة في أعقاب الصراعات والانقسامات، فالانتخابات، في سياقات الأزمات، لا تُعدّ مجرد ممارسة ديمقراطية شكلية، بل آلية لإعادة التوازن إلى النظام السياسي وإطلاق عملية انتقال من حالة اللااستقرار إلى حالة النظام والشرعية، وقد تزايد الاهتمام النظري بدراسة هذه العلاقة مع توسع موجات التحول الديمقراطي منذ تسعينيات القرن العشرين، حيث أُدرجت الانتخابات ضمن أدوات إدارة النزاعات الداخلية، وبناء السلام، وإعادة هيكلة السلطة في المجتمعات المنقسمة.

في هذا الإطار، تنوعت المقاربات النظرية التي تناولت الدور الممكن للانتخابات في إنهاء الأزمات، فظهرت اتجاهات فكرية متعددة حاولت تفسير الكيفية التي يمكن من خلالها للعملية الانتخابية أن تُسهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي أو في ترسيخ الاستقرار السياسي، وقد ركزت نظرية التحول الديمقراطي على أن الانتخابات تُعدّ لحظة انتقالية مفصلية تُنهي الوضع السلطوي القائم، وتُمهّد لتأسيس نظام جديد يقوم على التعددية والمشاركة، شريطة أن تكون مصحوبة بإصلاحات مؤسسية وضمانات للعدالة السياسية، أما نظرية الشرعية السياسية، فاعتبرت الانتخابات وسيلة لإنتاج القبول الشعبي وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، إذ تمنح العملية الانتخابية الأنظمة السياسية الخارجة من الأزمات غطاءً قانونيًا وأخلاقيًا لممارسة السلطة، في حين قدّمت المقاربة الواقعية قراءة مختلفة، رأت فيها الانتخابات أداة لإعادة توزيع القوة وترتيب موازينها بين الأطراف المتصارعة، وليست بالضرورة مدخلًا فورياً إلى الديمقراطية، بل وسيلة لتثبيت تفاهمات سياسية تضمن الحد الأدنى من الاستقرار.[1]

وقد أظهرت تجارب الدول الخارجة من النزاعات، مثل جنوب إفريقيا والعراق ولبنان والبوسنة، أن الانتخابات يمكن أن تُسهم في تحويل الصراع من المواجهة المسلحة إلى المنافسة السياسية متى ما جرت ضمن بيئة توافقية وتحت إشراف مؤسسي محايد، غير أن التجربة نفسها قد تُعيد إنتاج الأزمة إن غابت عنها مقومات النزاهة والتوافق، أو استُخدمت أداة لتكريس الانقسام بدل تجاوزه، من هنا، تتجلّى أهمية الإطار النظري في فهم الشروط التي تجعل الانتخابات عاملًا فاعلًا في إنهاء الأزمات أو، على العكس، سببًا في تجديدها.

(1) أحمد العقيلي/عقبة، ومحمد وقازي. المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 1(2)، (2017)، ص33.

المطلب الأول: نظرية التحول الديمقراطي ودور الانتخابات في الانتقال السياسي

أولًا: مفهوم التحول الديمقراطي ونطاقه النظري

تُعد نظرية التحول الديمقراطي من أبرز الأطر التفسيرية التي سعت إلى فهم آليات الانتقال من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية، وبيان العوامل المؤسسية والسياسية والاجتماعية التي تُحدد نجاح هذا الانتقال أو إخفاقه، وقد برز هذا الحقل من الدراسات بوضوح منذ سبعينيات القرن العشرين، خاصة بعد موجات التحول التي شهدتها جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا لاحقًا[1].

يرتكز التحول الديمقراطي على فكرة أن الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي لا يتم دفعة واحدة، بل عبر مسار تدريجي ومعقد، يتضمن مفاوضات، وتنازلات متبادلة، وتشكيل توازنات جديدة داخل الدولة، وقد طوّر عدد من الباحثين، وعلى رأسهم "لينز" و"ستيبان"، مقاربة تُفرّق بين ثلاث مراحل لهذا التحول: الانهيار، الانتقال، ثم التوطيد الديمقراطي، ولكل منها متطلبات وأدوات مختلفة[2].

ويُعدّ إجراء الانتخابات وفق هذه النظرية، أحد المؤشرات المحورية للدخول في مسار التحول الديمقراطي، إذ تُعد الانتخابات آلية لاختبار التعددية، وتوزيع السلطة بشكل سلمي، وبناء شرعية جديدة تستند إلى الإرادة الشعبية، ومع ذلك، تُنبّه الأدبيات النظرية إلى أن الانتخابات، وحدها، لا تكفي لضمان التحول، بل يجب أن تكون جزءًا من عملية أشمل تشمل إصلاحات دستورية، وضمانات للحقوق، وبناء مؤسسات مستقلة.

كما يُشير "شميتر" و"أودونيل" إلى أن نجاح التحول الديمقراطي يرتبط بقدرة النخب السياسية على التوافق حول قواعد اللعبة الديمقراطية، وأن الانتخابات لا تُنتج الديمقراطية، بل تُؤشر على بداية مسارها إذا تمت ضمن شروط توافقية ومؤسسية[3].

(1) يان تيوريل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019)، ص 40.

(2) لينز، خوان ج.; وستيبان، ألفرد. مشكلات الانتقال الديمقراطي وترسيخه: جنوب أوروبا، أمريكا الجنوبية، وأوروبا ما بعد الشيوعية. بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، (1996م)، ص 72.

(3) أودونيل، غييرمو؛ وشميتر، فيليب سي؛ ووايتهاد، لاري (محررون). الانتقال من الحكم السلطوي: رؤى مقارنة (المجلد الثالث). بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، (1986م)، ص 63.

وقد أظهرت تجارب مثل إسبانيا وتشيلي وجنوب إفريقيا أن الانتخابات مثلت نقطة انطلاق نحو بناء منظومة سياسية جديدة، لكنها لم تكن كافية بمفردها لضمان الاستقرار، بل احتاجت إلى اتفاقات انتقالية، وضمانات متبادلة، ومؤسسات رقابية فاعلة، لذلك، فإن نظرية التحول الديمقراطي تنظر إلى الانتخابات كضرورة، لا كضمانة نهائية، وتُشدّد على أهمية السياق السياسي المحيط بها.

ثانيًا: الانتخابات كمدخل للانتقال السياسي في البيئات غير المستقرة

في السياقات التي تتسم بقدرٍ عالٍ من الهشاشة السياسية والانقسام المجتمعي، تُطرح الانتخابات غالبًا كحل وسط بين الأطراف المتنازعة، وكآلية لتجاوز حالة الفراغ أو النزاع حول الشرعية، ووفقًا لنظرية التحول الديمقراطي، فإن إجراء الانتخابات في مثل هذه البيئات لا يُفترض أن يكون تتويجًا لمسار ديمقراطي ناضج، بل نقطة انطلاق لتأسيس نظام سياسي جديد على أسس توافقية وتشاركية[1].

وفي هذا الإطار، تُؤدي الانتخابات ثلاث وظائف محورية:

1. تجديد شرعية الحكم: إذ تُسهم في إعادة تأسيس السلطة على قاعدة شعبية واضحة، بعد أن تكون الشرعية السابقة قد انهارت بفعل الثورة أو النزاع أو الانقسام السياسي.
2. إنتاج مؤسسات انتقالية: مثل المجالس التأسيسية أو الحكومات الانتقالية، التي تُكلّف بصياغة دستور جديد أو الإشراف على المرحلة القادمة.
3. ضبط التنافس السياسي داخل إطار مؤسسي: أي أنها تُحوّل الصراع من الساحات العسكرية أو الشارع إلى ساحة التنافس الانتخابي السلمي.

غير أن هذه الوظائف مشروطة بوجود مناخ سياسي وأمني يضمن حدًا أدنى من النزاهة والقبول العام، فغياب التوافق السياسي، أو ضعف مؤسسات الإشراف، أو غلبة منطق المغالبة، يُحوّل الانتخابات إلى سبب إضافي للأزمة بدلًا من أن تكون مدخلًا لحلها، وقد حذّرت أدبيات التحول الديمقراطي من خطورة ما يُعرف بـــ"الديمقراطية المبكرة"، أي التسرع في إجراء انتخابات

(1) يان تيوريل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، مرجع سابق، (2019)، ص 40.

دون بنية مؤسسية، ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية، كما حصل في الجزائر عام 1991 أو في ليبيا عام 2014[1].

وتُشير تجارب الانتقال في دول مثل تونس، رغم تعثراتها، إلى أن الانتخابات يمكن أن تُشكّل خطوة أولى نحو الانتقال السياسي، إذا ترافقت مع حوار وطني، وإجماع على القواعد، ووجود إطار دستوري توافقي، أما في غياب هذه الشروط، فإن الانتخابات قد تتحول إلى محطة تفجير جديدة، خصوصًا إذا اتسمت بنتائج إقصائية أو وُصفت بعدم النزاهة.

وعليه، تنظر نظرية التحول الديمقراطي إلى الانتخابات كأداة ضرورية في سياق الانتقال السياسي، لكنها لا تفترض أن إجراءها وحده يكفي لضمان نجاح التحول، بل تؤكد على أهمية البيئة السياسية، والبنية المؤسسية، والتوافق المجتمعي، كعناصر حاسمة في تحويل الانتخابات إلى لحظة تأسيسية فعلية.

ثالثًا: التحديات التي تواجه توظيف الانتخابات في مراحل التحول الديمقراطي

رغم أن نظرية التحول الديمقراطي تُقرّ بأهمية الانتخابات في فتح مسار الانتقال السياسي، إلا أن التجارب المقارنة كشفت عن جملة من التحديات الجوهرية التي تُقيد فاعلية الانتخابات في هذا السياق، وتُحوّلها في أحيان كثيرة من أداة للتغيير إلى وسيلة لإعادة إنتاج الأزمات أو شرعنة الانقسامات، وتُشير الأدبيات إلى أن نجاح الانتخابات في التحول الديمقراطي ليس أمرًا حتميًا، بل مرهون بقدرة النظام السياسي على تجاوز مجموعة من المعيقات البنيوية والسياسية.

1، غياب التوافق بين الفاعلين السياسيين:

يُعد غياب الحد الأدنى من التوافق السياسي حول القواعد الانتخابية من أبرز التحديات في المراحل الانتقالية، إذ تؤدي حالة الاستقطاب الحاد إلى التشكيك المسبق في نتائج الانتخابات، ورفضها من الأطراف الخاسرة، كما حدث في ليبيا عام 2014، حين فشلت العملية الانتخابية في إنتاج سلطة موحدة، وأفضت إلى انقسام مؤسسي حاد[2].

---

(1) صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (ترجمة عبد الوهاب علوب)، مرجع سابق، (1993)، ص 221.

(2) أحمد الباز، وماجدة إبراهيم، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، (2017)، ص 8.

2.ضعف الثقة في المؤسسات القائمة:

تفترض الانتخابات وجود هيئة مشـرفة تحظى بقبول واسـع، وقضـاء مسـتقل، وإعلام محايد، لكن في السياقات الهشـة، عادةً ما تكون هذه المؤسسات إما ضعيفة أو متهمة بالتحيز، ما يُقوّض مصداقية الانتخابات ويفتح الباب أمام الطعن بنتائجها وشرعيتها.

3، استخدام الانتخابات كأداة للهيمنة:

في بعض السياقات، لا تُوظّف الانتخابات لتوسيع قاعدة التمثيل، بل كوسيلة لإضفاء شـرعية شـكلية على سـيطرة جماعة معينة على مفاصـل الدولة، ويُطلق على هذه الظاهرة "السلطوية الانتخابية"، حيث تُجرى انتخابات دورية، لكن ضمن بيئة غير تنافسية تُقصي الخصوم السياسيين.

4، هشاشة البناء المؤسسي والدستوري:

غياب الإطار الدسـتوري المتماسـك، أو اسـتخدام قوانين انتخابية مفصّـلة على مقاس أطراف بعينها، يؤدي إلى إفراغ الانتخابات من مضـمونها، وجعلها مجرد تمرين سـياسـي لا يُنتج تحولًا فعليًا، ويُعد هذا من التحديات الكبرى التي تُواجه التحول الديمقراطي في دول ما بعد النزاع.

5، التأثير الخارجي على المسار الانتقالي:

في كثير من الحـالات، تتـدخـل قوى دوليـة أو إقليميـة لـدفع أطراف محليـة نحو تنظيم انتخابات في توقيت غير ملائم، أو وفق صياغات تُخدم مصالحها، مما يؤدي إلى إخفاق التجربة الانتقالية، وغالبًا ما تتعارض الضـغوط الدولية مع مقتضـيات بناء الثقة والتدرج في الإصـلاح السياسي.

كل هذه التحديات تُشـير إلى أن الانتخابات في سـياق التحول الديمقراطي ليسـت مجرد مسـألة إجرائية أو تقنية، بل لحظة سـياسـية حرجة يجب أن تُصـمَّم بعناية ضـمن رؤية شـاملة تتجاوز التنافس إلى بناء توافق مسـتدام، وإلا فإنها قد تتحول إلى نقطة انفجار جديدة بدلًا من أن تكون بوابة للتغيير السلمي. [1]

(1) عمرو محمد خالد. الانتخابات في الدول العربية بعد 2011: محاولة للفهم والتحليل، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية، (2019)، ص 57.

المطلب الثاني: نظرية الشرعية السياسية وبناء النظام من خلال الانتخابات

أولًا: مفهوم الشرعية في النظرية السياسية الحديثة

يُعد مفهوم الشـرعية (Legitimacy) من المفاهيم المركزية في علم السـياسـة، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصـدر السـلطة ودرجة قبولها من قِبل المحكومين، وتُشـير الشـرعية، في أبسـط تعريفاتها، إلى مدى اعتراف المجتمع بحق جهة ما في ممارسة السلطة السياسية، وهو ما يُضفي على هذه السـلطة طابعًا قانونيًا وأخلاقيًا، ويجعل الانصـياع لأوامرها قائمًا على الرضـا لا الإكراه[1].

وقد قدّم ماكس فيبر تصنيفًا كلاسيكيًا لأشكال الشرعية، تضمن:

1. الشرعية التقليدية: القائمة على الأعراف والموروثات التاريخية، كما في الملكيات الوراثية.
2. الشرعية الكاريزمية: المرتبطة بشخصية القائد وخصاله غير العادية.
3. الشـرعية القانونية – العقلانية: القائمة على القانون والمؤسـسـات والانتخابات، وهي النموذج الأبرز في النظم الحديثة[2].

ويُعد هذا الشـكل الأخير من الشـرعية هو الأكثر ارتباطًا بالديمقراطية المعاصـرة، حيث تُعد الانتخابات الحرة والنزيهة الوسيلة الأساسية لتجديد شرعية النظام السياسي، فالسلطة المنتخبة تسـتمد مشـروعيتها من التفويض الشـعبي، وتخضـع للمساءلة عبر صـناديق الاقتراع، ما يجعل العلاقة بين الدولة والمواطن قائمة على المشاركة والتعاقد السياسي، لا على القهر أو الوراثة.

في هذا السـياق، تُنظر إلى الشـرعية السـياسـية ليس فقط كمصـدر قانوني للسـلطة، بل كمكوّن أساسي لاستقرار النظام السياسي وقدرته على الحكم، وكلما زادت شرعية السلطة، زادت قدرتها على تعبئة الموارد، وفرض السـياسـات، وتجاوز الأزمات، والعكس صـحيح، إذ أن تآكل الشرعية يُعد من أبرز المؤشرات السابقة لانهيار النظام أو تفجّر الصراعات الداخلية.

وبذلك، تُمثل نظرية الشرعية إطارًا مفاهيميًا ضـروريًا لفهم أهمية الانتخابات، لا بصـفتها مجرد آلية إجرائية، بل باعتبارها الوسـيلة الأكثر تعبيرًا عن الإرادة العامة، والأداة المؤسـسـية التي تُنتج السلطة الشرعية في النظم الديمقراطية أو الطامحة إلى التحول السلمي.

---

(1) فيبر، ماكس .الاقتصـاد والمجتمع: مخطط في علم الاجتماع التفسـيري (المجلد 2). مطبعة جامعة كاليفورنيا، (1978م)، ص 36..

(2) فيبر، ماكس. (1978م). ص 37.

ثانيًا: دور الانتخابات في إعادة إنتاج الشرعية السياسية في البيئات الانتقالية

في البيئات السياسية التي تعاني من انقسام أو انهيار في شرعية النظام القائم، تبرز الانتخابات بوصفها أداة مؤسسية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة، تُراعي الإرادة العامة وتُعيد إنتاج الشرعية من خلال التمثيل الشعبي، وتُظهر نظرية الشرعية السياسية أن الأنظمة التي تفقد شرعيتها التقليدية أو الثورية، لا يمكنها الاستمرار دون إعادة تأسيس مشروعيتها عبر وسيلة جامعة، وتُعد الانتخابات في هذا السياق الخيار الأبرز[1].

الانتخابات في البيئات الانتقالية تُسهم في ترسيخ الشرعية السياسية من خلال عدة مسارات:

1. إعادة إنتاج العقد السياسي بين الحاكم والمحكوم: حيث تمنح العملية الانتخابية فرصة لتجديد الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، خصوصًا إذا تمّت وفق قواعد نزيهة ومقبولة من الجميع.
2. دمج الأطراف السياسية المتنازعة في عملية سلمية: وهو ما يساعد على نقل التنافس السياسي من منطق القوة إلى منطق التمثيل والاقتراع.
3. تحقيق الشرعية الدولية للنظام الجديد: فالاعتراف الدولي غالبًا ما يُبنى على شرعية محلية قائمة على انتخابات شفافة، ما يُسهم في دعم النظام الناشئ سياسيًا واقتصاديًا.

وتُشدّد الأدبيات النظرية على أن الشرعية الانتخابية تختلف جوهريًا عن الشرعية المفروضة أو الموروثة، إذ أنها تقوم على مبدأ التمثيل السياسي والمساءلة، وتعكس تقبلًا مجتمعيًا أوسع، مما يُعزز من استقرار النظام على المدى الطويل، وقد أظهرت تجارب مثل تونس والسنغال وغانا أن الانتخابات الدورية، متى ما ارتبطت بآليات شفافة ونزيهة، تُسهم بشكل مباشر في تكريس شرعية ديمقراطية قابلة للتجدد والتطوير.

مع ذلك، لا تُعد الانتخابات ضمانة تلقائية للشرعية ما لم تُستكمل بمنظومة مؤسسية متكاملة، تشمل فصل السلطات، واحترام الحقوق والحريات، ووجود قضاء مستقل، فشرعية الحكم،

---

(1) فيبر، ماكس. (1978م). ص 276.

وفقًا لمدرسة "بيتهام"، لا تُبنى فقط على مصدر السلطة، بل أيضًا على كيفية ممارستها، وما إذا كانت تُخدم الصالح العام وتحظى بالقبول العام(1).

ثالثًا: حدود الشرعية الانتخابية في الأنظمة الانتقالية والهشة

رغم ما تتيحه الانتخابات من فرصة لإعادة بناء الشرعية السياسية في السياقات الانتقالية، إلا أن الاقتصار على مخرجاتها الشكلية دون استكمال باقي مكونات الشرعية المؤسسية والاجتماعية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ففي الكثير من الحالات، لم تؤدِّ الانتخابات إلى استقرار سياسي فعلي، بل أسهمت في تأجيج النزاعات أو تفكك النظام، بسبب هشاشة الأساس الذي قامت عليه هذه الشرعية(2).

1، شرعية انتخابية متنازع عليها:

في البيئات المنقسمة غالبًا ما تُجري الانتخابات في ظل غياب توافق شامل على القوانين الناظمة لها، أو في ظل استقطاب حاد يُفضي إلى رفض مسبق للنتائج من قبل بعض الأطراف، وهو ما يجعل السلطة المنتخبة تفتقر إلى القبول الواسع، ويحول شرعيتها إلى مسألة محل نزاع، لا مصدر استقرار، وقد شهدت ليبيا بعد انتخابات 2014 مثالًا صارخًا على ذلك، حيث أفضت النتائج إلى انقسام السلطة بدلًا من توحيدها(3).

2، هشاشة الشرعية عند غياب الأداء المؤسسي:

تُظهر تجارب عديدة أن الانتخابات لا تُنتج شرعية مستقرة ما لم تُستكمل بالأداء السياسي الفعّال، فشرعية "الصناديق" تحتاج إلى دعمها بشرعية "الإنجاز"، وإلا فإن الفجوة بين الوعود والممارسات تؤدي إلى تآكل سريع في ثقة المواطنين، حتى لو جاءت الانتخابات نزيهة، ويُعد هذا من أبرز ملامح الانهيار المتكرر للسلطات المنتخبة في العديد من دول ما بعد النزاع.

3، تضخم التوظيف الرمزي للانتخابات:

في بعض السياقات، تُوظّف الانتخابات كمظهر ديمقراطي شكلي لتجميل نظام سياسي غير ديمقراطي في جوهره، أو كآلية لإرضاء المجتمع الدولي دون نية حقيقية لإصلاح داخلي،

---

(1) بيثام، ديفيد .إضفاء الشرعية على السلطة .دار بلومزبري للنشر، (2013م)، ص 55.

(2) فيبر، ماكس .الاقتصاد والمجتمع: مخطط في علم الاجتماع التفسيري (المجلد الثاني)، مرجع سابق، (1978م)، ص 263.

(3) أحمد الباز، وماجدة إبراهيم، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، (2017)، ص 8.

وهو ما يُفرّغ الانتخابات من مضمونها، ويجعل شرعية السلطة المنتخبة زائفة أو مؤقتة، سرعان ما تنهار أمام أول اختبار حقيقي للمشاركة أو الحكم.

4.الشرعية الانتخابية وأزمة إعادة التأسيس:

تؤكد الأدبيات النقدية أن الشـــرعية الانتخابية لا تُبنى فقط على تصـــويت الأغلبية، بل على مدى تمثيل العملية الانتخابية لجميع مكونات المجتمع، وإدماجها للمهزومين الســـياســـيين ضـمن النظام، لا إقصـائهم، وإلا فإن شـرعية المنتصـر سـتتحول إلى بذرة صـراع مسـتقبلي، كما حدث في العديد من التجارب التي أعقبت انتخابات غير توافقية. [1]

في ضوء ذلك، تُبرز نظرية الشرعية السياسية الحاجة إلى التعامل مع الانتخابات كجزء من مشـروع متكامل لإعادة تأسـيس النظام السـياسـي، لا كغاية بحد ذاتها، فنجاح الانتخابات في بناء الشرعية مرهون بمدى التزام السلطة الجديدة بقواعد الديمقراطية التشاركية، ومدى قدرتها على تمثيل المجموع الوطني بأكمله.

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 82–96.

المطلب الثالث: المقاربة الواقعية لدور الانتخابات في تسوية النزاعات

أولًا: الأسس النظرية للمقاربة الواقعية في تحليل الصراع والسلطة

تنظر المدرسة الواقعية في العلوم السياسية إلى الصراع باعتباره سمة دائمة في العلاقات السياسية، وترى أن التنافس على السلطة والمصالح هو المحرّك الأساسي لسلوك الفاعلين، سواء على مستوى الدول أو داخل الأنظمة السياسية، وبخلاف النظريات الليبرالية التي تركّز على التوافق والمؤسسات، تُركّز الواقعية على توازن القوى والتفاوض على المصالح كآليات لتجاوز الأزمات(1).

في هذا الإطارلا تُعدّ الانتخابات، وفق المنظور الواقعي، تجسيدًا مثاليًا للإرادة العامة أو تعبيرًا نقيًا عن الديمقراطية، بل تُفهم باعتبارها أداة لإعادة ترتيب التوازن بين القوى السياسية المتنازعة، ضمن قواعد مؤسسية متفق عليها، ويُنظر إليها بوصفها لحظة من التهدئة السياسية المؤقتة، تتيح للأطراف فرصة لإعادة التموضع، وتجنّب المواجهة المفتوحة، في ظل قيود دولية أو داخلية تدفع باتجاه "الاستقرار المؤسسي" ولو كان هشًّا،وبالتالي فإن الانتخابات لا تُقدَّم في هذه المقاربة كحل نهائي للأزمات، بل كـ"تسوية عملية" تُتيح صياغة معادلة جديدة للسلطة، تُرضي الحد الأدنى من مصالح الفاعلين الأساسيين، دون بالضرورة إنهاء النزاع بشكل كامل، فاستمرار الصراع في ظل الإطار الانتخابي يُعد مقبولًا ومفهومًا في هذه النظرية، طالما أن أدواته لا تُهدد تماسك الدولة ككل.

وقد طبقت هذه المقاربة في عدد من الحالات الانتقالية، كاتفاق الطائف في لبنان، أو الانتخابات العراقية بعد 2005، أو الانتخابات التي تلت اتفاق السلام في البوسنة (دايتون)، حيث استُخدمت الانتخابات كأداة لترسيخ التوازن الهش بين المكونات، لا كوسيلة لصهرها في هوية سياسية موحّدة، ولهذا يرى الواقعيون أن الانتخابات في مثل هذه السياقات تُعد جزءًا من ترتيبات ما بعد النزاع، وليست بالضرورة مؤشرًا على تحول ديمقراطي حقيقي.

---

(1) أحمد عقبة، ومحمد وقازي. المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 1(2)، (2017)، ص 56.

ثانيًا: تطبيقات المقاربة الواقعية على السياقات المنقسمة والمجتمعات الخارجة من النزاع

تُظهر التطبيقات العملية للمقاربة الواقعية أن الانتخابات في السياقات المنقسمة لا تُعقد دائمًا لتعكس الإرادة الحرة للمواطنين بقدر ما تُنظَّم لتثبيت اتفاقات سياسية سابقة، أو لضمان توزيع متوازن للسلطة بين الأطراف المتنازعة، ففي هذه الحالات، تتحول الانتخابات إلى آلية لتقنين موازين القوى بدلًا من إعادة تشكيلها على أسس تنافسية محضة، ما يجعلها عنصرًا في "إدارة النزاع" وليس في "حله" النهائي.

من أبرز الأمثلة على هذه المقاربة:

1. لبنان بعد اتفاق الطائف(1989):

جاءت الانتخابات النيابية كجزء من اتفاق سياسي شامل لإعادة توزيع السلطة بين الطوائف وفق نظام محاصصة دقيق، ولم تكن تهدف إلى إنتاج نظام ديمقراطي تنافسي، بل إلى تثبيت التوازن الطائفي القائم، وتفادي تجدد النزاع الأهلي، وهنا، كانت الانتخابات أداة لتكريس التعايش السياسي لا لتجاوز الانقسام البنيوي.[(1)]

2. البوسنة بعد اتفاق دايتون(1995):

نُظّمت الانتخابات بعد حرب أهلية طاحنة وفق ترتيبات دولية معقّدة هدفت إلى تقاسم السلطة بين المكونات الإثنية الثلاثة (البوشناق، الصرب، الكروات)، ورغم وجود مظاهر ديمقراطية، فإن النظام الانتخابي صُمّم لضمان بقاء القوى الممثلة لكل مكوّن، ما حوّل الانتخابات إلى أداة لإعادة إنتاج الانقسام، لا تجاوزه.[(2)]

3. العراق بعد 2005:
4. مثّلت الانتخابات في العراق محطة أساسية ضمن المشروع الأمريكي لإعادة بناء الدولة، لكنها جرت ضمن سياق أمني وسياسي شديد الهشاشة، وكرّست المحاصصة الإثنية والطائفية، ما أدى إلى تثبيت الانقسامات بدلًا من معالجتها، وقد أصبحت الانتخابات وسيلة

---

(1) عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، مرجع سابق، (2021)، ص 44.

(2) يارستاد، أنيكا كيه؛ وسيسك، تيموثي دي .من الحرب إلى الديمقراطية: إشكاليات بناء السلام .مطبعة جامعة كامبريدج، (2008م)، ص 23.

لتقاسم السلطة بين النخب الطائفية، دون إحداث تغيير جوهري في نمط الحكم أو تعزيز المواطنة.(1)

في ضوء هذه التجارب، تُحذر المقاربة الواقعية من الرؤية المثالية للانتخابات، وتدعو إلى الاعتراف بحدود دورها في البيئات المنقسمة، فنجاح الانتخابات في تحقيق تسوية سياسية يعتمد على وجود اتفاق مسبق بين القوى الأساسية على تقاسم السلطة، وتوافر حد أدنى من الالتزام بالقواعد المشتركة، لا مجرد إجراء اقتراع شكلي في ظل انعدام الثقة أو غياب الأمن.

وفي هذا السياق، تُعد الانتخابات خطوة ضرورية لإعادة بناء النظام السياسي، لكنها تظل في المقاربة الواقعية وسيلة تكتيكية ضمن عملية تفاوض أكبر، يجب أن تُصمم بعناية لتجنب تأجيج النزاع، وضمان استقرار هش يمكن البناء عليه لاحقًا.

ثالثًا: التحديات المؤسسية والبيئية المقيّدة لأثر الانتخابات في تحقيق الشرعية

رغم أن الانتخابات تُعد أداة مركزية في تكوين الشرعية السياسية، فإن فعاليتها كثيرًا ما تتأثر بسياقها المؤسسي والبيئي، فنجاح الانتخابات في بناء شرعية مستقرة لا يتحقق في الفراغ، بل يشترط وجود منظومة متكاملة من الظروف السياسية والدستورية والتنظيمية التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية، وتُحسن إدارتها، وتُحقق قبول نتائجها، وفي البيئات الهشة مثل الحالة الليبية، تواجه الانتخابات تحديات متعددة تقيّد دورها كآلية لإعادة تأسيس النظام السياسي.

1، هشاشة البنية المؤسسية المنظّمة للانتخابات:

غياب المؤسسات القوية والمستقلة، وخاصة الهيئات المعنية بالإشراف على العملية الانتخابية، يؤدي إلى اهتزاز ثقة المواطنين والمرشحين في مصداقية الانتخابات، كما أن التضارب بين القوانين، وغياب المحكمة الدستورية المستقرة، وانقسام السلطة القضائية، كلها عوامل تُقوّض مخرجات العملية وتُفرغها من مضمونها التوافقي.

2، الاستقطاب السياسي والمجتمعي الحاد:

الانقسامات العميقة في النسيج السياسي والاجتماعي، وخاصة في المجتمعات الخارجة من الصراع، تُضعف فرص التوافق على قواعد العملية الانتخابية، وتُعرّض نتائجها للطعن

---

(1) عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، مرجع سابق، (2021)، ص 78.

والرفض، فالاستقطاب يُنتج بيئة تناحرية تُوظف فيها الانتخابات كأداة إقصاء، لا كمؤسسة تمثيل، مما يعمق الانقسام بدل تجاوزه[1].

3، ضعف الثقافة السياسية والمشاركة المجتمعية:

غياب الوعي الانتخابي الحقيقي لدى قطاعات واسعة من المواطنين، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وانحسار الثقة في جدوى المشاركة، تُعد من العوائق الهيكلية أمام نجاح العملية الانتخابية، فالتصويت في هذه الحالة يتحول إلى سلوك مجرّد من المعنى السياسي، أو إلى أداة تعبئة عاطفية أو جهوية، مما يُضعف شرعية المخرجات.

4، التدخلات الأجنبية وديناميكيات الصراع الإقليمي:

في حالات مثل ليبيا، تؤدي التدخلات الدولية إلى تعقيد المشهد الانتخابي، حيث تدعم بعض الأطراف الخارجية مرشحين أو مسارات بعينها، مما يُقوض مبدأ الحياد، ويفرض وصاية سياسية غير مباشرة على مخرجات العملية، وهذا ما يجعل الانتخابات أحيانًا امتدادًا للصراع بالوسائل السلمية، لا خطوة نحو حله.[2]

5.غياب مشروع وطني جامع:

حتى مع وجود انتخابات نزيهة فإن غياب رؤية وطنية مشتركة أو مشروع سياسي توافقي يُفقد السلطة الجديدة القدرة على البناء المستدام، فدون التأسيس على قاعدة عقد اجتماعي جديد، تظل الانتخابات حدثًا معزولًا عن مسار بناء الدولة، وتفقد أثرها التراكمي في إرساء شرعية طويلة المدى.

من هنا فإن تحليل محددات فاعلية الانتخابات في بناء الشرعية لا يكتمل دون الإحاطة بالعوائق الهيكلية والبيئية التي تحيط بها، وهو ما يدفع باتجاه تأكيد أن الانتخابات ليست علاجًا سحريًا، بل حل مشروط بجملة من الضمانات والمؤسسات والسياسات المصاحبة لها.

استعرض هذا الفصل الأبعاد المفاهيمية والنظرية المرتبطة بموضوع الدراسة، من خلال تحليل مركّز لمفهومي الانتخابات والأزمة السياسية، وتقديم أبرز الأطر النظرية التي تناولت دور الانتخابات في إنهاء الأزمات، وقد تبيّن أن الانتخابات، في السياق السياسي الحديث، لم تعد

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 90.

(2) محمد الأمين بن صويد. الانتخابات الليبية وآفاق الاستقرار السياسي، المركز المغاربي للدراسات السياسية، تقرير بحثي رقم 12، (2022)، ص 102–122.

مجرّد إجراء تقني أو أداة إدارية لتداول السلطة، بل أصبحت جزءًا من البنية العميقة للشرعية السياسية، ومن آليات إنتاج الاستقرار أو إعادة تشكيله، خاصة في الدول الخارجة من صراعات أو في مراحل التحول، كما أظهرت الدراسة أن الأزمات السياسية تُعدّ ظاهرة مركّبة ومتعددة المستويات، تتشابك فيها العوامل البنيوية والمؤسسية والسياقية، وتتجاوز مظاهر الخلاف السياسي إلى اختلالات في التوازن، وفقدان الثقة، وتفكك الشرعية، وتُظهر الأدبيات المعاصرة أن أي مقاربة واقعية لمعالجة هذه الأزمات لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الديناميات الداخلية للنظام السياسي، وقدرته على إعادة بناء التوافق الوطني ضمن قواعد جديدة. (1)

ومن خلال تحليل الأطر النظرية الثلاثة (التحول الديمقراطي، الشرعية السياسية، المقاربة الواقعية)، يتضح أن الانتخابات قد تمثل أداة فعالة لإنهاء الأزمات، إذا ما جاءت في سياق توافق وطني، وترافقت مع بيئة قانونية وأمنية مؤهلة، وإرادة سياسية جامعة، أما في غياب هذه الشروط، فإن الانتخابات قد تُعيد إنتاج الأزمة بدلًا من حلّها، كما أظهرت تجارب عدة في محيطنا العربي.

تمهّد هذه الإشكاليات النظرية للانتقال في الفصل الثاني إلى دراسة السياق الليبي، وتحليل البيئة السياسية والدستورية التي أُجريت فيها العمليات الانتخابية منذ عام 2011، مع إبراز التحديات التي واجهت مسار التحول، ومدى ملاءمة الشروط الليبية لتفعيل الانتخابات كمدخل فعلي لتجاوز الأزمة.

(1) حسين علي بوزغاية، المعوقات القانونية للانتخابات العامة في ليبيا، مرجع سابق، (2022)، ص 87–104.

الفصل الثاني:
الإطار السياسي والدستوري للعملية الانتخابية
في ليبيا (2011–2024)

المبحث الأول: تطور الأزمة السياسية في ليبيا خلال الفترة 2011–2024

المبحث الثاني: الإطار القانوني والدستوري للانتخابات الليبية

المبحث الثالث: دور الفاعلين المحليين والدوليين في دعم أو عرقلة الانتخابات

تمهيد:

تشكل الانتخابات إحدى الأدوات المؤسسية المركزية في بناء السلطة الشرعية وتكريس التحول الديمقراطي، غير أن فعاليتها تتوقف بدرجة كبيرة على السياق السياسي والدستوري الذي تُجرى فيه، في الحالة الليبية، ومنذ سقوط النظام السابق عام 2011، تعاقبت عدة محطات انتخابية في ظل بيئة انتقالية معقدة اتسمت بالتنازع السياسي، والانقسام المؤسسي، وتدخلات إقليمية ودولية، الأمر الذي جعل من العملية الانتخابية محل جدل دائم بشأن جدواها، وشرعيتها، وقدرتها على إنهاء الأزمة.

ويأتي هذا الفصل لتحليل الإطار العام الذي تأطرت فيه الانتخابات الليبية خلال الفترة ما بين 2011 – 2024، سواء من حيث السياق السياسي المصاحب، أو من حيث القواعد الدستورية والقانونية المنظمة لها، إضافة إلى رصد الأدوار التي لعبها الفاعلون المحليون والدوليون في الدفع نحو الانتخابات أو تعطيلها، ومن هنا، فإن فهم العملية الانتخابية في ليبيا لا يمكن عزله عن السياق السياسي المتقلب الذي يحيط بها، ولا عن الخلافات القانونية والدستورية التي صاحبت كل مرحلة من مراحل الانتقال.

ويعتمد هذا الفصل على تناول ثلاث مستويات تحليلية: المستوى الأول يتتبع تطور الأزمة السياسية وانعكاساتها على المسار الانتخابي، بينما يستعرض المستوى الثاني الأطر القانونية والدستورية التي نظّمت الانتخابات ومكامن الخلل فيها، أما المستوى الثالث فيتعلق بأدوار الأطراف الداخلية والخارجية وتأثيراتها على بيئة الانتخابات، دعمًا أو عرقلة، وبهذا الترتيب، يسعى الفصل إلى تأطير الظاهرة الانتخابية ضمن منطق الأزمة السياسية، لا خارجها، وهو ما يُمهّد لفهم حدود فاعلية الانتخابات كمدخل لحل الصراع الليبي.

في هذا الإطار، يتوزع الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول **المبحث الأول** تطور **الأزمة السياسية في ليبيا خلال الفترة(2024–2011)** ، من خلال استعراض المراحل التاريخية للتحول السياسي بعد سقوط النظام السابق، ورصد مظاهر الانقسام المؤسسي والصراع على الشرعية بين الشرق والغرب، إلى جانب تحليل تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على استقرار المشهد السياسي وإطالة أمد الأزمة.

أما **المبحث الثاني** فيُركّز على **الإطار القانوني والدستوري المنظّم للعملية الانتخابية** في ليبيا، حيث يستعرض القوانين والتشريعات الانتخابية التي صدرت منذ عام 2011، ويحلل

الإشكاليات المتصلة بالقاعدة الدستورية ومدى انعكاسها على تنظيم الانتخابات العامة، فضلًا عن مناقشة دور **المفوضية الوطنية العليا للانتخابات** في إدارة وتنظيم العملية الانتخابية والتحديات التي واجهتها في ظل الانقسام المؤسسي والجدل القانوني.

بينما يتناول **المبحث الثالث دور الفاعلين المحليين والدوليين في دعم أو عرقلة المسار الانتخابي**، من خلال تحليل مواقف القوى السياسية الليبية المختلفة إزاء إجراء الانتخابات، واستعراض التأثيرات الإقليمية والدولية على المسار السياسي والانتخابي، مع التركيز على دور **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا** في رعاية الحوارات السياسية ومحاولات إيجاد توافقات حول القاعدة الدستورية وإعادة توحيد المؤسسات.

المبحث الأول:
تطور الأزمة السياسية في ليبيا خلال الفترة 2011–2024

تمهيد:

شــهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات دراماتيكية في بنيتها الســياســية والمؤســســية عقب انهيار النظام السابق، ودخول البلاد مرحلة انتقالية معقّدة اتسمت بالتجاذب السياسي، وتضارب الرؤى حول شكل الدولة ونظام الحكم، فقد شكّل سقوط نظام القذافي نقطة تحول تاريخية أنهت أربعة عقود من الحكم الفردي، لكنها في المقابل فتحت الباب أمام فراغ سياسي وأمني واسع، أفرز مشهدًا انتقاليًا مرتبكًا لم يُستطع خلاله بناء مؤسسات مستقرة أو صياغة مشروع وطني جامع، وترافق هذا الوضع مع تعدد مراكز السلطة، وتضارب الولاءات، وتنامي الأدوار المسلحة خارج إطار الدولة، ما جعل الأزمة الليبية تأخذ طابعًا بنيويًا مركبًا يتجاوز الخلافات السياسية إلى تهديد كيان الدولة ووحدة مؤسساتها.

لقد برزت الأزمة السياسية الليبية كنتيجة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية متشابكة، فعلى الصعيد الداخلي، أُجهضت فرص بناء نظام ديمقراطي مستقر بسبب **ضعف النخبة السياسية**، وانقسام القوى الاجتماعية والقبلية، وغياب التوافق حول الدستور والهوية السياسية للدولة، أما على الصعيد الخارجي، فقد أدّت **التدخلات الإقليمية والدولية** إلى تعميق الانقسام، إذ تحولت ليبيا إلى ساحة تنافس جيوسياسي وصراع نفوذ بين قوى متعددة، لكل منها أجندته ومصالحه الخاصة، ما ساهم في إطالة أمد الأزمة وتعقيد مسارات الحل السياسي، ومنذ عام 2011، تعاقبت على ليبيا عدة مراحل انتقالية اتسمت جميعها بعدم الاستقرار وفقدان الثقة بين الفاعلين السياسيين، بدءًا من **مرحلة المجلس الوطني الانتقالي** الذي واجه تحديات بناء الدولة وإدارة التنوع السياسي، مرورًا بمرحلة **المؤتمر الوطني العام (2012–2014)** التي شهدت تصاعد الاستقطاب السياسي والمواجهات المسلحة، وصولًا إلى **مرحلة الانقسام المؤسسي** بعد عام 2014 بين حكومتين وبرلمانين متنازعين على الشرعية، الأمر الذي أدخل البلاد في دوامة من الصراع على السلطة والتمثيل، كما شهدت الفترة اللاحقة محاولات متعددة لإعادة توحيد المؤسسات عبر الاتفاقات السياسية (مثل اتفاق الصخيرات 2015، ومخرجات برلين وجنيف)، لكنها غالبًا ما كانت تصطدم بضعف التنفيذ الميداني وغياب الإرادة السياسية الموحدة. [1]

ومع كل جولة تفاوض أو مبادرة دولية، كانت **الانتخابات** تُطرح بوصفها المخرج الطبيعي للأزمة، باعتبارها الآلية التي يمكن من خلالها تجديد الشرعية السياسية وتوحيد السلطة التنفيذية والتشريعية، غير أن هذه الانتخابات ظلت مؤجلة أو معطّلة بسبب استمرار الانقسام حول شروطها القانونية والدستورية، وتضارب مصالح الأطراف المتنازعة، ما جعلها تتحول من وسيلة

---

(1) عمرو محمد خالد، الانتخابات في الدول العربية بعد 2011: محاولة للفهم والتحليل، مرجع سابق، (2019)، ص 57.

لإنهاء الأزمة إلى جزء من الأزمة ذاتها، إذ باتت كل جهة تسعى إلى توظيفها لإضفاء الشرعية على وجودها السياسي والعسكري.

المطلب الأول: سقوط النظام السابق وبداية التحول السياسي

أولًا: انهيار النظام السياسي المركزي وانفتاح المشهد على المجهول

أفضى سقوط نظام العقيد معمر القذافي في عام 2011، عقب انتفاضة شعبية مسلّحة مدعومة بتدخل عسكري دولي (قرار مجلس الأمن 1973)، إلى فراغ سياسي وأمني واسع، نتج عنه انهيار الدولة المركزية التي حكمها القذافي لأكثر من أربعة عقود دون دستور دائم أو مؤسسات سياسية راسخة[1]، وقد تميز النظام السابق بهيمنة شخصية ومركزية القرار، حيث لم يسمح ببناء هياكل مؤسسية مدنية أو سياسية مستقلة يمكن أن تُشكّل قاعدة لانتقال سلمي بعد انهياره، مما جعل المرحلة التالية عرضة للفوضى والصراع على السلطة.

وقد ساهم غياب التخطيط المسبق لمرحلة ما بعد القذافي، إلى جانب ضعف التجربة السياسية لدى الفاعلين الجدد، في إضعاف فرص بناء توافق وطني شامل حول طبيعة النظام الجديد، وآليات الحكم، وهوية الدولة، مما جعل المسار الانتقالي هشًا منذ بدايته.

ثانيًا: تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كسلطة مؤقتة

في أعقاب انهيار النظام برز المجلس الوطني الانتقالي كجسم سياسي انتقالي أُنشئ في ظل الثورة، ليكون الممثل السياسي للمرحلة الجديدة، وقد اضطلع المجلس بمهمة إدارة شؤون البلاد في الفترة المؤقتة، وتم الاعتراف به دوليًا كممثل شرعي للشعب الليبي[2]، إلا أن هذا المجلس، رغم شرعيته الثورية، لم يتمتع بشرعية دستورية واضحة، إذ لم تُنتَخب أعضاؤه شعبيًا، ولم تكن له سلطة دائمة، مما جعله عرضة للانتقادات، وقلل من قدرته على قيادة عملية سياسية طويلة المدى.

(1) علي يوسف أبوبريق. مدى شرعية ومشروعية قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا. [دراسة]، ليبيا: جامعة/مؤسسة غير محددة (إذا متوفرة معلومات النشر)، (2022)، ص 19.

(2) علي يوسف أبوبريق، مدى شرعية ومشروعية قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا. [دراسة]، مرجع سابق، (2022)، ص 32.

ثالثًا: الإعلان الدستوري المؤقت وبداية رسم المسار السياسي

أصدر المجلس الانتقالي في 3 أغسطس 2011 الإعلان الدستوري المؤقت، وهو الوثيقة القانونية التي مثّلت أساس الحكم في المرحلة الانتقالية، وحددت الخطوات المقبلة، وعلى رأسها إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام وصياغة دستور دائم، ورغم أهمية هذا الإعلان في تأطير التحول، إلا أنه واجه منذ البداية إشكاليات تتعلق بالشرعية والتفسير والصلاحيات، حيث شُكّك في بنيته القانونية، وسُجّلت عليه تعديلات متعددة لاحقًا، مما أضعف من فاعليته كمرجع مستقر [1].

وقد مثل الإعلان بداية رسمية لمراحل الانتقال السياسي، لكن في ظل بيئة يغيب فيها الاستقرار الأمني، ويتزايد فيها تعدد مراكز القوى، مما حدّ من قدرته على توجيه المرحلة الانتقالية بنجاح نحو بناء مؤسسات ديمقراطية راسخة.

رابعًا: انتخاب المؤتمر الوطني العام وبداية إعادة تشكيل المشهد

في يوليو 2012 شهدت ليبيا أول انتخابات حرة بعد عقود من الحكم الفردي، حيث تم انتخاب المؤتمر الوطني العام، والذي أوكلت إليه مهمات التشريع وتشكيل حكومة مؤقتة والإشراف على المرحلة الانتقالية وصياغة الدستور، وقد مثّل هذا الحدث تحولًا مهمًا على المستوى الرمزي، إذ أعاد إلى الليبيين الإحساس بالملكية السياسية للعملية الانتقالية[2].

لكن رغم هذا الإنجاز، واجه المؤتمر تحديات حادة تمثلت في ضعف الخبرة السياسية لأعضائه، وتضارب الأجندات، وتفاقم التوترات الأمنية، فضلًا عن تزايد التدخلات من جماعات مسلحة لعبت دورًا متناميًا في التأثير على مخرجات المؤتمر، وقد انعكس هذا الوضع في ضعف أداء الحكومة المنبثقة عنه، وغياب القدرة على تنفيذ إصلاحات مؤسسية شاملة، مما جعل المؤتمر نفسه محل خلاف لاحقًا.

---

(1)عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 88.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 88.

خامسًا: إخفاقات المرحلة الانتقالية الأولى في إرساء قواعد التوافق

رغم الجهود الأولية لوضـــع البلاد على مســـار ديمقراطي، فإن المرحلة الانتقالية بعد 2012 تميزت بفشـــل النخب الســـياســـية في بناء توافق حقيقي حول القضـــايا الجوهرية، وفي مقدمتها: توزيع السلطة، آلية كتابة الدستور، وبناء الجيش والأمن، وقد ظهرت الانقسامات مبكرًا داخل المؤتمر، وتم التعبير عنها من خلال تعطيل متكرر لأعماله، واســتقطاب ســياســي حاد، واتهامات متبادلة بين الكتل، مما أدى إلى تآكل شرعيته تدريجيًا.

وكانت أبرز مظاهر هذا الفشـل هي العجز عن إنهاء سـيطرة الجماعات المسـلحة على مراكز النفوذ، وعدم القدرة على تفكيكها أو دمجها في المؤســســات الرســمية، وقد ترافق ذلك مع تصـاعد العنف السـياسـي والاغتيالات في شـرق البلاد، وتدهور الأوضـاع الأمنية في الغرب، ما جعل المناخ السياسي غير ملائم لأي استقرار فعلي.

سادسًا: الانتقال إلى مرحلة الانقسام المؤسسي وشرعية مزدوجة

بحلول عام 2014 دخلت ليبيا في منعطف حاد تمثل في نهاية ولاية المؤتمر الوطني وبروز خلاف حول مشــروعية الانتخابات الجديدة التي أســفرت عن تشــكيل مجلس النواب في طبرق، وسط رفض أطراف سياسية لنتائجها، وقد أدى هذا الخلاف إلى انقسام مؤسسي حاد بين سـلطتين تشـريعيتين، وحكومتين، وعدة قوى أمنية متنازعة، ما شـكّل البيئة الحقيقية لبداية الأزمة السياسية الممتدة حتى اليوم(1).

وبذلك تكون المرحلة الأولى من التحول الســياســي في ليبيا قد اتســمت بمحاولات لبناء شـرعية جديدة عبر الانتخابات، لكنها أخفقت في تحويل الزخم الثوري إلى مؤسـسـات قادرة على إدارة الدولة وبناء توافق ســـياســـي، ما مهّد لتحول الأزمة من أزمة انتقال إلى أزمة بنيوية مركبة.

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 77.

المطلب الثاني: الانقسام المؤسسي والصراع على الشرعية

أولًا: جذور الانقسام المؤسسي بعد انتخابات 2014

مثّلت انتخابات مجلس النواب الليبي في يونيو 2014 نقطة تحول حاسـمة في المسـار الانتقالي، حيث أدت نتائجها إلى بروز انقسام سياسي ومؤسسي غير مسبوق، إذ رفضت قوى سياسية وكتل مسلحة في غرب ليبيا الاعتراف بشرعية المجلس، متهمة العملية الانتخابية بعدم الشفافية والحياد، رغم إشراف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وإعلان النتائج رسميًا، وقد تزامن ذلك مع تصاعد التوترات الأمنية والهجمات على مطار طرابلس، وانقسام العاصمة بين قوات فجر ليبيا والزنتان، وهو ما عجّل بانسحاب الحكومة والبرلمان المنتخب إلى مدينة طبرق شرق البلاد. [1]

أمام هذا الواقع وبدلًا من أن تؤسس الانتخابات لمرحلة جديدة من التمثيل السياسي، أدّت إلى تعدد السلطات التشريعية والتنفيذية، حيث أعاد المؤتمر الوطني العام السابق إحياء نفسه كهيئة تشريعية في طرابلس، مدعومًا من بعض المجموعات المسلحة، في حين استقر مجلس النواب في طبرق وشكل حكومة موازية، وهكذا، بدأت مرحلة الشرعيتين، وهي حالة مركبة من الانقسام السياسي والدستوري والأمني، تكرست في شكل حكومتين متنافستين، وبرلمانين، ومؤسستين عسكريتين متضادتين.

ثانيًا: التنافس على الشرعية بين المؤسسات المتنازعة

في ظل الانقسام، دخلت البلاد في حالة صراع مفتوح على الشرعية، حيث ادعى كل طرف تمثيله الوحيد للشعب الليبي، مستندًا إلى حجج قانونية أو شرعية ثورية أو انتخابية، وقد أثّر هذا الانقسام بشكل مباشر على أداء المؤسسات الحيوية مثل مصرف ليبيا المركزي، ومؤسسة النفط، والجهاز القضائي، التي وجدت نفسها أحيانًا خاضعة لسلطات متضاربة في طرابلس وبنغازي، ومع غياب المحكمة الدستورية القادرة على الفصل في النزاع، فشل النظام القانوني في حسم المسألة، مما جعل المشهد السياسي رهينًا لقوة السلاح والتحالفات، كما استُخدمت مفاهيم الشرعية بشكل انتقائي من قبل مختلف الأطراف، فبينما تمسّك مجلس النواب بصفته المنتخبة،

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 119.

رأى خصـــومه أن فقدانه للشـــرعية جاء نتيجة انتهاء ولايته، ورفضـــه الالتزام بخارطة الطريق الأصلية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري وتعديلاته.(1)

أدّى هذا الواقع إلى شلل في المسار السياسي والدستوري، حيث تعطلت كل المحاولات لوضــع دســتور دائم، أو إجراء انتخابات جديدة، أو بناء مؤســســات موحدة، مما جعل الانقســام المؤســســي لا يُعبر فقط عن تباين جغرافي أو ســياســي، بل أصــبح تجســيدًا لانهيار فكرة الدولة الجامعة.

ثالثًا: أثر الانقسام المؤسسي على العملية السياسية والانتخابية

أدى الانقســام المؤســســي في ليبيا إلى شــلل ســياســي شــامل، حيث عجزت الأطراف المتنازعة عن التوصــل إلى اتفاق جامع لإدارة المرحلة الانتقالية، أو بناء ســلطة موحّدة تمتلك شــرعية وطنية، وقد انعكس هذا الانقســام بوضــوح على ملف الانتخابات، إذ أصــبح إجراء أي استحقاق انتخابي رهينة لتوافقات بين أجسام غير متجانسة ومتصارعة، ما أفقد العملية الانتخابية مضمونها الديمقراطي وأفرغها من مضمونها كأداة لبناء الشرعية.

وفي ظل هذا الانقسام تعددت المبادرات الدولية والمحلية لتوحيد المؤسسات، أبرزها اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015) الذي حاول معالجة الانقسام من خلال إنشاء حكومة وفاق وطني، إلا أن هذا الاتفاق نفســه واجه عقبات في التنفيذ، بســبب تحفظ بعض الأطراف عليه ورفض مجلس النواب منحه الثقة رسميًا، وهكذا تكرّست حالة الانفصام بين السلطات، ولم تنجح مبادرات التوحيد إلا جزئيًا في بعض المؤسسات مثل المصرف المركزي ومؤسسة النفط، لكنها فشلت في توحيد المؤسسة العسكرية، والسلطات التنفيذية والتشريعية.(2)

رابعًا: ديناميكية الانقسام وتعطيل المسارات الدستورية

لم يكن الانقسام في ليبيا ثابتًا في شكله أو أطرافه، بل تطوّر في ديناميكيته تبعًا للتغيّرات في موازين القوى الميدانية، والتحالفات الإقليمية، والتحركات الأممية، فقد استقرّ المشهد السياسي منذ عام 2014 على وجود سلطتين تنفيذيتين أساسيتين، إحداهما في الشرق تمثلت في الحكومة

---

(1) عمر خيري. الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، سياسات عربية، 3(13)، (2015)، ص 25.

(2) مصـــطفى فتحي عرابي، وأحمد. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مجلة الســـياســـة والاقتصاد، 16(15)، (2022)، ص 412.

المنبثقة عن مجلس النواب في طبرق، والأخرى في الغرب تمثلت في حكومة الوفاق الوطني ثم حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، ورغم محاولات التوحيد، فإنّ استمرار الانقسام المؤسساتي بين هاتين السلطتين أدّى إلى تعطيل المسارات الدستورية، إذ لم يُنجز الدستور الدائم رغم انتخاب هيئة صياغة الدستور منذ عام 2014، بسبب غياب التوافق حول مخرجاتها، كما ساهمت الخلافات بشأن شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، وتوزيع الصلاحيات، وطبيعة النظام السياسي، في إجهاض كل المبادرات القانونية لتنظيم الانتخابات العامة، بما في ذلك مبادرة ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف (2020–2021)، التي هدفت إلى إنهاء المرحلة الانتقالية عبر قاعدة دستورية توافقية. [1].

خامسًا: انعكاسات الانقسام على ثقة المواطن ومشروعية المؤسسات

أنتج الانقسام المؤسسي حالة من اللامشروعية التراكمية، حيث باتت كل مؤسسة تُشكّك في الأخرى، ويمارس المواطن حياته اليومية في ظل ازدواج إداري وخدمي ومصرفي، وقد انعكس هذا الواقع على ثقة المواطنين في جدوى الانتخابات، حيث بات يُنظر إليها على أنها وسيلة لإعادة إنتاج الصراع بدل إنهائه.

وبذلك، لم يكن الانقسام المؤسسي مجرّد نتيجة لفشل سياسي، بل أصبح مكونًا بنيويًا للأزمة الليبية، ومصدرًا لإفشال أي استحقاق انتخابي حقيقي، وأصبحت كل محاولة انتخابية مشروطة بتفاهمات نُخبوية خارجة عن الإرادة الشعبية، مما جعل من استعادة الشرعية عبر صناديق الاقتراع أمرًا شديد التعقيد.

(1) مصطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سابق، (2022)، ص 414.

المطلب الثالث: تأثير التدخلات الخارجية على استقرار المشهد السياسي

أولًا: الخلفية الدولية للأزمة الليبية بعد 2011

منذ سقوط النظام السابق، تحوّلت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي معقّد، وذلك بسبب موقعها الاستراتيجي، ومواردها النفطية، وضعف مؤسساتها السياسية، وقد بدأت التدخلات الدولية مبكرًا من خلال التدخل العسكري بقيادة حلف الناتو في 2011 بموجب القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن، بدعوى حماية المدنيين، لكنها تركت فراغًا أمنيًا لم تُعالج تبعاته لاحقًا[1]، وبدل أن تؤدي تلك التدخلات إلى تأسيس نظام ديمقراطي مستقر، فتحت الباب أمام تعدد الأجندات الدولية والإقليمية، التي دعمت أطرافًا متنافسة، سياسيًا وعسكريًا، في كل من الشرق والغرب.

ثانيًا: الدعم العسكري والسياسي للأطراف المتنازعة

منذ عام 2014 تزايدت حدة التدخلات الخارجية، حيث قدّمت دول إقليمية (مثل مصر والإمارات وتركيا وقطر) ودول كبرى (مثل فرنسا وروسيا وإيطاليا) أشكالًا مختلفة من الدعم للأطراف الليبية، فقد دعمت مصر والإمارات، على سبيل المثال، القيادة العامة للجيش في الشرق بقيادة خليفة حفتر، عبر تقديم دعم عسكري ولوجستي واستخباراتي، بينما دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا في الغرب، خصوصًا بعد توقيع مذكرة التفاهم الأمنية في أواخر 2019[2].

وقد أثّر هذا التورط العسكري في إطالة أمد الصراع، وتعقيد أي حل سياسي، كما حوّل الأزمة إلى ساحة تنافس إقليمي بالوكالة، وقلل من فاعلية المبادرات الأممية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة، بل إن بعض المعارك الكبرى، مثل الهجوم على طرابلس في 2019، لم تكن لتحدث بهذا الشكل دون تدخل خارجي مباشر.

---

(1) علي يوسف أبوبريق، مدى شرعية ومشروعية قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا. [دراسة]، مرجع سابق، (2022)، ص 19.

(2) مصطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سابق، (2022)، ص 419.

ثالثًا: الانقسام الدولي في المواقف تجاه المسارات السياسية

رغم أن معظم الدول الكبرى أعلنت دعمها للعملية السياسية بقيادة الأمم المتحدة، إلا أن الانقسام الدولي تجاه سبل الحل ومسارات الانتخابات ظل واضحًا، فقد أيدت دول مثل الولايات المتحدة وألمانيا مبادرات الحوار السياسي، بينما دعمت دول أخرى الحلول العسكرية أو مشاريع بديلة، ما أفقد المجتمع الدولي وحدته في التعاطي مع الأزمة الليبية، وأضعف من أدوات الضغط على الأطراف المحلية، وقد انعكس هذا الانقسام على المبادرات الأممية نفسها، حيث أُفشلت بعض المؤتمرات بسبب عدم دعم دولي منسجم، كما حصل في مؤتمر باريس (2018) ثم برلين (2020)، حيث وُضعت مخرجات من دون ضمانات دولية كافية لتطبيقها.[1]

رابعًا: التدخل الخارجي كعامل معرقل للعملية الانتخابية

رغم أن المجتمع الدولي كثيرًا ما أكد دعمه لإجراء انتخابات عامة في ليبيا، إلا أن الواقع السياسي أظهر أن التدخلات الخارجية شكّلت أحد أبرز العوامل المعرقلة لإجراء انتخابات حرة وشفافة، ففي العديد من المناسبات، حاولت أطراف دولية التأثير على صياغة القوانين الانتخابية، أو الدفع بمرشحين معينين يخدمون مصالحها، مما أفقد العملية الانتخابية نزاهتها من وجهة نظر فاعلين محليين، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الخلاف حول شروط الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2021، حيث أثير الجدل حول السماح بترشح شخصيات عسكرية أو مزدوجي الجنسية، وسط دعم خارجي واضح لبعض الأسماء، هذا التسييس للعملية الانتخابية زاد من تعقيد المفاوضات بين مجلسي النواب والدولة، وأدى إلى تعطيل الاستحقاق الانتخابي برمته، رغم استعداد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من الناحية الفنية[2].

خامسًا: دور التدخلات في إدامة الانقسام وبناء سلطات متوازية

ساهمت بعض التدخلات الخارجية في تعزيز الانقسام المؤسساتي من خلال دعم حكومات أو كيانات موازية، بما في ذلك دعم تسليحي وتمويلي، مما أبقى على حالة "الشرعيتين"

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم. وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2024)، ص 35.

(2) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، مرجع سابق، (2024)، ص 101.

المتنافســـتين، وقد خلق هذا الواقع بيئة غير مواتية للانتخابات، إذ يفتقد أي اســـتحقاق انتخابي لمظلة وطنية موحدة تُشرف عليه بشكل نزيه.

كما استُخدمت الانتخابات نفسـها كأداة ضـغط سياسـي من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، لتوجيه نتائجها أو تأجيلها حين لا تتماشـــى مع مصـــالحها، فبدل أن تكون الانتخابات مخرجًا توافقيًا، أصـــبحت رهينة لمعادلات إقليمية متشـــابكة، تجعل من الصـــعب تحقيق توافق داخلي شامل دون تفاهم دولي مسبق.

سادسًا: ضعف الحماية الدولية للانتخابات وتأثيره على الثقة المحلية

على الرغم من الإشـــراف الفني والدعم التقني الذي قدّمته بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إلا أن غياب ضـــمانات حقيقية لتنفيذ نتائج الانتخابات وحمايتها أســـهم في فقدان الثقة بالعملية الســـياســـية، ففي حالة فشـــل الانتخابات العامة في ديســـمبر 2021، لم يُتخذ أي إجراء حاسم لمعالجة الأسباب، ولم تُفرض إجراءات دولية رادعة على من عرقلها، ما شجّع على تكرار السلوك ذاته مستقبلاً[(1)].

ونتيجة لذلك، باتت الثقة الشـــعبية في الانتخابات مرتبطة بمدى حيادية المجتمع الدولي واســـتعداده لحماية النتائج من الطعن أو التعطيل، كما أن ضـــعف آليات المحاســـبة الدولية على المعرقلين جعل من التدخل الخارجي عنصـرًا غير مسـاعد في الاسـتقرار، بل في بعض الأحيان، جزءًا من المشكلة.

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، مرجع سابق، (2024)، ص 101.

المبحث الثاني:
الإطار القانوني والدستوري للانتخابات الليبية

تمهيد:

يمثّل الإطار القانوني والدســـتوري العمود الفقري لأي عملية انتخابية، إذ يُعد المرجعية التي تُحدد طبيعة النظام الانتخابي، وتنظّم الحقوق السياسـية للمواطنين، وتضـمن نزاهة وشـفافية المنافسة بين الأطراف السياسية، وفي الحالة الليبية، تكتسب هذه المسألة أهمية مضـاعفة بالنظر إلى ما عرفته البلاد منذ عام 2011 من سيولة دستورية حادة وغياب لنظام قانوني موحد، نتيجة تداخل الشـرعيات وتعدد السـلطات التشـريعية، الأمر الذي جعل من بناء قاعدة قانونية متماسكة للانتخابات تحديًا مستمرًا ومفتوحًا على احتمالات متعددة.

لقد دخلت ليبيا المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام السـابق دون دسـتور دائم يُحدّد شكل الدولة ونظام الحكم، مما أوجد فراغًا دسـتوريًا حاولت السـلطات المتعاقبة سـده من خلال إعلانات دسـتورية مؤقتة واتفاقات سـياسـية متعاقبة، بدءًا من الإعلان الدسـتوري الصـادر في أغسـطس 2011، مرورًا بتعديله المسـتمر، ووصـولًا إلى الاتفاق السـياسـي بالصـخيرات سـنة 2015، ثم مخرجات برلين وجنيف اللاحقة، غير أن هذه المرجعيات المتعددة لم تُفلح في إنشـــاء منظومة قانونية مسـتقرة، بل أفرزت تضـاربًا في الصـلاحيات والتفسـيرات، وأدت إلى نشـوء سـلطتين تشريعيتين متنازعتين في الشرق والغرب، لكل منهما قراءته القانونية الخاصة ومرجعيته الدستورية التي يستند إليها.[1]

هذا الوضـع المركب انعكس مباشـرة على العملية الانتخابية، سـواء في ما يتعلق بوضـع القوانين الانتخابية أو تحديد الجهة المخوّلة باعتمادها، إذ غالبًا ما كانت الانتخابات في ليبيا تُدار في ظل غموض دسـتوري وتضـارب تشـريعي بين مؤسـسـات الدولة، مما جعل كل اسـتحقاق انتخابي عرضـة للطعن والجدل السـياسـي والقانوني، كما تزايدت الخلافات حول مسـألة "القاعدة الدسـتورية" التي يُفترض أن تُبنى عليها الانتخابات العامة، وهي الإشـكالية التي شـكّلت محورًا أسـاسـيًا في كل جولات الحوار السـياسـي منذ عام 2014 وحتى الوقت الراهن، حيث عجزت الأطراف المختلفة عن الاتفاق على نص دسـتوري جامع يحدد شـروط الترشـح، وآليات انتخاب الرئيس والبرلمان، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات المنتخبة.

---

(1) العمراني، وكربوسه. الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية: دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية، (2019)، ص202.

وفي خضم هذا التعقيد، برز دور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بوصفها الجهة الفنية المكلفة قانونًا بتنظيم وإدارة العمليات الانتخابية، غير أن استقلالها العملي ظلّ محدودًا بفعل الانقسام السياسي والضغوط المتبادلة من قبل الحكومات والبرلمانات المتنافسة، وقد واجهت المفوضية تحديات كبيرة في تطبيق القوانين المتغيرة، وضمان حياد العملية الانتخابية، وإدارة السجلات والطعون في ظل بيئة قانونية وسياسية غير مستقرة.

المطلب الأول: القوانين الانتخابية المنظمة لانتخابات ما بعد 2011

أولًا: الأساس القانوني المنظم للانتخابات بعد سقوط النظام السابق

بعد إسقاط نظام القذافي في عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة انتقالية معقدة تميزت بغياب دستور دائم، ما جعل من "الإعلان الدستوري" الصادر في أغسطس 2011 المرجعية القانونية الوحيدة التي استُنِد إليها في تنظيم العمليات الانتخابية، وقد نصّ الإعلان على إنشاء هيئة تأسيسية لصياغة الدستور، وانتخاب جسم تشريعي هو المؤتمر الوطني العام، ثم لاحقًا مجلس النواب، في إطار مراحل انتقالية متعددة[1].

صدرت عدة قوانين تنظيمية للعملية الانتخابية عبر المؤتمر الوطني العام ثم مجلس النواب، تناولت شروط الترشح، وتوزيع المقاعد، ونظام الدوائر، وطريقة الاقتراع، مع الإبقاء على النظام الفردي في معظمها، لكن هذه القوانين صدرت في بيئة سياسية منقسمة، مما جعلها عرضة للطعن من قبل خصوم سياسيين، وأدى إلى تعدد الأجسام القانونية والتشريعية وتضارب المرجعيات، خصوصًا بعد انقسام السلطة التشريعية بين طبرق وطرابلس عام [2]2014.

من أبرز هذه القوانين:

- القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام
- القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب
- القانون رقم (8) لسنة 2013 بشأن تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور
- القوانين الصادرة لاحقًا في 2021 عن مجلس النواب بشأن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

---

(1) علي منصور إشتيوي، وفتحي محمد عيسى. الالتزام التشريعي في ظل الإعلان الدستوري الليبي المؤقت، ATLANTIS MAGAZINE، 1(28)، (2024)، ص 488.

(2) مصطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سابق، (2022)، ص 418.

ورغم أن المفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات تعاملت مع هذه القوانين كمرجعية للعمل، إلا أن مضـامينها كثيرًا ما أثارت جدلًا سـياسـيًا وقانونيًا بشـأن شـرعية الجهات التي أصـدرتها، وتوقيت صدورها، وملاءمتها للواقع الليبي المتأزم.

ثانيًا: السمات العامة للقوانين الانتخابية الليبية بعد 2011

اتسمت القوانين الانتخابية التي أُقرت في ليبيا بعد عام 2011 بعدة خصائص أبرزها:

1. الطابع الانتقالي: لم تنبع هذه القوانين من دسـتور دائم، بل من "الإعلان الدسـتوري المؤقت"، ما جعلها تتسم بالمرونة والجزئية، ومرتبطة بسياقات سياسية مؤقتة.
2. الاعتماد على النظام الفردي: خصـوصًـا في الانتخابات التشـريعية، حيث فُضّـل النظام الفردي على القوائم الحزبية، بدعوى ضعف الأحزاب وخشية تغوّلها، ما ساهم في تشظي التمثيل البرلماني وتراجع الكفاءة التشريعي.
3. عدم الاستقرار التشريعي: عانت ليبيا من تكرار تغيير القوانين أو تعديلها بشكل مفاجئ، دون حوار مجتمعي واسع أو توافق وطني، ما أثار إشكاليات قانونية وسياسية.
4. ضـعف الصـياغة القانونية: لوحظ على بعض القوانين، مثل قانون انتخاب الرئيس الصادر عام 2021، ضعف في الصياغة التشريعية وغموض في بعض البنود، لا سيما فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في المترشحين[1].

ثالثًا: أوجه القصور والانتقادات الموجهة للقوانين الانتخابية

أثارت تلك القوانين انتقادات متعددة من قبل خبراء القانون والفاعلين السياسيين، لأسباب تتعلق بـ:

- انعدام التوافق السياسي على القوانين، كما حدث في قوانين 2021 التي أقرها مجلس النواب دون تشاور فعلي مع المجلس الأعلى للدولة، ما أفضى إلى فقدانها للصفة التوافقية.
- الطعن في مشـروعية الجهة المشـرّعة، إذ وُجهت انتقادات إلى مجلس النواب باعتباره قد تجاوز المدة القانونية المحددة له، ما أضعف من شرعية القوانين الصادرة عنه لاحقًا.

(1) مصـطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سـابق، (2022)، ص 414.

- تجاهل المبادئ الدستورية العامة، مثل مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ الفصل بين السلطات، لا سيما في حالات ترشح مسؤولين عسكريين أو تنفيذيين دون فصل واضح عن مناصبهم.
- عدم الاتساق مع المعايير الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق المشاركة السياسية، وضمانات الطعون، وتوزيع الدوائر الانتخابية بصورة عادلة.

كما أن بعض القوانين، مثل القانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن انتخاب الرئيس، فُسّر على أنه مفصّل على مقاس مرشحين بعينهم، مما فقد معه عنصر الحياد التشريعي، وأدى إلى تفاقم الانقسامات بدلاً من احتوائها(1).

رابعًا: مدى توافق القوانين الانتخابية مع المعايير الدولية

بالمقارنة مع المبادئ الدولية المنصوص عليها في المواثيق المعتمدة، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيات الاتحاد الإفريقي بشأن الحكم الرشيد، يمكن ملاحظة أن البيئة القانونية للانتخابات الليبية لا تزال بحاجة إلى تطوير مؤسسي وتشريعي كبير، خاصة في المجالات الآتية:

- ضمان الحق في الترشح والاقتراع دون تمييز.
- وضع آليات مستقلة للفصل في المنازعات الانتخابية.
- إشراك المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات وتحقيق الشفافية.
- وجود إطار قانوني موحّد ومقبول وطنيًا يجنّب البلاد تنازع السلطات حول الإشراف والاختصاص.

كل ذلك يبيّن أن غياب دستور دائم وتعدّد الجهات المشرعة في البلاد قد أدّى إلى إنتاج قوانين غير مستقرة ومُسيّسة في أحيان كثيرة، بدلًا من أن تكون ضامنة لعملية ديمقراطية نزيهة.

---

(1) علي منصور إشتيوي، وفتحي محمد عيسى، الالتزام التشريعي في ظل الإعلان الدستوري الليبي المؤقت، مرجع سابق، (2024)، ص 491.

المطلب الثاني: إشكاليات القاعدة الدستورية وتأثيرها على العملية الانتخابية

أولًا: مفهوم القاعدة الدستورية ودورها في الانتخابات

تُعد القاعدة الدستورية الإطار القانوني الأعلى الذي يحدّد شكل النظام السياسي، وتوزيع السلطات، والشروط القانونية للانتخابات، ومن دونها يصعب إجراء انتخابات عامة تتسم بالمشروعية والقبول، وتمثل هذه القاعدة الأساس الذي تُبنى عليه القوانين الانتخابية، وتُستمد منه شرعية مؤسسات الدولة المنتخبة، لذلك فإن وجود قاعدة دستورية متوافق عليها يُعد شرطًا جوهريًا لإنجاح أي استحقاق انتخابي، خاصة في سياق انتقالي مضطرب مثل الحالة الليبية(1).

في التجارب الانتقالية المقارنة، غالبًا ما يتم التوافق على قاعدة دستورية مؤقتة أو "دستور انتقالي"، يكون ثمرة حوار وطني، ويُمهد لصياغة دستور دائم، إلا أن الحالة الليبية لم تشهد نجاحًا مماثلًا رغم تعدد المحاولات، ما جعل كل المسارات السياسية تتعثر عند هذه النقطة.

ثانيًا: الإطار الدستوري الليبي بعد 2011

بعد سقوط النظام السابق، تم اعتماد "الإعلان الدستوري المؤقت" في أغسطس 2011 من قبل المجلس الوطني الانتقالي، باعتباره المرجعية الدستورية المؤقتة التي تنظّم المرحلة الانتقالية، وتُفترض أن تُلغى بعد اعتماد دستور دائم، إلا أن هذا الإعلان تعرض للعديد من التعديلات المتلاحقة، بفعل تغيّر القوى السياسية وتبدّل المؤسسات، مما أضعف من ثباته كمظلة حاكمة(2).

وفي عام 2014، تم انتخاب هيئة تأسيسية لصياغة مشروع الدستور، إلا أن هذا المسار واجه صعوبات كبيرة أبرزها:

- انقسام سياسي حول طريقة تشكيل الهيئة ومكان انعقادها.
- رفض جهات فاعلة للمخرجات الأولية لمشروع الدستور بدعوى عدم التوافق عليها.
- تعثر الاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور لعام 2017، بسبب الخلافات القانونية والسياسية حول آلية تمريره.

---

(1) علي منصور إشتيوي، وفتحي محمد عيسى، الالتزام التشريعي في ظل الإعلان الدستوري الليبي المؤقت، مرجع سابق، (2024)، ص 474.

(2) علي منصور إشتيوي، وفتحي محمد عيسى، الالتزام التشريعي في ظل الإعلان الدستوري الليبي المؤقت، مرجع سابق، (2024)، ص 490.

وحتى كتابة هذه الدراسة، لم يُعتمد مشروع الدستور كمرجعية دستورية نهائية، ما أبقى البلاد في حالة "فراغ دستوري جزئي"، وأدى إلى تضارب المرجعيات القانونية في كل مسار انتخابي جديد.

ثالثًا: محاولات تجاوز غياب القاعدة الدستورية

لقد حاولت المؤسسات السياسية تجاوز إشكالية انسداد السياسي عبر "اتفاقات سياسية" تنتج قواعد مؤقتة لإجراء الانتخابات، ومن أبرزها:

- اتفاق الصخيرات (2015) الذي أنشأ المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق، دون أن يحل أزمة القاعدة الدستورية.
- اللقاءات التي جمعت مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة (بين 2021–2023) برعاية أممية، والتي ركزت على وضع "قاعدة دستورية مؤقتة" تُمكّن من إجراء الانتخابات.
- اجتماعات القاهرة وبوزنيقة وجنيف، التي شهدت خلافًا حادًا حول شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، لا سيما المادة المتعلقة بمشاركة العسكريين ومزدوجي الجنسية.

وقد أدى ذلك إلى تسييس القاعدة الدستورية نفسها، فبدل أن تكون إطارًا قانونيًا محايدًا، تحولت إلى أداة للتجاذب والصراع بين الفاعلين السياسيين، ما أفقد العملية الانتخابية شرعيتها التوافقية.

رابعًا: التأثيرات المباشرة لغياب قاعدة دستورية توافقية على الانتخابات

يُعد غياب قاعدة دستورية مُتفق عليها أحد أهم العوائق التي حالت دون إنجاز انتخابات عامة في ليبيا بعد 2014، لا سيما في ظل التجاذب القائم بين المؤسسات التشريعية المتوازية، وعدم وجود إطار قانوني أعلى يحكم العلاقة بينها.

أبرز التأثيرات السلبية لهذا الغياب تمثلت في:

1. تعذر تحديد صلاحيات الرئيس المقبل، ما أثار خلافًا حول ما إذا كانت ليبيا ستُدار بنظام رئاسي أو مختلط أو برلماني، وبالتالي غابت الرؤية الواضحة لدور وصلاحيات الرئيس المنتخب، وهو ما عطّل تمرير قانون انتخاب الرئيس[1].

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 69.

2. إرباك القوانين الانتخابية نفسها، إذ تم تمرير قوانين انتخابية دون قاعدة دستورية تُحدّد الأسس الناظمة لها، مما أدى إلى طعون في شرعيتها، خاصة قانوني مجلس النواب والرئاسة لعام 2021، اللذين صدرا دون توافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.
3. ضعف ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، نتيجة غموض الأفق السياسي، والشك في جدوى الانتخابات دون اتفاق على قاعدة حاكمة يُبنى عليها نظام الحكم القادم.
4. تعليق المفوضية الوطنية العليا للانتخابات العملية الانتخابية في ديسمبر 2021، بسبب "قصور في الإطار القانوني"، ووجود طعون متضاربة، إضافة إلى غياب قاعدة دستورية واضحة تنظّم شروط الترشح للرئاسة، وهو ما أدى إلى انهيار الجدول الزمني للانتخابات[1].

خامسًا: مواقف الأطراف الليبية من مسألة القاعدة الدستورية

شهدت مسألة القاعدة الدستورية تباينًا حادًا في المواقف بين القوى الليبية:

- مجلس النواب تبنّى مبدأ تنظيم الانتخابات قبل اعتماد الدستور، مع إصدار قوانين انتخابية دون انتظار قاعدة دستورية متفق عليها.
- المجلس الأعلى للدولة طالب بأن تتم الانتخابات فقط بعد الاستفتاء على الدستور، أو على الأقل بعد توافق تام على قاعدة دستورية واضحة.
- الفاعلون العسكريون والسياسيون كانت مواقفهم متباينة، إذ اشترط بعضهم ضمان الترشح دون اشتراط الاستقالة من المناصب، ما عطل التوافق.
- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سعت مرارًا لتيسير الحوار بين الطرفين، وأكدت على ضرورة وجود قاعدة دستورية متوافق عليها كمدخل لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

وقد فشلت جميع الاجتماعات الفنية، بما فيها اجتماعات اللجنة المشتركة (6+6) المنبثقة عن المجلسين في منتصف 2023، في تحقيق توافق نهائي، مما يعكس أن الإشكال ليس قانونيًا فحسب، بل هو سياسي بالدرجة الأولى، تدور حوله حسابات النفوذ والشرعية والمصالح الشخصية.[2]

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 124.
(2) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، مرجع سابق، (2024)، ص 606.

سادسًا: آفاق الحلول المقترحة

رغم التعثر المستمر، برزت عدة خيارات لمعالجة أزمة القاعدة الدستورية، أهمها:

- تعديل الإعلان الدستوري المؤقت ليتضمن نصوصًا واضحة ومحددة تنظم الانتخابات، وتوزع الصلاحيات بشكل انتقالي إلى حين اعتماد دستور دائم.
- اعتماد مشروع الدستور المُنجز عام 2017 بعد تعديلات توافقية، وطرحه للاستفتاء العام قبل تنظيم الانتخابات.
- صياغة "قاعدة دستورية توافقية مؤقتة "من خلال حوار وطني موسع، تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة، ويشارك فيه أطراف مدنية وحقوقية.
- إحالة الخلاف إلى استفتاء شعبي، بحيث يُقرّ الشعب مباشرة شكل النظام السياسي وصلاحيات الرئيس، وهو خيار طرحته بعض مراكز البحث السياسي كحل لتجاوز الاستقطاب النخبوي.

غير أن نجاح أي من هذه المقترحات يبقى مرهونًا بإرادة سياسية حقيقية من الأطراف الفاعلة، وبدعم إقليمي ودولي متوازن يدفع نحو التوافق لا نحو الانحياز.

المطلب الثالث: دور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في إدارة العملية الانتخابية

أولًا: النشأة والتأسيس وتطور الإطار القانوني للمفوضية

تأسست المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بموجب القانون رقم (3) لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، كهيئة وطنية مستقلة ومؤقتة تُعنى بتنظيم الانتخابات العامة في ليبيا، على أن تحل محلها هيئة دائمة بعد صدور الدستور[1]، وقد نص القانون على أن تتمتع المفوضية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتعمل على تنظيم العمليات الانتخابية بكل أنواعها، بدءًا من التسجيل، مرورًا بالاقتراع، وانتهاءً بإعلان النتائج.

ورغم أن السياق المؤسسي في ليبيا لم ينجح بعد في إنتاج هيئة دستورية دائمة للانتخابات، إلا أن المفوضية واصلت أداء مهامها بموجب تعديلات لاحقة، من أبرزها:

- القرار رقم (60) لسنة 2014، الذي أعاد تشكيل مجلس المفوضية.
- القرارات الصادرة عن مجلس النواب عام 2021 التي كلفت المفوضية بتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وتُعد المفوضية نموذجًا نادرًا لمؤسسة وطنية حازت على قدر عالٍ من الثقة النسبية محليًا ودوليًا، رغم التعقيدات السياسية والانقسامات، وهو ما جعلها تحافظ على دورها الفني وسط بيئة مليئة بالتجاذبات.

ثانيًا: الدور الفني والتقني للمفوضية في إدارة العملية الانتخابية

اضطلعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعدة أدوار فنية محورية في كل الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها البلاد بعد عام 2012، أبرزها:

1. إعداد السجلات الانتخابية وتحديثها: حيث نفذت حملات واسعة لتسجيل الناخبين باستخدام الرسائل النصية، واعتمدت نظامًا رقميًا يُمكّن المواطنين من التحقق من تسجيلهم إلكترونيًا، وبلغ عدد المسجلين أكثر من 2.8 مليون ناخب حتى عام 2021.

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 125.

2. التخطيط والتنظيم للعملية الانتخابية: يشـــمل ذلك إعداد الخرائط الانتخابية، وتحديد عدد المراكز والدوائر، وتوزيع المواد الانتخابية، وتدريب الموظفين المحليين على إجراءات الاقتراع والفرز.
3. إدارة حملات التوعية الانتخابية: قامت المفوضـــية بإطلاق حملات إعلامية تثقيفية على مختلف الوسائط لتعزيز المشاركة الشعبية، خاصة في المناطق التي تشهد ضعفًا في الإقبال أو مستويات أمية مرتفعة.
4. الرقابة وضــمان النزاهة: اعتمدت المفوضــية نظامًا لتسـجيل الملاحظين المحليين والدوليين، وقدّمت تقارير دورية حول سير العملية، مع استقبال الطعون والتظلمات وفقًا للقوانين السارية.

وقد تمكّنت المفوضـــية، في ظل ظروف أمنية وســـياســـية معقدة، من تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام (2012)، ومجلس النواب (2014)، والمجالس البلدية، بالإضـــافة إلى اسـتعدادها لتنظيم الانتخابات العامة في ديســمبر 2021 قبل أن يتم تأجيلها لأسـباب سـياسـية وقانونية خارجة عن إرادتها.[1]

ثالثًا: التحديات الإدارية واللوجستية التي واجهت المفوضية

رغم الجهود التي بذلتها المفوضـــية، إلا أنها واجهت عددًا من التحديات الجوهرية التي أثّرت على فاعليتها، من أبرزها:

- عدم الاستقرار السياسي الذي حال دون تنفيذ الجداول الزمنية الانتخابية بانتظام.
- الضـــغوط من أطراف متنازعة، بما في ذلك محاولات للتأثير على قرارات المفوضـــية، خاصة فيما يتعلق بقوائم المرشحين أو توقيت الانتخابات.
- ضعف التنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية، لا سيما في المناطق الخارجة عن سيطرة السلطة المركزية.
- نقص التمويل أحيانًا، أو تأخر صرفه، مما أربك ترتيبات المفوضية اللوجستية والفنية.

وقد أظهر بيان المفوضـــية الصـــادر في ديســـمبر 2021، الذي أعلنت فيه تعليق الانتخابات، حجم المعوقات التي واجهتها، خاصــة في ظل غياب إطار قانوني مسـتقر، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة[2].

(1) المفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات. تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)، طرابلس: المفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات، (2022)، ص 88.
(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)، مرجع سابق، (2022)، ص 107.

رابعًا: مدى استقلالية المفوضية والتحديات السياسية المحيطة بها

رغم أن التشريعات الليبية نصّت بوضوح على استقلال المفوضية عن السلطات التشريعية والتنفيذية، إلا أن واقع الأداء كشف عن ضغوط مباشرة وغير مباشرة أثّرت في بعض محطات عملها، فقد تعرضت المفوضية، خصوصًا خلال التحضير لانتخابات ديسمبر 2021، إلى تدخلات سياسية تتعلق بـ:

- قبول أو رفض بعض ملفات الترشح، خاصة تلك المتعلقة بشخصيات جدلية مثل سيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر، ما جعل قراراتها محل جدل داخلي ودولي.
- إصدار القوانين الانتخابية دون التشاور معها، كما حدث عند إصدار قانون انتخاب الرئيس من قبل مجلس النواب دون التوافق مع المجلس الأعلى للدولة أو التنسيق الفني مع المفوضية[1].

وقد حاولت المفوضية التوازن بين الاستقلال والواقعية السياسية، إلا أن هشاشة البيئة المؤسسية وعدم وجود سلطة قضائية موحدة للفصل في الطعون، جعل قدرتها على الحفاظ على استقلاليتها موضع اختبار دائم.

خامسًا: العلاقة بين المفوضية والسلطات التشريعية والتنفيذية

تُظهر التجربة الليبية أن العلاقة بين المفوضية ومجلس النواب أو الحكومة كانت تتسم بالتوتر والتداخل، إذ أن المفوضية بحاجة إلى دعم سياسي وتمويلي وتشريعي لتسيير مهامها، إلا أن ذلك غالبًا ما كان مشروطًا باعتبارات تتجاوز الجوانب الفنية.

فعلى سبيل المثال رفض مجلس النواب التعاطي مع بعض ملاحظات المفوضية حول التوقيت الضيق للانتخابات، وأصر على المضي قدمًا دون تعديل القوانين، في حين امتنعت بعض الحكومات المتعاقبة عن صرف ميزانيات المفوضية أو توفير التغطية الأمنية الكافية.

وقد أثر هذا الوضع على قدرة المفوضية على تنفيذ خططها الزمنية، وأظهر محدودية استقلالها المالي والإداري رغم النصوص القانونية الداعمة لها

.

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)، مرجع سابق، (2022)، ص 102.

سادسًا: تقييم أداء المفوضية وفقًا للمعايير الدولية

عند مقارنة أداء المفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا مع المعايير الدولية المعتمدة من قبل المنظمات الرقابية مثل الاتحاد الأوروبي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية(IDEA) ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- من حيث الكفاءة الفنية، أظهرت المفوضـــية مســـتوى جيدًا في التنظيم والإعداد والإدارة التقنية للعمليات، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسجيل الناخبين.
- من حيث الشفافية، كانت المفوضية حريصة على إصدار بيانات دورية، وإشراك الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في المراقبة، مما عزز نسبيًا من ثقة الجمهور.
- من حيث الاستقلالية، واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالضغوط السياسية، مما أثر على حيادها النسبي، خاصة في حالات قبول الترشح أو التعامل مع الطعون.
- من حيث الالتزام بالمواعيد الزمنية، فشلت المفوضية في إجراء انتخابات ديسمبر 2021، ولكن ذلك لا يعود إلى تقصير فني، بل إلى غياب التوافق السياسي، والقصور القانوني في التشريعات الانتخابية والقاعدة الدستورية[1].

وبناءً عليه، يُمكن اعتبار المفوضـــية مؤســـســـة وطنية واعدة، تمتلك بنية فنية وتنظيمية محترفة، لكنها تحتاج إلى تعزيز استقلالها وضمان دعم سياسي وتشريعي حقيقي، لتتمكن من أداء دورها بكفاءة أكبر في المراحل القادمة.

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)، مرجع سابق، (2022)، ص 131.

المبحث الثالث:

دور الفاعلين المحليين والدوليين في دعم أو عرقلة الانتخابات

تمهيد:

تتّســم العملية الانتخابية في ليبيا بدرجة عالية من التعقيد، إذ لا يمكن فهم مســارها أو تفسير تعثرها بمعزل عن شبكة الفاعلين المحليين والدوليين الذين أحاطوا بالمشهد الليبي منذ عام 2011م. فالانتخابات، في كل مراحل الأزمة، لم تكن مجرّد استحقاق فني، بل تحوّلت إلى ساحة تتقاطع فيها حسابات القوى الداخلية مع مصالح دولية وإقليمية واسعة، ما جعلها رهينة للتوازنات السياسية أكثر من كونها تعبيرًا صافياً عن الإرادة الشعبية.

فعلى المستوى الداخلي، ساهم انقسام النخبة السياسية وتعدّد مراكز القرار بين البرلمان، والمجلس الأعلى للدولة، والحكومات المتنافسة، والفاعلين المسلحين، في تحويل الانتخابات من أداة لإعادة بناء الشرعية إلى إحدى بؤر الصراع، حيث دخلت الاعتبارات القبلية والجهوية والأيديولوجية بقوة في تشكيل التحالفات، وفرضت نفسها على خيارات الناخبين، وعلى خطاب القوى السياسية والعسكرية على حدّ سواء، أما على المستوى الخارجي، فقد برزت مجموعة واضحة من **الفاعلين الدوليين الرئيسيين** الذين أثّروا بشكل مباشر في مسار العملية الانتخابية، ففي مقدمة هؤلاء تأتي **الأمم المتحدة** عبر بعثتها(UNSMIL) ، التي قادت المسار التفاوضي وقدّمت الدعم الفني والسياسي، تليها **الولايات المتحدة الأمريكية** التي مارست تأثيرًا سياسيًا مباشرًا عبر مبعوثيها وتصريحات مسؤوليها، كما لعب **الاتحاد الأوروبي** دورًا مهمًّا، خاصة من خلال فرنسا وإيطاليا وألمانيا؛ إذ تنافست باريس وروما على النفوذ في الساحل والجوار الليبي، فيما سعت برلين إلى بناء مسار دولي جامع عبر مؤتمرات برلين.(1)

وقد أدّى هذا التداخل بين الفاعلين الدوليين والإقليميين إلى تعقيد مسار الانتخابات، حيث امتلكت كل دولة أدوات تأثير مختلفة: الولايات المتحدة عبر الضغوط الدبلوماسية، وروسيا عبر الوجود العسكري، والاتحاد الأوروبي عبر التمويل والمبادرات السياسية، والدول الإقليمية عبر التحالفات المباشرة مع القوى المحلية.

وفي ضوء هذه المعطيات، يبدو مسار الانتخابات في ليبيا مرهونًا بتفاعل دقيق بين الإرادة الداخلية وتأثيرات القوى الخارجية، ما يجعل فهم طبيعة أدوار هؤلاء الفاعلين شرطًا أساسيًا لتفسير تعثر المسار الانتخابي، ولتقييم فرص نجاح أي محاولة مستقبلية لإعادة إطلاق العملية الانتخابية كمدخل لإنهاء الأزمة السياسية.

(1) عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، ص301

المطلب الأوّل: مواقف القوى السياسية الليبية من الانتخابات

تُظهر خبرة العقد الماضــي أنّ موقع الانتخابات داخل الصــراع الليبي لم يكن ثابتًا؛ فقد انتقلت في وعي وسلوك الفاعلين المحليين من آلية لإنتاج الشرعيةإلى موضوعٍ للنزاع على تعريف الشرعية وحدودها»، وتكشف المقارنة الزمنية (2012–2014/ 2015–2019/ 2020–2024) أنّ المواقف من الانتخابات تكيّفت مع تحوّلات ميزان القوى والانقسام المؤسسي، أكثر مما تأثرت بمنطقٍ قانونيّ متّسق أو التزامٍ دستوريّ جامع.(1)

أوّلًا: 2012– 2014 قبولٌ إجرائي بالاقتراع وتسييس متسارع لنتائجه

أفرزت انتخابات المؤتمر الوطني العام (2012) ثم مجلس النواب (2014) قبولًا واســعًا في ظاهره بفكرة العودة إلى الاقتراع بوصفه المدخل المشروع لانتقال السلطة، غير أنّ ذلك القبول ظلّ هشًّا ومشروطًا بتموضعات الفاعلين المسلحين ونفوذهم داخل الحقول المحلية؛ فمع كل تعثّر أمني أو مؤســـســـي كان يتقلّص الإجماع الانتخابي لمصـــلحة شـــرعياتٍ بديلة (ثورية/ محلية/ مسلحة)، وقد تبلور هذا التحوّل مع الطعن المتبادل في مشروعية مخرجات 2014: انتقال مجلس النواب إلى طبرق، وإعادة تنشيط المؤتمر الوطني في طرابلس، وجدال واسع حول أثر حكم الدائرة الدســتورية بالمحكمة العليا (نوفمبر 2014) وتفســيراته المتناقضــة على جسد الانتقال برمّته(2)، عمليًّا، تحوّلت الانتخابات من مساحة تحكيم شعبي إلى مسرحٍ للصـراع على الاعتراف، مجلس نواب منتخب يتمسّك بـشرعية الصندوق»، وقوى سياسية وميدانية ترى أنّ السياق الذي جرت فيه الانتخابات لا ينتج تمثيلًا عادلاً أو لا يملك القدرة على فرض ســـلطته في الميدان، فتنزع إلى شـرعية الوجود القسـري أو الشـرعية الثورية»، هذا التفكك في معيار المشـروعية أطلق ديناميكية الشرعيتين المتقابلتين»، ومهّد لزمنٍ مؤسـسـيّ منقسـم تُدار فيه العملية الانتخابية بمنطق الغلبة لا بمنطق القاعدة المشتركة.

ثانيًا: 2015–2019 من محاولة إعادة الضبط باتفاق الصخيرات إلى إعادة عسكرة السياسة

حاول اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015) إعادة هندسة ساحة الصراع عبر مجلسٍ رئاسيّ وحكومة وفاق وطني، وتثبيت مســـارٍ دســـتوريّ قانونيّ يقود إلى انتخابات جديدة، لكن إحجام مجلس النواب عن منح الثقة بصـورة مسـتقرة، وتعدّد مراكز القوة المسـلحة، أبقى الانقسـام قائمًا،

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 167.

(2) عمر خيري، الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، مرجع سابق، (2015)، ص 138.

خلال هذه الفترة، باتت الدعوة إلى الانتخابات ورقة تفاوض في يد الأجسام المتوازية: تُستخدم حين يُرجّح طرفٌ أنّ نتائجها ستخدم تموضعه، وتُؤجّل حين يقدّر أنّ الكلفة السياسية ستكون أعلى من المكاسب، وقد بلغ هذا المسار ذروته مع هجوم 2019 على طرابلس، حيث استُبدلت آمال حسم النزاع بالاقتراع بمنطق اختبار الحسم بالقوة»، فتراجع الاستعداد المؤسسي والسياسي لبيئة اقتراع تنافسية، وارتفعت كلفة الاعتراف المتبادل بنتائجٍ محتملة لا تُرضي المنتصرين عسكريًا[1]، في الوقت نفسه، تكشّف اقتصاد الحرب وخريطة المستفيدين منه عن طبقةٍ من الفاعلين المحليين تجد في إطالة أمد السيولة المؤسسية مكسبًا، الأمر الذي جعل الحياد تجاه الانتخابات أو دعمها بشروطٍ انتقائية موقفًا عقلانيًا لبعض النخب ضمن بنية الريع والزبائنية الناشئة.

ثالثًا: 2020–2024 خريطة طريق برلين/ملتقى الحوار، قوانين 2021 محل نزاع، وتعذّر الاستحقاق

أعاد مسار برلين وملتقى الحوار السياسي الليبي(LPDF) ترتيب الأولويات بإقرار خريطة طريق نحو انتخابات رئاسية وتشريعية بتاريخ 24 ديسمبر 2021، على قاعدة توافقٍ حدّي يسبق الاقتراع، لكنّ المواقف من تصميم القاعدة القانونية سرعان ما انقسمت: مرّر مجلس النواب بصورة أحادية نصوصًا انتخابية لا سيّما قانون انتخاب الرئيس دون توافقٍ مُلزِم مع المجلس الأعلى للدولة؛ فاعتبر الأخير الخطوة خروجًا على الترتيبات المتّفق عليها ورفض منح غطاءٍ سياسيّ لمسارٍ منقوص القاعدة، على المستوى التنفيذي، تبنّت حكومة الوحدة خطاب الاستحقاق المشروط بتهيئة أمنية وقانونية وقضائية، ورافعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن قصورٍ تشريعيّ ونزاعات طعون تعذّر معها استكمال القوائم النهائية، لتعلن تعليق المسار في ديسمبر 2021، أعقب ذلك تشكّلُ سلطةٍ تنفيذية موازية مقرّبة من مجلس النواب (2022)، وإصرار رئيس حكومة الوحدة على عدم تسليم السلطة إلا لجهةٍ منتخبة، فعادت معادلة الشرعيتين بأثقال أكبر، وتحوّل النقاش الانتخابي إلى رهينةٍ للصراع التنفيذي على من يفوّض منْ قيادة المرحلة، وفي 2023 حاولت لجنة 6+6المشتركة إنتاج صيغٍ توافقية، غير أنّ قضايا حسّاسة كأهلية الترشح الرئاسي، وتسلسل الاستحقاقات، وضمانات التنفيذ، بقيت بلا حسمٍ متبادل يعيد

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 373.

الثقة، فظلّت المواقف معلّقةً بين إرادة إعلان الانتخابات وعدم تهيئة شـــــروط إمكانها حتى نهاية 2024[1].

رابعًا: قراءة مقارنة في منطق المواقف

تكشف المقارنة عبر المراحل الثلاث عن ثلاث خلاصات مترابطة:

(أ) تبدّل وظيفة الانتخابات من آلية تحكيمٍ شـــعبيّ إلى أداةِ تفاوضٍ ســـياســـيّ، ثم إلى موضوع نزاعٍ على تعريف القاعدة القانونية ذاتها، كلّما ارتفع منسوب الانقسام وفائض القوة خارج المؤســـســـات، تقلّص اســـتعداد الفاعلين لتحمّل عدم اليقين الانتخابي، وازدادت جاذبية انتهازية التوقيت أو شروط المشاركة الانتقائية.

(ب) تسييس القانون الانتخابي وتحويله من إطار محايد إلى مجال صراع، وهو ما ظهر في إقرار نصوص أحادية أو متنازع عليها، وفي تضارب التأويلات القضائية، بما قوّض الثقة في حياد قواعد اللعبة وأنتج نزاعًا على الوسيلة قبل الغاية[2].

(ج) حين تغدو مســـألة من يســـلّم الســـلطة لمن؟ ســـابقةً على كيف ننتخب؟، تتحوّل الانتخابات من وسيلةٍ لتجديد الشرعية إلى رهينةٍ لشرعية الحكومة القائمة، ففي ظل هذا الواقع، لم تكن عثرة ديسمبر 2021 حادثًا عرضيًا، بل نتيجةً بنيوية لمسارٍ سياسيٍّ مأزم جعل قبول الفاعلين بنتائجٍ غير متوقعة سـياسـيًا أكثر كلفةً من تأجيلٍ جديدٍ، يُبقي على الوضـع القائم ويؤجل الحسـم إلى أجلٍ غير معلوم.

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، مرجع سابق، (2024)، ص 314.

(2) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، مرجع سابق، (2024)، ص 363.

المطلب الثاني: تأثير الأطراف الإقليمية والدولية على المسار الانتخابي

تشـــكلت أنماط التأثير الإقليمي في ليبيا عند تقاطع اعتبارات الأمن الحدودي وتوازنات القوة مع رهانات أيديولوجية واقتصـــادية، فبالنســـبة إلى دولٍ كمصـــر والإمارات، ارتبطت المقاربة بمقتضيات مكافحة التهديدات العابرة للحدود وإسناد نموذج حكمٍ مركزي قادر على ضبط السلاح المنفلت، فيما نظرت تركيا وقطر إلى الساحة الليبية باعتبارها مجالًا حيويًا لردع خصومٍ إقليميين وتأمين تفاهماتٍ بحرية واقتصـــادية طويلة الأمد، وقد تجسّـــد هذا التأثير عبر رُزَم من الأدوات السياسية والإعلامية واللوجستية والعسكرية، فضلًا عن ترتيباتٍ مالية غير مباشرة ورعاية مسارات تفاوض موازية، وانعكســـت هذه الأدوات على تفاصـــيل العملية الانتخابية نفســـها، ولا ســـيما عند صـياغة القواعد المنظمة لأهلية الترشـح، وشـكل النظام السـياسـي، وضـمانات الاعتراف بالنتائج، بما جعل القانون الانتخابي ميدانًا إضافيًا لتسجيل نقاط النفوذ الإقليمي[1].

لم تتبلور إرادة دولية موحّدة تجاه الانتخابات بقدر ما ظهرت تفضـــيلات متباينة ترتبط بأمن الطـاقة والهجرة ومكـافحة الإرهـاب، فقد دعمت الولايات المتحدة والاتحـاد الأوروبي مبدئيًا إجراء انتخابات شـاملة شـرط توافر قاعدة قانونية وأمنية قابلة للتنفيذ، بينما مالت عواصـم أوروبية كباريس وروما إلى مقارباتٍ تكتيكية مختلفة في ترتيب الأولويات بين اسـتعجال الاسـتحقاق وبين التدرج المؤسـسـي لخفض المخاطر، في المقابل، أفضـى الانخراط الروسـي بأذرع أمنية خاصـة وشـبكات مصـالح اقتصـادية إلى ترجيح كفة لاعبين محليين في بعض الجبهات، بما زاد كلفة القبول بنتائج لا تخدم تلك الترتيبات، وعقّد تصـميم بيئة منافسـة انتخابية متكافئة، هذا التنازع بين أجندات القوى الدولية حدّ من إمكان صـــياغة رعاية متســـقة لمســـارٍ انتخابي، وأنتج فجوةً بين الخطاب المؤيد للاقتراع وبين متطلبات تثبيت نتائجه.

وفّرت مؤتمرات باريس وباليرمو وبرلين منصّـــاتٍ لبلورة التزامات ســـياســـية عامة، لكنها عانت فجوةً مزمنة بين البيان والتنفيذ، فقد افتقرت المخرجات إلى آليات إنفاذ مُلزِمة لمعالجة تنازع المرجعيات القانونية أو لإدماج القوى المسلحة في بنيةٍ أمنية وطنية، وهي شـروط لصـوق النتائج بصناديق الاقتراع لا تنفصل عنها، عمليًا، أنتج هذا المسار تعدّدًا في المرجعيات: إعلانٌ سياسي جامع يقابله ترتيبٌ ثنائي أو ثلاثي مع فاعلين محليين نـافذين يحافظ على خطوط نفوذ ما قبل

---

(1) مجموعة مؤلفين. الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2023)، ص 17.

الانتخابات وما بعدها[1]، وعندما انتقل النقاش في 2021 إلى التفاصيل القانونية تسلسل الاستحقاقات، شروط الترشح الرئاسي، آليات الطعون غلب على العواصم المعنية تفضيل الصياغات الأقرب إلى توازناتها الخاصة، فخسرت النصوص حيادها المتصوَّر لدى قطاعاتٍ ليبية واسعة، وتراجعت قدرة المفوضية على المناورة الفنية في ظل تضارب التوقّعات تكثّف الأثر الإقليمي والدولي في ثلاثة مفاصل حساسة هي :

أولًا، التوقيت: فُرضت جداول زمنية طموحة سياسيًا أكثر من كونها واقعية مؤسسيًا، أمَلًا في قطف مكاسب تفاوضية سريعة، قبل أن تتراجع تحت ضغط الطعون والانقسامات الأمنية.

ثانيًا، الأهلية تحوّلت قضايا ازدواج الجنسية ووضع العسكريين شاغلي المناصب واشتراطات الانسحاب من الوظيفة العامة إلى صمامات تحكم بالمشهد التنافسي، إذ يكفي تعديل بندٍ واحد لإعادة رسم الخريطة وترتيب الحظوظ وفق اصطفافات خارجية وداخلية متشابكة.

ثالثًا، قابلية التنفيذ: لم تُصمم ضمانات واضحة لاحترام النتائج أو ترتيبات أمنية تمنع التأثير المسلح المباشر في يوم الاقتراع وما بعده، وهو ما ظهر في تعذّر استكمال استحقاق ديسمبر 2021 رغم الجاهزية الفنية المعلنة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بهذا المعنى، لم يكن التعثّر حادثًا إجرائيًا»، بل محصلةً لتشابك حسابات الخارج مع هشاشة بنية الدولة.

لا تُختزل معضلة الانتخابات في ليبيا في التدخلات الخارجية وحدها؛ فالانقسامات البنيوية المحلية وتعدد مراكز القوة تظل المحدِّد الأثقل لمسار الاقتراع، غير أنّ التداخل الإقليمي والدولي زاد تكلفة التوافق الوطني عبر ثلاثة مسارات: تسييس القاعدة القانونية بإقحام حسابات النفوذ في بنيتها؛ ترجيح الشرعية التفاوضية على الشرعية الانتخابية كلما تعارضت النتائج المتوقعة مع مصالح داعمين خارجيين؛ وتفكيك الإجماع الدولي بحيث تعجز الوساطات عن فرض مسار مُلزِم، ومن ثمّ، فإن نجاح أي استحقاقٍ مقبل لا يقاس بسلامة الإجراء وحدها، بل بمدى تحييد التأثير الخارجي ضمن قواعد علنية تضمن حياد القاعدة القانونية وتكافؤ الفرص، وبالتوازي مع ترتيباتٍ أمنية واقتصادية تقلّل مكافآت التعطيل وتزيد كلفة الانقلاب على النتائج.

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 431.

المطلب الثالث: دور بعثة الأمم المتحدة في دعم المسار الانتخابي

أُنشـئت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بقرار مجلس الأمن رقم 2009 (2011) لتقديم المساعدة السياسية والدعم المؤسسي والانتخابي خلال المرحلة الانتقالية، ثم جرى تجديد ولايتها وتعديل مهامها بصـورة متكرّرة مع توسّـع احتياجات العملية السـياسـية والأمنية[1]، ومع اقتراب اســـتحقاقات 2021، أكد قرار مجلس الأمن 2570 (2021) دعم خارطة الطريق التي رعاها ملتقى الحوار السـياسـي، وحدّد الانتخابات كهدفٍ محوري مع التشـديد على ضـرورة الإطار القانوني المتوافق وقابلية التنفيذ، وفي 2023 جُددت الولاية مجددًا بقرار 2702، مع إبقاء أولوية تهيئة بيئة انتخابية آمنة وقابلة للتطبيق[2].

لعبت البعثة دور الوسـيط والميسّـر للمســارات التي اسـتهدفت تهيئة الانتخابات: رعت ملتقى الحوار السـياسـي الليبي (LPDF) وأقرت خارطة الطريق التي حدّدت 24 ديسـمبر/كانون الأول 2021 موعدًا لانتخابات رئاســـية وبرلمانية، وربطت الاقتراع بقاعدة قانونية متوافق عليها ومناخٍ أمني ملائم، كما يسرت اتفاق وقف إطلاق النار الدائم عبر لجنة 5+5 العسكرية المشتركة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020، وهو اتفاق وفّر نافذة خفض تصعيد ضرورية لأي تحضير انتخابي لاحق[3]، وإلى جانب ذلك قادت المتابعة الدولية لمخرجات مســـار برلين بما في ذلك توحيد الجهود تجاه ملفات الأمن والاقتصاد كمدخل لتمكين الاستحقاقات.

قدّمت البعثة بالتكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عبر مشـروع الدعم الانتخابي لليبيا(LEAP)، مساعدة تقنية مستمرة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مجالات الســـجلّ الانتخابي، وهندســـة العمليات، وإدارة المراكز، وبناء القدرات، والتوعية، وتســـجيل الملاحظين، كما دعمت مراجعات فنية للنصــوص المنظمة للاســتحقاقات، وقدّمت إحالات تقنية بشأن شروط الترشح والطعون وتزامن المواعيد، بما في ذلك المراجعة الفنية لقوانين 2023 لتقليل التعارضـات وتحسـين قابلية التنفيذ، هذا الدور عزّز الجهوزية التقنية للمفوضـية، لكنه ظلّ رهين الإطار السياسي والقانوني الذي يتجاوز صلاحيات الدعم الفني.[4]

---

(1) مصـــطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع ســـابق، (2022)، ص 401.

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .(UNSMIL) قرار مجلس الأمن رقم 2570 (16 نوفمبر 2021) بشـــأن ليبيا، (2021)، ص 1.

(3) سكاي نيوز عربية. النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، استرجع من ، (2020)، ص 3.

(4)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعزيز الانتخابات من أجل شـــعب ليبيا: التقرير الســـنوي لمشـــروع دعم الانتخابات (PEPOL) لعام 2023. (2023م)، ص 5.

اضـــطلعت البعثة بوظيفة مُجمِّع الجهودبين الجهات المانحة والشـــركاء الفنيين، فوفّرت منصّات دورية للتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وشركاء ثنائيين، وحشدت موارد مالية وتقنية موجّهة لتعزيز جاهزية المفوضية وتدريب الكوادر وتحديث المنظومات الرقمية، وربطت ذلك بإحراز تقدّم في المسارين القانوني والأمني(1)، هذا التنسيق هدَف إلى تقليل ازدواج المبادرات، وتوجيه الدعم نحو حلقات الاختناق الفعلية في العملية الانتخابية واجهت البعثة ثلاثة قيود رئيسية حدّت من قدرتها على تحويل الدعم إلى انتخابات منجزة:

أولًا: غياب قاعدة دستورية/قانونية محلّ إجماع، بما جعل أي جدول زمني عرضةً للطعن والتعطيل القضائي والسياسي.

ثانيًا: انقسـام المؤسسـات التنفيذية والتشـريعية، وما يولّده من تضـارب في التفويض والميزانيات والأمن الانتخابي، وهو ما بلغ ذروته مع تعذّر استحقاق ديسمبر/كانون الأول 2021 رغم الجاهزية الفنية المعلنة للمفوضية.

ثالثًا: تباين أولويات الفاعلين الخارجيين وتقاطعها مع المشـــهد الداخلي، ما قلّل فاعلية أدوات الحشد والوساطة، وأضعف قدرة البعثة على فرض ترتيبات ملزمة لما بعد الاقتراع.

إضـــافة إلى ذلك، تعرّضـــت البعثة أحيانًا لاتهامات بالانحياز الإجرائي أو بترجيح سيناريوهات بعينها، وهو ما استدعى مراجعات داخلية وتحديثًا لآليات التشاور لضمان الشفافية والثقة، يُظهر المحصّلة أن دور البعثة كان حاسمًا في خفض التصعيد، وبناء مسارات سياسية، ورفع الجاهزية الفنية، لكنه غير كافٍ بذاته لإنجاز انتخابات ما لم يُقترن بتوافق ليبي مُلزِم على القاعدة القانونية وترتيبات أمنية تحيّد السلاح عن السياسة، فـــأدوات البعثة»—الوساطة، والدعم الفني، والتنســيق الدولي تُنتج فرصًـــا، لكنها لا تُغني عن قرار وطنيّ جامع يضـــمن الاعتراف المتبادل بنتائج صـــناديق الاقتراع، عليه فإن أي جهد أممي مقبل لتعجيل الانتخابات يحتاج إلى ربط الدعم الفني بخارطة طريق سـياسـية ذات ضـمانات تنفيذ واضـحة، وتوحيد الرعاية الدولية حول صيغة قانونية وأمنية لا تُحمّل البعثة وحدها كلفة الفشل أو مسؤولية الحسم.

(1)**فابّريني، ستيفانو** :الاتحاد الأوروبي والأزمة الليبية .مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 2، (2014م)، ص 179.

الفصل الثالث:

تحليل التجارب الانتخابية الليبية بعد 2011

المبحث الأول: الانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيا (2012–2021)

المبحث الثاني: الأسباب السياسية والقانونية لفشل إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر 2021

المبحث الثالث: مدى إسهام الانتخابات الجزئية والمحلية في معالجة الانقسام

تمهيد:

شـــكّلت التجربة الانتخابية في ليبيا بعد عام 2011 إحدى أبرز المظاهر الدالة على التحول السـياسـي الذي أعقب سـقوط النظام السـابق، إذ برزت الانتخابات كأداة مركزية لتأسـيس شرعية جديدة وبناء مؤسسـات الدولة، غير أنّ المسـار الانتخابي الليبي اتّسم بتعقيدات متراكبة، سـواء من حيث السـياقات السـياسـية والاجتماعية التي أحاطت به، أو من حيث النتائج التي أفرزها، والتي غالبًا ما جاءت محدودة الأثر في معالجة الأزمات البنيوية والانقسـام المؤسـسـي الذي تعاني منه البلاد. [1]

كما يتطرّق الفصـل إلى تحليل تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على مسـار العمليات الانتخابية، وكيف أسهم تباين المواقف الخارجية في تشكيل بيئة انتخابية مضطربة وغير مستقرة. ولا يتوقف التحليل عند حدود الإخفاقات فحسب، بل يشمل أيضًا استعراض المبادرات التي سعت إلى إعادة بناء الثقة العامة في العملية الانتخابية وتعزيز قدرات المفوضـية الوطنية العليا للانتخابات. ويُبرز الفصـل كذلك الإشـكالات المتعلقة بالإطار الدسـتوري والقانوني المنظّم للانتخابات، وما تسبّب فيه من خلافات جوهرية بين الفاعلين السياسيين. وفي المحصلة، يسعى هذا الفصـل إلى تقديم رؤية شـاملة لفهم موقع التجربة الانتخابية داخل المشـهد السـياسـي الليبي ومآلاتها المحتملة في ضوء المسارات الحالية.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل معمق للتجارب الانتخابية الليبية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021، وذلك من خلال دراسة السياقات والنتائج السياسية والتشريعية والتنظيمية التي رافقت كل تجربة انتخابية، وكذلك تفكيك العوامل المسـببة لتعثر الانتخابات العامة المقررة في ديسـمبر 2021، كما يتناول الفصـل بالدراسـة مدى إسـهام الانتخابات المحلية والجزئية في الحد من حالة الانقسام الوطني وتدعيم ركائز الشرعية على المستوى المحلي.

وفي هذا الإطار، يتوزع الفصـل إلى ثلاثة مباحث رئيسـة، يتناول أولها الانتخابات التشـريعية والرئاسـية التي أجريت أو تم التحضـير لها بين عامي 2012 و2021، مع تسـليط الضـوء على الإخفاقات والتحديات، أما المبحث الثاني فيحلل الأسـباب السـياسـية والقانونية التي حالت دون إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر، ويُعنى المبحث الثالث بتقييم تجربة الانتخابات الجزئية والمحلية من حيث أثرها في بناء سلطة قاعدية محلية ومحاولات رأب الصدع الوطني.

---

(1) 5. سـمير عبدالقادر. دور الانتخابات في إنهاء النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجاً، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، 14(3)، (2023)، ص96.

المبحث الأول:

الانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيا(2012–2021)

تمهيد:

شهدت ليبيا منذ ثورة فبراير 2011 انتقالًا سياسيًا متعرّج المسار، بدأت محطاته الكبرى بأوّل اقتراعٍ وطني بعد سقوط النظام السابق لانتخاب المؤتمر الوطني العام يوم 7 7–2012، بإشراف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) ومراقبة بعثات دولية، في مشهدٍ اتّسم بتعبئة شعبية عالية قياسًا بحداثة التجربة والدورة الزمنية القصيرة للتحضير (تقارير كارتر سنتر والبعثة الأوروبية للتقييم الانتخابي)، هذا الاستحقاق دشّن البنية المؤسسية الانتقالية، لكنه لم ينهِ تحدّيات الأمن وتنازع الشرعية، ففي 25 يونيو/حزيران 2014 جرى انتخاب مجلس النواب ليحلّ محلّ المؤتمر الوطني العام، وسط مشاركة منخفضة وسياق استقطابٍ أفضى سريعًا إلى ازدواجية السلطة بين معسكريْن متنافسين غربًا وشرقًا، وانقسامٍ في مؤسسات الدولة انعكس على المشهد الانتخابي اللاحق، عندها برز اتفاق الصخيرات السياسي (ديسمبر/كانون الأول 2015) إطارًا دوليًا–ليبيًا لإعادة توحيد الهياكل التنفيذية والتشريعية وترتيب مسارٍ دستوري وانتخابي، غير أنّ التنفيذ تعثّر بفعل الخلافات حول القواعد الدستورية والأمنية، ومع وقف إطلاق النار في 2020، أعاد ملتقى الحوار السياسي الليبي تفعيل المسار عبر تشكيل حكومة وحدة مؤقتة مطلع 2021 وتحديد 24 ديسمبر/كانون الأول 2021 موعدًا لانتخابات رئاسية وتشريعية؛ لكن الاقتراع أُجّل قبيل أيام من موعده نتيجة تعذّر التوافق على أهلية المرشحين والقواعد المنظمة وتنازع الأطر القانونية، فعادت البلاد إلى حالة «اللا–انتخابات» مع استمرار الدور المحوري لـ HNEC في الجاهزية التقنية بانتظار تسويةٍ على القاعدة الدستورية[1]، بهذه الخلفية، يتناول هذا المبحث تطوّر الإطار القانوني والمؤسسي للعملية الانتخابية، وأدوار الفاعلين المحليين والدوليين، والعوائق البنيوية (الأمن، الشرعية، القاعدة الدستورية) التي حكمت مسار الانتخابات بين 2012 و2021، تمهيدًا لتحليل فرص استئناف المسار وإمكانات الاستقرار المؤسسي لاحقًا.

---

(1) مركز كارتر: انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا: التقرير النهائي بتاريخ 7 يوليو 2012م. أتلانتا – ولاية جورجيا: مركز كارتر، (2012م).

المطلب الأول: انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 – السياقات والنتائج

أولًا: السياق السياسي والاجتماعي لانتخابات 2012

مثّلت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في يوليو 2012 أول استحقاق انتخابي وطني بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في أكتوبر 2011، وقد جاءت هذه الانتخابات في ظل حالة من الفراغ المؤسسي، والانهيار الهيكلي في أجهزة الدولة، ووسط تطلعات مجتمعية واسعة لإرساء نظام ديمقراطي تعددي قائم على المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.[1]

اعتمد الإطار القانوني للعملية الانتخابية على قانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، والذي حدّد عدد مقاعد المؤتمر بـ200 مقعد، منها 120 مقعدًا للدوائر الفردية و80 مقعدًا مخصصًا للقوائم الحزبية، وقد أوكلت مهمة الإشراف على الانتخابات إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي تأسست بموجب القرار رقم (18) لسنة 2012، وتمكنت في فترة زمنية قصيرة، من تنظيم العملية الانتخابية على الرغم من التحديات الأمنية والإدارية التي واجهتها في عدد من المناطق، من جهة أخرى، تميزت هذه الانتخابات بانخراط واسع من الناخبين، حيث بلغ عدد المسجلين أكثر من 2.8 مليون ناخب، أي ما يمثل نحو 80% من الكتلة المؤهلة للتصويت، وهو ما عكس حجم التفاعل الشعبي مع أول تجربة اقتراعية بعد عقود من الحكم الفردي، كما ساهمت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية والدولية في تعزيز الرقابة على العملية الانتخابية، بما أضفى عليها درجة من الشفافية والمصداقية وفق تقارير مراقبة متعددة[2].

غير أن السياق السياسي العام ظل هشًا، حيث كانت البلاد لا تزال في طور إعادة بناء مؤسساتها، مع تصاعد نفوذ التشكيلات المسلحة التي لم تكن خاضعة لسلطة الدولة المركزية، ما جعل البيئة الأمنية غير مستقرة بما يكفي لضمان انتقال سياسي سلس، كما شهدت بعض المناطق مقاطعة محدودة للعملية الانتخابية، لا سيما في الشرق الليبي، حيث برزت أصوات تطالب بنظام فيدرالي يضمن توزيعًا عادلًا للسلطة والثروة، وهو ما ألقى بظلاله على شرعية المؤتمر الوطني لاحقًا.

---

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. تقرير عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، طرابلس: المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، (2012)، ص 12.

(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، مرجع سابق، (2012)، ص 15.

ثانيًا: نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام وتداعياتها السياسية

أسفرت انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012 عن فوز تحالف القوى الوطنية، بقيادة محمود جبريل، بغالبية المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية، حيث حصل على 39مقعدًا من أصل 80، تلاه حزب العدالة والبناء، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، الذي نال 17مقعدًا، فيما توزعت المقاعد المتبقية على عدد من التكتلات والأحزاب الصغيرة والمستقلة[1]، أما المقاعد الفردية وعددها 120، فقد شغلتها شخصيات محلية ذات خلفيات اجتماعية ودينية ومهنية متباينة، ما جعل الخريطة السياسية داخل المؤتمر الوطني شديدة التشتت، ورغم أن تحالف القوى الوطنية حصل على النسبة الأكبر من مقاعد القوائم، إلا أن الطابع المستقل لغالبية الأعضاء المنتخبين في الدوائر الفردية، وغياب الكتل البرلمانية المتماسكة، حال دون ترجمة هذا التفوق العددي إلى سيطرة سياسية داخل المؤتمر، وقد أدى ذلك إلى تحولات متسارعة في التحالفات داخل قبة المؤتمر، وصعوبات في بناء توافقات حول القضايا المركزية مثل صياغة الدستور، وتشكيل الحكومة، وتوزيع السلطات[2].

من جهة أخرى أظهرت نتائج الانتخابات هشاشة البنية الحزبية في ليبيا، إذ أن معظم الأحزاب المشاركة كانت حديثة النشأة، وتفتقر إلى امتداد اجتماعي مستقر أو برامج سياسية واضحة، مما جعل أداءها داخل المؤتمر يتسم بالارتجال والتجاذب، كما لعبت الانتماءات المناطقية والإيديولوجية دورًا بارزًا في تشكيل الكتل غير الرسمية داخل المؤتمر، مما أدى إلى تكرار حالات الاستقطاب الحاد، خاصة بين القوى الإسلامية والوطنية المدنية، وانعكس ذلك في الخلافات حول قيادة الحكومة، وتوزيع المناصب السيادية، وعملية الإعداد للدستور.

أظهرت التجربة أن المؤتمر الوطني العام أخفق بشكلٍ واضح في تحقيق توافقٍ دستوري، إذ تعرّضت الهيئة التأسيسية للصياغة للتعطيل والتغيير مرارًا، مما أفقد العملية التأسيسية مصداقيتها تدريجيًا. كما أدّى التمديد المختلف عليه لولاية المؤتمر في أواخر 2013 إلى إثارة احتجاجاتٍ واسعة واتهاماتٍ متزايدة له بالسعي إلى احتكار السلطة. وقد كشف هذا المشهد، رغم رمزيته الديمقراطية في انتخابات 2012، عن هشاشة البنية المؤسسية، وضعف التوازن بين السلطات، وغياب الفاعلين القادرين على إدارة الخلافات بصورة ديمقراطية، الأمر الذي مهّد لاحقًا لظهور أزمات دستورية ومؤسسية وأمنية معقدة ومتشابكة.[3]

---

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، مرجع سابق، (2012)، ص 21.

(2) عمراني، وكربوسه. الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية: دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية، (2019)، ص 178.

(3) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، مرجع سابق، (2012)، ص 21.

المطلب الثاني: انتخابات مجلس النواب 2014 – الانقسام والتحديات

أولًا: السياقات القانونية والسياسية لانتخابات مجلس النواب

أتت انتخابات مجلس النواب الليبي في 25 يونيو 2014 في ظل أوضاع سياسية وأمنية بالغة التعقيد، نتيجة تراكم الإخفاقات التي واجهها المؤتمر الوطني العام، وخاصة فشله في إنتاج دستور دائم، وتكرار حالات الاستقطاب السياسي، والتمديد المثير للجدل في ولايته، والذي قوبل برفض شعبي واسع آنذاك، وقد استند إجراء هذه الانتخابات إلى الفقرة الحادية عشرة من الإعلان الدستوري المعدل الصادر عام 2011، والتي نصّت على انتخاب هيئة تشريعية جديدة تُعرف باسم "مجلس النواب"، لتحل محل المؤتمر الوطني العام، وتكون ذات اختصاصات تشريعية ورقابية محددة[1].

صدر قانون انتخاب مجلس النواب رقم (10) لسنة 2014 عن المؤتمر الوطني العام ذاته، ونص على أن يتم انتخاب المجلس وفق نظام الأغلبية الفردية في جميع المقاعد، وعددها 200 مقعد، دون تخصيص جزء منها لنظام القوائم الحزبية، بخلاف انتخابات المؤتمر الوطني عام 2012، وقد رُوِّج لهذا التغيير على أنه محاولة للحد من تأثير الأحزاب في العملية السياسية، نتيجة الانتقادات التي وُجِّهت إلى أداء الكيانات الحزبية داخل المؤتمر الوطني، لا سيما حزب العدالة والبناء وتحالف القوى الوطنية[2].

أُنيطت مسؤولية الإشراف على العملية الانتخابية مجددًا بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي قامت بتنظيم الانتخابات في ظل أوضاع أمنية مضطربة، خاصة في المنطقة الغربية، والتي شهدت عمليات اغتيال وخطف لعدد من المرشحين والنشطاء، وانخفاضًا ملحوظًا في نسبة المشاركة، فقد بلغ عدد المشاركين في انتخابات 2014 نحو 630 ألف ناخب فقط، أي ما نسبته أقل من 18% من إجمالي المسجلين، مقارنةً بمشاركة تجاوزت 60% في انتخابات 2012، مما شكّل مؤشرًا على تراجع الثقة الشعبية في العملية السياسية[3].

---

(1) إيمان العجيلي السيد الشاوش. النظم الانتخابية في القوانين الليبية، مجلة جامعة الزاوية للعلوم القانونية والشرعية، 13(الأول)، (2024)، ص 103.

(2) إيمان العجيلي السيد الشاوش، النظم الانتخابية في القوانين الليبية، مرجع سابق، (2024)، ص 105.

(3) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 146.

وعلى المستوى السياسي جرت الانتخابات وسط انقسام واضح بين تيارين: الأول يُطالب بإنهاء المؤتمر الوطني ونقل السلطة إلى مؤسسة جديدة منتخبة، والثاني يصرّ على استمرار المؤتمر بحجة عدم اكتمال المهام التأسيسية، خاصة المتعلقة بصياغة الدستور، هذا الانقسام انعكس مباشرة بعد الانتخابات، حين رفضت قوى سياسية، خصوصًا المنضوية تحت تيار الإسلام السياسي، الاعتراف بشرعية مجلس النواب الجديد، وهو ما مهّد لأزمة شرعية عميقة سرعان ما تطورت إلى انقسام مؤسسي مزدوج بين سلطتين تشريعيتين متنازعتين[1].

ثانيًا: تداعيات انتخابات 2014 والانقسام المؤسسي

أسفرت نتائج انتخابات مجلس النواب في 2014 عن صعود عدد من المرشحين المستقلين، وضعف تمثيل التيارات السياسية المنظمة، وخصوصًا تلك المرتبطة بالإسلام السياسي، التي كانت قد حققت حضورًا ملحوظًا في المؤتمر الوطني العام، وقد ترتّب على ذلك شعور قوى معينة بالتهميش والإقصاء السياسي، ما دفعها إلى رفض مخرجات العملية الانتخابية، خاصة مع تراجع نسب المشاركة وضعف شرعية التمثيل في بعض الدوائر، وهو ما شكّل الشرارة الأولى لمرحلة جديدة من الانقسام السياسي والمؤسسي في البلاد، ففي أعقاب الإعلان عن النتائج، شهدت العاصمة طرابلس اشتباكات مسلحة بين كتائب مسلحة متنازعة على خلفية الولاءات السياسية، عُرفت بـ"عملية فجر ليبيا"، وأسفرت عن خروج الحكومة ومجلس النواب المنتخب إلى مدينة طبرق في شرق البلاد، في المقابل، استأنف المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته اجتماعاته في طرابلس، معلنًا رفضه لشرعية مجلس النواب، مما أدى إلى تشكّل حكومتين متوازيتين وسلطتين تشريعيتين، لكل منهما حلفاءها العسكريون والإقليميون، وهو ما كرّس حالة من الازدواج في الشرعية[2].

وقد امتد هذا الانقسام إلى مؤسسات الدولة السيادية، مثل البنك المركزي، وديوان المحاسبة، والهيئة الرقابية، إضافة إلى المؤسسة الوطنية للنفط، مما أدى إلى حالة من الجمود في اتخاذ القرار، وانهيار تدريجي في أداء الدولة، وتفاقم الصراعات المسلحة، خاصة في بنغازي وطرابلس وصبراتة، وغيرها من المدن الرئيسية، كما أدى الصراع بين المؤسستين التشريعيتين إلى

(1) إيمان العجيلي السيد الشاوش، النظم الانتخابية في القوانين الليبية، مرجع سابق، (2024)، ص 107.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 199.

تعطل المسار الدستوري، وتأجيل موعد الاستفتاء على مشروع الدستور، وإضعاف دور السلطة التنفيذية في إدارة شؤون الدولة، على صعيد العمل التشريعي، واجه مجلس النواب صعوبات كبيرة في أداء مهامه، نتيجة غياب التوافق الداخلي، والانقسامات الجهوية، وقلة النصاب القانوني في العديد من الجلسات، مما أعاق إصدار التشريعات اللازمة في ملفات مصيرية، مثل الأمن، الاقتصاد، والمصالحة الوطنية، كما تعرّض المجلس لانتقادات دولية ومحلية بشأن ضعف الشفافية، وتضارب القرارات، وتراجع الحضور الفعلي للنواب عن جلسات المجلس، ما أضعف من صورته كهيئة تمثيلية فاعلة[1].

وقد أدّى هذا المشهد المركّب إلى تآكل الثقة الشعبية في جدوى العملية السياسية، خصوصًا أن مخرجات الانتخابات لم تُترجم إلى استقرار أو إلى سلطة موحدة قادرة على إدارة شؤون البلاد بفاعلية. كما ساهم تزايد التدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد، حيث اتخذت الأطراف الخارجية مواقف داعمة لطرفٍ ضد آخر، مما فاقم حالة الاستقطاب وعطّل مساعي المصالحة الوطنية. وفي ظل هذا الوضع، وجد المواطن الليبي نفسه أمام انقسام مؤسسي طويل الأمد، أثّر في جودة الخدمات العامة، وفي قدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل التراب الوطني. وبذلك، تحوّلت الأزمة من خلافٍ سياسي إلى حالة صراع متعدد المستويات، يتداخل فيه البُعد العسكري مع التنافس السياسي والدعم الخارجي، مانعًا أي إمكانية لبلورة مشروع وطني جامع.

في هذا السياق يُمكن القول إن انتخابات مجلس النواب لسنة 2014، رغم شرعيتها القانونية والإجرائية، أدّت في مخرجاتها إلى تعميق الانقسام بدل تجاوزه، نظرًا لغياب التوافق الوطني حول القواعد التأسيسية للعملية السياسية، وعدم وجود ضمانات فعالة لاحترام نتائج الانتخابات، وقد أظهرت التجربة الليبية أن الانتخابات، في بيئة منقسمة ومفتقرة للإجماع الدستوري، قد تتحوّل إلى عامل إضافي للصراع بدل أن تكون أداة لتسويته، وهو ما يتطلب مراجعة جادة لمسارات بناء الشرعية في الدول الخارجة من النزاع.

---

(1) كاباسّو، ماتيو؛ تشيريب، ياكوب؛ ديسّي، أندريا؛ وسانشيز، جورج .تقرير ليبيا القطري .تقرير الاتحاد الأوروبي – مشروعLISTCO ، (2019م)، ص 13.

المطلب الثالث: محاولات تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد 2018

أولًا: السياقات الدافعة لإجراء الانتخابات العامة

برزت محاولات تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا بعد عام 2018 كاستجابة متأخرة لحالة الانسداد السياسي والانقسام المؤسسي الحاد الذي نتج عن الصراع بين مجلس النواب في طبرق والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس، واستمرار حالة التنازع بين حكومتي الوفاق الوطني والحكومة المؤقتة، وفي ظل هذه المراوحة السياسية، برزت الانتخابات كخيار مطروح دوليًا ومحليًا لإنهاء المراحل الانتقالية المتكررة، وبناء شرعية جديدة تنبثق من الإرادة الشعبية[1].

كانت البداية الجادة لهذه المحاولات في أعقاب مؤتمر باريس في مايو 2018، الذي جمع أربعة أطراف رئيسة في النزاع الليبي، وهي: رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، وقائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، وقد تم الاتفاق تحت إشراف الأمم المتحدة على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في ديسمبر من العام نفسه، استنادًا إلى قاعدة دستورية يتم التوافق عليها لاحقًا[2].

إلا أن الخلافات بين الأطراف الليبية حول شروط الترشح، وترتيب الأولويات بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتعثر الوصول إلى قاعدة دستورية توافقية، سرعان ما أفضت إلى فشل تنفيذ الاتفاق السياسي لمؤتمر باريس، كما لم تُستكمل الإجراءات الفنية المطلوبة من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، نتيجة غياب الدعم السياسي الواضح، والتدهور الأمني في مناطق متعددة، عادت الجهود مجددًا من خلال مؤتمر برلين (يناير 2020)، الذي أعاد طرح المسار الانتخابي كأحد الحلول الأساسية لإنهاء النزاع، بالتوازي مع المسارين الأمني والاقتصادي، وقد توصل المؤتمر إلى توافق دولي واسع حول ضرورة توحيد المؤسسات والتمهيد لإجراء انتخابات وطنية شاملة، بإشراف الأمم المتحدة، لكن الانقسامات الداخلية وعدم تنفيذ مخرجات المؤتمر عمليًا، أبقيا الأزمة في حالها دون تقدم فعلي نحو صناديق الاقتراع[3].

---

(1) كاباسّو، ماتيو؛ تشيريب، ياكوب؛ ديسّي، أندريا؛ وسانشيز، جورج .تقرير ليبيا القطري، مرجع سابق، (2019م)، ص 17.

(2) الأمم المتحدة. إعلان مشترك لمؤتمر باريس حول ليبيا، باريس، فرنسا: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (2018، 29 مايو)، ص 2.

(3) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: خلاصات مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (23 يونيو 2021م)، ص 3.

وفي 24-12-2021 ومع تصاعد الضغوط الشعبية والدولية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، ظهرت فرصة حقيقية لإجراء الانتخابات، خاصة بعد مؤتمر جنيف الذي تمخض عن خارطة طريق واضحة لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر من نفس العام، وقد حددت الخارطة سقفًا زمنيًا ملزمًا، وأكدت على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، إلا أن هذه المحاولة بدورها اصطدمت بعدد من العوائق القانونية والسياسية، ما أدى إلى إجهاضها في لحظاتها الأخيرة.

ثانيًا: العراقيل القانونية والسياسية أمام تنفيذ الانتخابات بعد 2018

رغم الجهود الدولية والمحلية لإعادة تفعيل المسار الانتخابي بعد 2018، فإن تطبيق هذا الخيار اصطدم بجملة من العراقيل، أبرزها غياب قاعدة دستورية توافقية تنظم العملية الانتخابية، إضافة إلى الصراع السياسي حول شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، وتوظيف القانون الانتخابي كأداة إقصاء متبادل بين الأطراف المتنازعة.

فقد فشلت لجنتا الحوار الممثلتان لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في التوصل إلى صيغة متفق عليها لقانون الانتخابات، ما دفع مجلس النواب إلى إصدار قانون انتخاب الرئيس رقم (1) لسنة 2021 بشكل أحادي، أعقبه قانون انتخاب مجلس النواب رقم(2)، وسط اعتراضات قوية من المجلس الأعلى للدولة، الذي اعتبر أن الخطوة تمت دون التشاور الملزم وفق الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات سنة 2015[(1)]، هذا الانقسام التشريعي أدى إلى ازدواج في تفسير الأساس القانوني المنظم للانتخابات، وأسهم في خلق بيئة سياسية غير مستقرة قبل موعد الاقتراع.

وقد تركز الخلاف خصوصًا حول شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، حيث تمحور الجدل حول أحقية العسكريين ومزدوجي الجنسية في الترشح، وهي إشكاليات تم تفصيلها في مواد القانون، ولكنها أثارت رفضًا من أطراف فاعلة ترى أن هذه الشروط صُممت خصيصًا لتمكين شخصيات معينة من دخول السباق الرئاسي، أو لإقصاء منافسين محتملين، وهو ما أضفى طابعًا تفجيريًا على القانون بدلاً من كونه إطارًا جامعًا.

(1) مجلس النواب الليبي. (5 أكتوبر 2021)، قانون رقم 2 لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب، طرابلس، ليبيا، مسترجع من https://parliament.ly/wp-content/uploads/2021/10/قانون-رقم-2-لسنة-2021م-بشأن-انتخاب-مجلس-النواب.pdf

في هذا السياق كانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قد باشرت في الإجراءات الفنية، وفتحت باب الترشح، وقبلت ملفات نحو 98 مرشحًا رئاسيًا، وأعلنت عن جاهزيتها من الناحية التقنية واللوجستية لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، غير أن تزايد الطعون القانونية المتبادلة بين المرشحين، خاصة حول أهلية بعض الأسماء البارزة، أدى إلى تعطيل البت في القائمة النهائية للمرشحين، وأربك جدول العملية بالكامل.

كما أن المشهد الأمني ظل هشًا، حيث سيطرت جماعات مسلحة على مراكز نفوذ متعددة، ولم تكن هناك ضمانات كافية لمنع التدخل أو الترهيب، أو حتى لتأمين عملية التصويت والفرز في المناطق الحساسة، وقد تزامن ذلك مع غياب رقابة قضائية محايدة تُشرف على الطعون والنزاعات الانتخابية، مما عزز الشكوك في نزاهة العملية المرتقبة، وفي ضوء هذه التعقيدات، أعلنت المفوضية في 22 ديسمبر 2021، أي قبل يومين فقط من الموعد المحدد للانتخابات، عن تعذر إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده، دون تحديد موعد بديل، ما شكّل ضربة قاسية لثقة المواطن الليبي في العملية الانتخابية كمدخل لحل الأزمة، وأعاد البلاد إلى المربع الأول من الجمود المؤسسي والانقسام.(1)

وقد بيّن هذا التعثر أن الأزمة الليبية ليست مجرد خلاف حول قوانين انتخابية، بل هي انعكاس لأزمة شرعية أعمق تتعلق بطبيعة السلطة القائمة وغياب المرجعية الدستورية الموحدة التي يمكن الاحتكام إليها. كما أظهر واقع الميدان أن أي عملية انتخابية لا يمكن أن تنجح في ظل استمرار السلاح خارج إطار الدولة، وتعدد مراكز القوة وتأثيرها المباشر في القرار السياسي والقضائي. وإلى جانب ذلك، كشفت المرحلة عن ضعف قدرة المؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات على مقاومة الضغوط المتضاربة من الأطراف المتنافسة، مما جعل المسار برمته رهين التوازنات الآنية أكثر من كونه استحقاقًا وطنيًا جامعًا. وهكذا أصبحت الانتخابات نفسها جزءًا من معادلة الصراع، بدل أن تكون وسيلة لإنهائه وإعادة بناء الثقة بين الليبيين.

لقد كشفت محاولات تنظيم الانتخابات بعد 2018 عن مفارقة جوهرية في الحالة الليبية، تتمثل في أن الدعوة إلى الانتخابات قد تُستخدم أحيانًا كآلية لإعادة إنتاج الصراع بدل أن تكون مدخلًا لتجاوزه، خاصة في ظل غياب توافق دستوري جامع، وانعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة، وضعف المؤسسات القضائية والأمنية القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بحياد وفعالية.

---

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. بيان حول تأجيل الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021، طرابلس، ليبيا، مسترجع من 2021) ,، 22 ديسمبر (مسترجع من https://hnec،ly

المبحث الثاني:

الأسباب السياسية والقانونية لفشل إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر 2021

تمهيد:

شكّلت الانتخابات العامة المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر 2021 محطة مفصلية في المسار السياسي الليبي، إذ كانت تُعدّ الحدث الأهم بعد سنوات من الانقسام المؤسسي والحروب المتكررة، وكان يُعوَّل عليها لإنهاء المرحلة الانتقالية وبناء شرعية جديدة قادرة على توحيد مؤسسات الدولة وفتح أفق للاستقرار السياسي، غير أن هذه الانتخابات التي حظيت بزخم محلي ودولي غير مسبوق، توقفت قبل أيام قليلة من موعدها، في مشهدٍ مثّل انعكاسًا صارخًا لتعقيدات الأزمة الليبية في أبعادها القانونية والسياسية والمؤسسية، فقد أظهر هذا التعثر حجم هشاشة البيئة القانونية والتنظيمية، وعمق الانقسام السياسي بين القوى المتنافسة، واستمرار غياب التوافق حول القواعد الحاكمة للمنافسة الانتخابية.

لقد انطلقت التحضيرات للانتخابات بدعم من المجتمع الدولي ومخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي، الذي حدّد خارطة طريق تقضي بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة كسبيل لإنهاء الانقسام، غير أن مرحلة التنفيذ سرعان ما كشفت عن **تصدّع التفاهمات السياسية** وتضارب المصالح بين الأطراف المتنازعة، حيث ظهرت الخلافات حول القاعدة الدستورية التي ستُنظم الانتخابات، وحول قانونَي الانتخابات الصادرين عن مجلس النواب دون توافق مع المجلس الأعلى للدولة، وهو ما فتح الباب أمام جدل واسع حول شرعيتهما، وخلق حالة من الازدواج القانوني أربكت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وأضعفت ثقة الفاعلين السياسيين في نزاهة العملية برمتها، كما تفاقم الجدل بشأن **شروط الترشح للرئاسة**، لا سيما ما يتعلق بمشاركة الشخصيات العسكرية والمسؤولين السابقين، مما أدّى إلى استقطاب حاد بين القوى السياسية والمناطقية، وجعل العملية الانتخابية نفسها محلّ صراع سياسي قبل أن تبدأ. [1]

إلى جانب ذلك، واجهت المفوضية العليا للانتخابات صعوبات لوجستية وتنظيمية بالغة التعقيد، من ضعف التنسيق مع الأجهزة التنفيذية والأمنية، إلى التهديدات الأمنية المباشرة التي طالت بعض المكاتب الانتخابية، مرورًا بتضارب القرارات القضائية المتعلقة بالطعون ضد المرشحين، ما أدّى في النهاية إلى استحالة إجراء الانتخابات في بيئة آمنة وقانونية مستقرة، وقد ترافق ذلك مع تراجع الدعم الشعبي، وغياب ضمانات دولية واضحة لتنفيذ النتائج، مما جعل قرار التأجيل في نهاية المطاف انعكاسًا حتميًا لتراكم أزمات بنيوية لم تُعالج في الوقت المناسب.

---

(1) مثنى عباس عبد الكاظم م. د، المفوضية العليا/المستقلة للانتخابات (العراق). مرجع سابق، ص101.

المطلب الأول: غياب قاعدة دستورية توافقية وازدواجية القوانين

أولًا: الإطار الدستوري الغامض والاختلال في المرجعيات القانونية

يُعد غياب قاعدة دستورية متوافق عليها بين الأطراف الليبية من أبرز العوامل البنيوية التي أدّت إلى فشل تنظيم الانتخابات العامة في موعدها المقرر في ديسمبر 2021، فقد ظلّ المسار الدستوري الليبي منذ عام 2011 رهينةً للتجاذبات السياسية، دون أن يتمكن من إنتاج وثيقة دستورية حاكمة تتمتع بالقبول الشعبي والنخبوي، أو أن تُشكّل مرجعية قانونية واضحة لتنظيم التداول السلمي على السلطة.

وقد برزت هذه الإشكالية بوضوح مع تعثر مشروع الدستور الذي أعدته الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والذي أُنجز في يوليو 2017، ثم أُحيل إلى مجلس النواب، لكنه لم يُعرض على الاستفتاء العام، بسبب خلافات حول مدى قانونية تشكيل الهيئة، وشبهات تتعلق بشرعية التصويت الداخلي عليها، إضافة إلى اعتراضات جوهرية من مكونات ليبية فاعلة، خاصة في مناطق الشرق والجنوب، التي رأت في المشروع تجاهلًا لمبدأ التوزيع العادل للثروات والسلطات(1).

في ظل هذه الخلافات لم يُعدّ أي دستور نافذ يُنظم العلاقة بين المؤسسات الانتقالية، أو يحدد شروط الترشح للرئاسة والبرلمان، أو يوضح طبيعة النظام السياسي، هل هو رئاسي أم مختلط، وبدلاً من ذلك، تم اللجوء إلى الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011، الذي تعرّض لسلسلة من التعديلات، أبرزها التعديل الحادي عشر الذي نتج عن ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، والذي نصّ على خارطة طريق مؤقتة تقود إلى الانتخابات، دون أن يحل الإشكال الجوهري المتمثل في غياب دستور دائم، وقد أفضى هذا الوضع إلى حالة من الفراغ الدستوري، تم ملؤها عبر قوانين متضاربة، صادرة أحيانًا من جهة واحدة دون توافق أو مشاورة، كما حدث حين أصدر مجلس النواب منفردًا قانوني الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سبتمبر 2021، وهو ما اعتبره المجلس الأعلى للدولة مخالفة صريحة للاتفاق السياسي المُوقع في الصخيرات عام 2015، الذي ينص على وجوب التشاور بين المجلسين حول القوانين

---

(1) اللجنة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي. مشروع الدستور الليبي لعام 2017، طرابلس، ليبيا: اللجنة التأسيسية، (2017، يوليو).

الجوهرية[1].

هذا الازدواج في المرجعية التشـــريعية، بين الإعلان الدســـتوري المعدل من جهة، ومخرجات الصـــخيرات، واتفاقات باريس، وبرلين، وجنيف من جهة ثانية، أحدث حالة من الغموض القانوني والارتباك المؤسـسـي، وأضـعف من قدرة مؤسـسـات الدولة – وعلى رأسـها المفوضــية الوطنية العليا للانتخابات – على إنفاذ إجراءات انتخابية تسـتند إلى إطار دسـتوري واضح ومقبول وطنيًا.

ثانيًا: ازدواجية القوانين الانتخابية وتداعياتها على العملية الانتخابية

إلى جانب غياب قاعدة دســـتورية توافقية، شـــكّلت ازدواجية القوانين الانتخابية بين الســـلطتين التشـــريعيتين في ليبيا – مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة – عقبة مركزية أمام تنظيم انتخابات نزيهة وشـفافة، إذ أدّى الانقسـام المؤسـسـي والتنازع على الشـرعية بين هذين الجســمين إلى تعطيل إصــدار تشــريعات انتخابية قائمة على التوافق، كما نصّ عليه الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات (2015)، الذي يمنح للمجلس الأعلى للدولة دورًا استشاريًا ملزمًا في المسائل ذات الطابع السيادي، وعلى رأسها القوانين الانتخابية[2].

غير أن مجلس النواب أقدم بشكل منفرد على إصدار قانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن انتخاب رئيس الدولة، ثم قانون رقم (2) لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب، دون أن يُجري أي تشـاور فعلي أو تنسـيق مؤسـسـي مع المجلس الأعلى للدولة، وقد برر مجلس النواب إجراءه باعتباره الســـلطة التشـــريعية المنتخبة، بينما اعتبر المجلس الأعلى أن هذه الخطوة تُعد انتهاكًا واضحًا للاتفاقات السياسية، مما زاد من حدة التوتر المؤسسي وعمّق أزمة الثقة بين الطرفين[3].

تجلت آثار هذه الازدواجية في بروز تفسـيرات متناقضـة للمواد القانونية الحاكمة للعملية الانتخـابيـة، مثـل عـدد الـدوائر، ونظـام الترشـــح، والطعون، والمواعيـد التنظيميـة، كمـا ظهرت اعتراضـات عديدة من القوى السياسية على ما اعتُبر "تفصـيلًا انتقائيًا" لبعض مواد قانون انتخاب

---

(1) ملتقى الحوار السـياسـي الليبي. التعديل الحادي عشـر على الإعلان الدسـتوري، جنيف، سـويسـرا: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مسترجع من ,(2021، فبراير)، ص 2.، مسترجع من org،unmissions،https://unsmil

(2) الأمم المتحدة – بعثة الدعم في ليبيا. الاتفاق السـياسـي الليبي – اتفاق الصـخيرات، طرابلس، ليبيا، مسـترجع من , (2015)، مسترجع من org،unmissions،https://unsmil

(3) مجلس النواب الليبي، قانون رقم 2 لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب، مرجع سابق، .(2021)

الرئيس، حيث أُدرجت بنود تسمح بترشح العسكريين ومزدوجي الجنسية مع اشتراط تعليق مهامهم فقط خلال الحملة الانتخابية، ما اعتبره خصـوم سياسـيون بأنه يُفصّـل لصـالح مرشـحين بعينهم، ويُقصي آخرين.

وقد ساهم هذا الاضطراب القانوني في زعزعة ثقة المواطنين في حياد العملية الانتخابية، حيث أصــبح يُنظر إلى التشــريعات المنظمة للانتخابات على أنها جزء من أدوات الصــراع السياسي، لا مرجعية نزيهة محايدة، كما أربك هذا التنازع القانوني عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي وجدت نفسها بين ضغوط تنفيذ القانون الصادر من مجلس النواب، ومطالبات أطراف أخرى باعتباره غير شرعي أو غير توافقي. (1)

وقد كشف هذا الوضع عن افتقار العملية السياسية إلى آليات ملزمة لضبط العلاقة بين السلطتين التشريعية والاستشارية، الأمر الذي جعل كل طرف يتصرف وفق تقديراته الخاصة دون وجود إطار حاكم يحدّ من تجاوز الصلاحيات. كما برز ضعف الضمانات الدستورية والقانونية الكفيلة بمنع استخدام التشريع كأداة للصراع السياسي، وهو ما أتاح المجال لتأويلات انتقائية زادت من حدة الاستقطاب. وإلى جانب ذلك، أظهر النزاع القانوني أن المؤسسات القائمة تفتقد لسلطة قضائية مستقلة قادرة على حسم الخلافات، مما جعل العملية الانتخابية رهينة التجاذبات السياسية بدل أن تكون آلية لتنظيمها. وفي ظل غياب الأســاس الدســتوري الموحد، تحوّل الخلاف حول القوانين الانتخابية إلى معركة جديدة حول الشرعية، عمّقت الانقسام بدل تجاوزه.

كما أدى غياب جهة قضــائية محايدة ومُعترف بها من الطرفين للفصــل في الطعون والنزاعات المتعلقة بالقوانين الانتخابية إلى إغلاق باب الحل القانوني، الأمر الذي أسهم في تأجيل الانتخابات، بعد أن أصبح من غير الممكن المضي في العملية وسط طعون متبادلة، وانقسامات حادة حول أحقية المرشحين ومشروعية الإجراءات.

يُظهر تحليل المشــهد الدســتوري والقانوني أن الانتخابات لا يمكن أن تؤتي ثمارها الســياســية إلا إذا انطلقت من أســاس قانوني جامع، ودســتور توافقي يُحدد بدقة العلاقة بين الســلطات، وشــروط الترشــح، وآليات الفصــل في المنازعات، وفي الحالة الليبية، فإن الفراغ الدسـتوري والتنازع التشـريعي لم يُنتجا فقط بيئة انتخابية هشّـة، بل أسّـسـا لحالة من الشـرعية المعلقة، التي تحوّلت إلى مدخل لتجدد الانقسام السياسي والمؤسسي.

---

(1) سمير عبدالقادر، دور الانتخابات في إنهاء النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجاً، مرجع سابق، (2023)، ص 34–50.

المطلب الثاني: التنافس بين الأطراف السياسية حول شروط الترشح والنتائج

أولًا: الصراع على شروط الترشح بوصفه امتدادًا للانقسام السياسي

تُعد مسألة شروط الترشح للانتخابات الرئاسية واحدة من أكثر النقاط الخلافية التي ساهمت بشكل مباشر في تعطيل الانتخابات العامة المقررة في ديسمبر 2021، فقد تحوّلت هذه المسألة من كونها إجراء قانونيًا فنيًا إلى أداة سياسية حساسة تُستخدم في الصراع على الشرعية والسلطة، خصوصًا في ظل غياب قاعدة دستورية متفق عليها، وافتقار القوانين الانتخابية للقبول المتبادل بين الأطراف الفاعلة.

وقد تمحور الخلاف حول أربعة شروط رئيسة للترشح للرئاسة أثارت جدلًا واسعًا:

1. حق العسكريين في الترشح دون تقديم استقالة مسبقة.
2. أهلية مزدوجي الجنسية لخوض الانتخابات.
3. الموقف من المرشحين المرتبطين بالنظام السابق.
4. الترشح في ظل تولّي مناصب تنفيذية حالية.

ففي الوقت الذي نصّ قانون رقم (1) لسنة 2021 الصادر عن مجلس النواب على السماح للعسكريين ومزدوجي الجنسية بالترشح، شريطة التوقف عن العمل مؤقتًا قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، فقد اعتبرت أطراف أخرى، مثل المجلس الأعلى للدولة، وبعض القوى الثورية والمجتمعية، أن هذه الصيغة تمثل إخلالًا بمبدأ تكافؤ الفرص، وفتحًا للباب أمام عسكرة السياسة وتسييس المؤسسة العسكرية(1).

وقد زادت حدة التوتر مع تقديم ثلاث شخصيات بارزة لملفات ترشحها للرئاسة: المشير خليفة حفتر، وسيف الإسلام القذافي، وعبد الحميد الدبيبة، وقد عكست هذه الترشيحات الانقسام العميق في المجتمع الليبي بين مؤيدين للتغيير الجذري، ومناصرين لعودة شخصيات من النظام السابق، ومطالبين بإقصاء من يتولون مناصب تنفيذية حالية أو يحملون صفات عسكرية، أدت هذه الخلافات إلى سلسلة من الطعون القضائية المتبادلة، حيث تم استبعاد بعض المرشحين ثم إعادتهم، في ظل تضارب الأحكام القضائية، وانقسام المؤسسات القضائية ذاتها بين الشرق والغرب، مما أضعف من مصداقية المرحلة وخلق حالة من الغموض القانوني والسياسي حول

(1) مجلس النواب الليبي، قانون رقم 2 لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب، مرجع سابق، .(2021)

القائمة النهائية للمرشحين، وهو ما وصفته بعض التقارير الدولية بـ"الفوضى القانونية المنظمة[1].

إلى جانب ذلك برزت اتهامات متبادلة بين الأطراف بشأن نوايا القبول بنتائج الانتخابات، حيث لم تُقدّم معظم القوى السياسية التزامًا واضحًا باحترام نتائج التصويت، لا سيما في حال فوز مرشح لا يحظى بقبول واسع داخل معسكر الخصم السياسي، وقد عكست هذه المواقف وجود قناعة ضمنية بأن العملية الانتخابية قد تتحول إلى نقطة اشتعال جديدة، بدل أن تكون وسيلة لتجسير الهوة بين الفرقاء.

ثانيًا: النزاع حول نتائج الانتخابات وتحديات تقبّل التداول السلمي للسلطة

لم يكن التنافس على شروط الترشح مجرد خلاف إجرائي، بل عكس انعدام الثقة العميق بين الأطراف السياسية الليبية، وهو ما انعكس لاحقًا في غياب أي التزام حقيقي ومعلن من القوى الفاعلة بقبول نتائج الانتخابات العامة، أياً كانت مخرجاتها، وقد مثّل هذا العامل تهديدًا مباشرًا لإجراء انتخابات ذات مصداقية، إذ إن أي عملية انتخابية لا تحظى بتوافق مسبق على احترام نتائجها تبقى معرضة للفشل أو الانهيار في لحظاتها الحاسمة.

ففي الشهور التي سبقت الموعد المقرر للانتخابات في ديسمبر 2021، لم يصدر عن أيٍّ من المرشحين البارزين أو التكتلات السياسية الكبرى تعهد صريح باحترام نتيجة الصندوق، بل على العكس، صدرت تصريحات متبادلة تشكك في أهلية المنافسين، وتلوّح بعدم الاعتراف بالنتائج إذا جاءت في غير صالح الطرف المعني، كما ظهرت دعوات مبكرة للطعن في شرعية العملية برمتها، بحجة غياب القاعدة الدستورية أو الانحياز في إعداد القوانين الانتخابية[2].

وقد ساهم هذا المناخ المشحون في إضعاف الثقة الشعبية بالمسار الانتخابي، حيث أصبح المواطن الليبي يدرك أن التصويت حتى لو جرى لن يُفضي بالضرورة إلى انتقال سلمي للسلطة، وبحسب تقارير منظمات محلية ودولية، فإن نسبة معتبرة من الناخبين المسجلين أعربوا عن مخاوفهم من عودة العنف بعد الانتخابات، خاصة إذا فاز مرشح ينتمي لمعسكر خصم لا يعترف بشرعيته الطرف الآخر، كما لعبت بعض الجماعات المسلحة، ذات الارتباط السياسي، دورًا في التلويح باستخدام القوة أو تعطيل مراكز الاقتراع، إذا جاءت النتائج غير مرضية لحلفائها

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. انتخابات الرئاسة الليبية: حالة تسجيل المرشحين والنزاعات القضائية، طرابلس، ليبيا، مسترجع من .(2021) ,، مسترجع من https://unsmil،unmissions،org

(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)، مرجع سابق، .(2022)

السـياسـيين، وقد تزامن ذلك مع غياب خطة أمنية موحدة لضـمان حماية العملية الانتخابية، في ظل انقســام وزارات الداخلية والدفاع، ما أثار تسـاؤلات حول إمكان تنفيذ عملية اقتراع في مناخ آمن ونزيه.

أضــف إلى ذلك أن آلية إدارة الطعون والاعتراضــات على النتائج كانت هي الأخرى موضـع شك، حيث لا توجد سلطة قضـائية موحدة ذات صـلاحيات معترف بها في عموم البلاد، فالمحاكم التي نظرت في الطعون كانت واقعة تحت نفوذ قوى متنازعة، ما جعل مخرجاتها محل طعن هي الأخرى، الأمر الذي عمّق الشـعور العام بعدم إمكانية الفصــل النزيه في النزاعات الانتخابية المحتملة.. (1)

وقد أظهر هذا كله أن الإشــكال لم يكن في القوانين وحدها، بل في غياب الحدّ الأدنى من الثقة السياسية المطلوبة للدخول في منافسة انتخابية سليمة. كما برزت مشكلة غياب الضامن الوطني القادر على إلزام الأطراف بقبول النتائج، في ظل تشتت المؤسسات وضعف سلطتها على الأرض. وزاد من تعقيد المشـهد غياب رؤية مشـتركة لمسـتقبل الدولة، ما جعل كل طرف يتوجس من فوز خصمه خشية إقصائه أو استبعاده مستقبلاً. وبالتالي، أصبحت العملية الانتخابية مرهونة بحســابات القوة لا بقواعد التداول الديمقراطي، وهو ما جعل فرص نجاحها في تلك المرحلة محدودة للغاية.

كل هذه المؤشرات أدت إلى تآكل التوافق السياسي المسبق الضروري لإجراء الانتخابات، وتحولت بيئة الانتخابات من فرصــة للحل إلى بيئة أزمة إضــافية، وهو ما دفع بعض المراقبين الدوليين إلى التحذير من أن أي انتخابات تُنظَّم في هذا السـياق المتوتر، دون ضـمانات حقيقية لاحترام نتائجها، قد تؤول إلى تجدد الصراع المسلح بدل إنهائه.

يتّضـح من هذا المطلب أن الفشـل في التوصـل إلى توافق حول شـروط الترشـح وآليات قبول النتائج لم يكن عرضيًا، بل يعكس أزمة ثقة هيكلية بين الأطراف الليبية، ويعبّر عن هشاشة البنية السياسية والمؤسسية التي تؤطر العملية الانتخابية، كما أن الانتخابات، في غياب ضمانات حقيقية للتداول السـلمي للسـلطة، قد تتحول إلى مدخل لانقسـام جديد بدل أن تكون أداة لتسـويته، مما يبرز أهمية التأسيس القانوني والسياسي للقبول المتبادل قبل أي اقتراع وطني قادم.

---

(1) فوزي عبد الرحمن عبدالله، الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، (2017)، ص 41.

المطلب الثالث: الإخفاقات الإدارية واللوجستية في الإعداد والتنفيذ

أولًا: القصور في الجاهزية الفنية والتنظيمية للمفوضية العليا للانتخابات

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال عام 2021 للإعداد للانتخابات العامة، فإن العملية برمتها واجهت تحديات إدارية ولوجستية معقدة أثرت بشكل مباشر على قدرتها على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وقد كشفت هذه التحديات عن حدود البنية المؤسسية للدولة الليبية، التي لا تزال هشّة بعد عقد من الصراع والانقسام، وتفتقر إلى الأدوات اللازمة لإدارة استحقاق وطني بهذا الحجم.

فمن الناحية الفنية أعلنت المفوضية في أكثر من مناسبة عن جاهزيتها لإجراء الانتخابات، خاصة بعد تسجيل أكثر من 2. 8مليون ناخب، وتوزيع بطاقات الناخبين على مختلف المناطق، إلا أن واقع الحال أظهر تأخرًا كبيرًا في استكمال الترتيبات النهائية، خصوصًا ما يتعلق بالقوائم النهائية للمرشحين، وإجراءات الطعون، وطباعة أوراق الاقتراع، وتوزيع المعدات إلى مراكز الاقتراع البالغ عددها أكثر من 2,000 مركز [1].

وقد أتى هذا التأخر في ظل افتقار المفوضية إلى منظومة تشريعية واضحة ومستقرة تحكم عملها، إذ إن القوانين الانتخابية صدرت متأخرة ومحل نزاع، كما لم تُمنح المفوضية الصلاحيات الكافية للفصل في النزاعات القانونية المتعلقة بالمرشحين، ما أدى إلى تراكم الطعون والاستئنافات القضائية في ظل غياب جدول زمني واقعي يسمح بمعالجتها قبل يوم الاقتراع، من جانب آخر، واجهت المفوضية صعوبات حقيقية في توفير بيئة آمنة لتنظيم الانتخابات، في ظل غياب وزارة داخلية موحدة، وانقسام المؤسسات الأمنية، وتعدد الجهات المسلحة التي تسيطر على مناطق واسعة من البلاد، ما جعل المفوضية عاجزة عن ضمان سلامة موظفيها، أو تأمين مراكز الاقتراع، أو منع حالات التهديد والتخويف التي وُثقت في بعض المناطق[2].

وقد ساهم أيضًا ضعف التنسيق بين المفوضية والجهات التنفيذية، وعلى رأسها حكومة الوحدة الوطنية، في إرباك الجدول الزمني والتحضيري للعملية، فبينما حمّلت بعض الأطراف

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 55.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 354.

المفوضـية مسـؤولية التأجيل، أشـارت تقارير أخرى إلى أن الحكومة لم توفر الدعم المالي الكافي في الوقت المناســب، ولم تفعّل الآليات الأمنية والإدارية الداعمة للعملية الانتخابية كما هو متفق عليه في خارطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف.

ثانيًا: التحديات الميدانية والهيكلية في الإعداد والتنفيذ

إلى جانب القصـــور التشـــريعي والفني، واجهت العملية الانتخابية في ليبيا نهاية عام 2021 مشكلات ميدانية وهيكلية معقّدة، كشفت عن مدى هشاشـة البنية الإدارية للدولة، خاصـة في ظل انقسام السلطات وتعدد مراكز القرار، وهو ما جعل إجراء انتخابات وطنية شاملة أمرًا بالغ الصعوبة من الناحية اللوجستية.

فمن جهة أولى عانت المفوضـــية من ضـــعف البنية التحتية الانتخابية في العديد من المناطق، خصـوصًـا تلك الواقعة خارج السـيطرة الفعلية للدولة، أو التي تخضـع لنفوذ جماعات مسـلحة، فقد وثّقت تقارير محلية ودولية تعرض موظفين في بعض مراكز تسـجيل الناخبين إلى تهديدات مباشـــرة، وتعرّض بعض المقار إلى أعمال تخريب، فضـــلًا عن ضـــعف شـــبكات الاتصـالات والانترنت في مناطق عدة، ما أثر على دقة تحديث السـجلات وضـمان سـلاسـة نقل المعلومات(1).

كما مثّلت الطعون القضـــائية المتبادلة بين المرشـــحين واحدة من أكثر مظاهر الإرباك، حيث استُخدمت كأداة ضغط سياسي، وبلغت في بعض الأحيان حدود النزاع العنيف بين أنصار المرشـحين، وقد أظهرت الأزمة وجود قصـور مؤسـسـي في هيكلة القضـاء الانتخابي، إذ لم تكن هناك جهة قضـــائية موحدة ذات صـــلاحية حصـــرية للبت في النزاعات الانتخابية، بل توزعت الاختصـاصـات بين دوائر قضـائية تابعة لأنظمة قانونية مختلفة، بعضـها في طرابلس وبعضـها الآخر في بنغازي، مما أفرز أحكامًا متناقضـة بشـأن أهلية مرشـحين بارزين، يضـاف إلى ذلك أن المفوضية لم تكن تمتلك خطة متكاملة لإدارة الأزمات الانتخابية، سواء على المستوى القانوني أو الإعلامي أو الميداني، وهو ما أدى إلى ارتباك ملحوظ في ردود الفعل الرســمية عقب تصـــاعد الخلافات السياسية، ومع اقتراب موعد الاقتراع، فلم تُصـدر المفوضـية جدولًا زمنيًا بديلاً أو خطة طوارئ تُمكّنها من احتواء الأزمة، ما جعل إعلانها عن تأجيل الانتخابات في 22 ديسمبر 2021

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)، مرجع سابق، .(2022)

يبدو مفاجئًا وغير مبرر تنظيميًا في نظر بعض الأطراف[1].

من الناحية الاتصالية واجهت المفوضية أيضًا نقصًا في التواصل المؤسسي المنظّم مع الناخبين، وغياب برامج توعوية شاملة حول مجريات العملية الانتخابية، مما أدى إلى تزايد الارتباك الشعبي إزاء القوانين، والمواعيد، ومتطلبات التصويت، خاصة في المناطق الريفية والنائية، الأمر الذي أضعف التعبئة الشعبية، وساهم في تراجع الثقة العامة بالمسار ككل.

يكشف فشل تنظيم الانتخابات في ديسمبر 2021 أن العملية الانتخابية ليست مسألة قانونية أو سياسية فحسب، بل هي كذلك مسألة إدارية ولوجستية مركّبة، تتطلب مؤسسات قوية، وموارد بشرية وتقنية، وبنية تحتية موحدة، وقد أظهرت التجربة الليبية أن غياب هذه الشروط، في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي، يُفضي حتمًا إلى تعثّر أي محاولة لتنظيم استحقاق انتخابي ذي مصداقية، وعليه، فإن إصلاح البنية الإدارية وتوحيد المؤسسات تُمثّل شرطًا أساسيًا لأي عملية انتخابية مستقبلية ناجحة.

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 100.

المبحث الثالث:

مدى إسهام الانتخابات الجزئية والمحلية في معالجة الانقسام

تمهيد:

في ظل تعثر المسار الانتخابي الوطني في ليبيا بسبب غياب التوافق السياسي والانقسام المؤسسي، برزت الانتخابات الجزئية والمحلية بوصفها آلية بديلة لإدارة الشأن العام واستعادة الحد الأدنى من الشرعية الإدارية في المدن والمناطق الليبية، فمنذ عام 2013، شهدت ليبيا تنظيم عدد من الانتخابات على مستوى المجالس البلدية، أُجريت بعضها بإشراف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وبعضها الآخر تحت إدارة اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، وبدعم فني من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية خاصة في سياق الانقسام الوطني، باعتبارها واحدة من الأدوات القليلة القادرة على الحفاظ على تماسك مؤسسات الدولة المحلية وسط انهيار المركز وتعدد السلطات التشريعية والتنفيذية.

لقد انطلقت فكرة الانتخابات البلدية من قناعة بأن الشرعية المحلية يمكن أن تشكّل نواة لبناء شرعية وطنية مستقبلية، وأن تمكين المجالس المنتخبة محليًا من إدارة الخدمات العامة قد يُسهم في تخفيف حدة الاستقطاب السياسي، وإعادة الثقة التدريجية بين المواطن والدولة، لذلك، جرى الترويج لهذه الانتخابات في فترات مختلفة باعتبارها مخرجًا عمليًا من الجمود السياسي، ووسيلة لتعزيز اللامركزية، وتحقيق قدر من المشاركة المجتمعية في ظل غياب الحلول السياسية الكبرى، غير أن هذه التجارب واجهت تحديات متعددة تمثلت في محدودية الصلاحيات الممنوحة لتلك المجالس، وضعف التمويل، وتضارب الاختصاصات بين المؤسسات المركزية والبلدية، فضلًا عن استمرار الانقسام الإداري بين حكومتين وهيئتين تشريعيتين تتنازعان الاعتراف القانوني بالمخرجات المحلية. [1]

وقد أسهمت الظروف الأمنية غير المستقرة، وتفاوت الدعم الدولي، وتعدد الأطر القانونية المنظمة، في جعل هذه الانتخابات، **محدود التأثير في بنية الأزمة السياسية الوطنية**، ففي بعض المناطق، مثل مصراتة وسبها والزاوية، نجحت المجالس البلدية المنتخبة في تقديم خدمات ملموسة وتعزيز المشاركة المجتمعية، بينما في مناطق أخرى فشلت الانتخابات في الصمود أمام الانقسامات المسلحة أو تم تعطيل نتائجها لأسباب سياسية، كما أثبتت التجربة أن استمرار الانقسام المؤسسي الوطني يحدّ من قدرة هذه المجالس على القيام بدورها الفعلي، لأن شرعيتها المحلية لا تجد غطاءً قانونيًا أو سياسيًا واضحًا من السلطة المركزية المنقسمة.

---

(1) عبد الحميد الطشاني، الدولة الليبية بعد 2011: تحديات الانتقال السياسي، مرجع سابق، (2020)، ص 62.

المطلب الأول: تحليل نتائج الانتخابات البلدية والمحلية بعد 2013

أولًا: السياقات القانونية والتنظيمية لإجراء الانتخابات المحلية

أتت تجربة الانتخابات البلدية في ليبيا بعد عام 2013 في إطار سعي الدولة إلى إعادة بناء مؤسساتها من القاعدة المحلية، وسط تعثّر المسارات السياسية المركزية واستمرار النزاع حول السلطة التشريعية والتنفيذية في العاصمة طرابلس والشرق الليبي، وفي ظل غياب حكومة مركزية موحدة بعد 2014، اكتسبت المجالس البلدية المنتخبة أهمية متزايدة بوصفها أدوات إدارية وسياسية محلية، تتيح الحد الأدنى من تقديم الخدمات وإدارة الشأن العام.(1)

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (160) لسنة 2013 بإنشاء اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، وهي هيئة مستقلة عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، عهد إليها تنظيم الانتخابات المحلية في البلديات المنشأة حديثًا بموجب القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، وقد تضمن هذا القانون تقسيم ليبيا إلى عدد من البلديات، وإقرار مبدأ اللامركزية الإدارية، وتكليف المجالس البلدية المنتخبة بإدارة الخدمات العامة محليًا(2).

أُجريت أولى الانتخابات البلدية بين عامي 2013 و2014، وشملت أكثر من 90 بلدية في مختلف أنحاء البلاد، وقد شهدت هذه العملية مشاركة نسبية مقبولة، رغم ضعف التوعية الانتخابية، وصعوبة الوصول إلى مراكز الاقتراع في بعض المناطق، نتيجة الظروف الأمنية المتدهورة، وكانت هذه الانتخابات بمثابة اختبار مبكر لمدى استعداد الدولة لتنظيم اقتراعات جزئية في بيئة غير مستقرة، وتمثّل أول تجربة مباشرة للمواطن الليبي في اختيار ممثليه المحليين منذ عقود، وقد توزعت عملية الإشراف على الانتخابات البلدية لاحقًا بين اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، خاصة بعد انقسام المؤسسات بعد 2014، حيث قامت كل جهة بإجراء اقتراعات في مناطق نفوذها، وهو ما أدّى إلى تفاوت في الإجراءات التنظيمية والجدول الزمني للعملية الانتخابية، بل وتكررت حالات التجديد للمجالس في بعض البلديات بينما بقيت أخرى دون اقتراع لأعوام، مما خلق حالة من عدم التوازن بين

---

(1) اللجنة المركزية للانتخابات البلدية. قرار رقم 160 لسنة 2013 بإعتماد الأسس والضوابط لإجراء انتخابات المجالس البلدية، طرابلس، ليبيا، (2013)، ص 15.

(2) اللجنة المركزية للانتخابات البلدية، قرار رقم 160 لسنة 2013 بإعتماد الأسس والضوابط لإجراء انتخابات المجالس البلدية، مرجع سابق، (2013)، ص 17.

البلديات من حيث التمثيل والشـــرعية، ومع اســـتمرار هذا النمط الانتخابي، جرت عدة جولات انتخابية بلدية جديدة في عدد من المدن بين 2018 و2021، كان أبرزها في: الزاوية، مصـــراتة، زليتن، بني وليد، أوباري، ســبها، وعدد من البلديات الشــرقية والغربية، ومع ذلك، فإن ضـــعف التغطية الإعلامية، وتدني نســـب المشـــاركة في بعض المناطق، جعل الأثر الســـياســـي لهذه الانتخابات محدودًا بالمقارنة مع وزنها الإداري المحلي(1).

ثانيًا: تحليل النتائج السياسية والتمثيلية للانتخابات المحلية

أفرزت الانتخابات البلدية التي أُجريت بعد 2013 في ليبيا نتائج متباينة من حيث الطابع الســـياســـي والتمثيل المجتمعي، فقد غلب على تركيبة المجالس البلدية طابع التمثيل المحلي المجتمعي المســتقل، بينما كان الحضــور الحزبي والإيديولوجي ضــعيفًا بشــكل ملحوظ، وهو ما يُعزى إلى انعدام الثقة الشعبية في الأحزاب السياسية نتيجة التجربة السلبية في المؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب لاحقًا، إضافة إلى ضعف بنية الأحزاب ذاتها على المستوى المحلي.

في غالبية البلديات، سُجّلت نسـبة مرتفعة من الفائزين من الشـخصـيات المسـتقلة، ذات الخلفيات المهنية أو الاجتماعية أو الشــبابية، ما منح المجالس البلدية صــبغة مهنية إدارية أكثر منها سياسية، وهو ما اعتُبر في بعض الأوساط إيجابيًا، نظرًا لكونه أبعدها نسبيًا عن الاستقطاب الوطني الحاد، ومع ذلك، فإن غياب الأطر السياسية الواضـحة حال دون بلورة رؤى موحدة لإدارة شـــؤون البلديات، وأدى إلى تفاوت كبير في الأداء بين مجلس وآخر بحســـب القدرات الفردية للأعضاء والظروف المحلية المحيطة.

كما لوحظ من خلال نتائج هذه الانتخابات وجود فوارق جغرافية واضـــحة في أنماط التصـويت والترشـح، فقد كانت المدن الكبرى مثل مصـراتة وزليتن وسـبها أكثر انتظامًا من حيث نسـب المشـاركة والتنظيم، مقارنةً بمناطق أخرى شـهدت مقاطعة، أو ضـعفًا لوجسـتيًا، أو عراقيل أمنية مثل بنغازي وســرت ودرنة، خاصـــة خلال فترات النزاع المســلح، ونتيجة لذلك، فإن بعض المجالس تم انتخابها وفق شـــروط ملائمة نســـبيًا، في حين بقيت أخرى تحت إدارة "مكلفين" أو "مجالس تســيير أعمال "دون شــرعية انتخابية، مما انعكس ســلبًا على مبدأ تكافؤ الفرص في

---

(1) اللجنة المركزية للانتخابات البلدية، قرار رقم 160 لسنة 2013 بإعتماد الأسس والضوابط لإجراء انتخابات المجالس البلدية، مرجع سابق، (2013)، ص 21.

التمثيل المحلي[1].

أما من حيث التمثيل النوعي، فقد أظهرت بعض المجالس تطورًا نسبيًا في تمثيل المرأة والشباب، نتيجة اعتماد نظام "الكوتا" في بعض البلديات، أو تبني شروط تفضيلية لصالح الفئات المهمشة، غير أن هذه النسب بقيت محدودة ومتواضعة مقارنةً بالطموحات المعلنة في استراتيجيات اللامركزية التي نص عليها القانون رقم (59) لسنة 2012[2].

كما أن الاستمرارية الزمنية لهذه المجالس واجهت تحديات قانونية وإدارية، فعدد كبير منها تجاوزت ولايته القانونية دون تنظيم انتخابات جديدة، إما بسبب غياب الميزانيات، أو لأسباب أمنية، أو نتيجة الانقسام السياسي بين المؤسسات المشرفة، وأدى ذلك إلى ضعف شرعية بعض المجالس القائمة، وفقدان ثقة المواطنين بفاعليتها، وهو ما أضعف أثرها كأداة من أدوات الحكم المحلي الديمقراطي[3].

يتضح من استعراض نتائج الانتخابات المحلية في ليبيا أن هذه التجارب، رغم رمزيتها في ترسيخ مبدأ الاقتراع الشعبي، عانت من اختلالات تمثيلية وإدارية تحدّ من فعاليتها في إحداث تحول جوهري في المسار السياسي العام، كما أن طبيعة النتائج، التي غلب عليها الطابع المستقل والمهني، تعكس حالة من الانفصال بين المستويات المحلية والوطنية، ما يعزز الحاجة إلى استراتيجية وطنية لتوحيد البنى المحلية ضمن إطار مؤسسي متماسك.

---

(1) سمير أحمد سنان. الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011، (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت)، (2021)، ص 63.

(2) محفوظ علي تواتي. إشكاليات تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا: دراسة تحليلية للقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية ولوائحه التنفيذية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة، 1، (2020)، ص 591.

(3) اللجنة المركزية للانتخابات البلدية، قرار رقم 160 لسنة 2013 بإعتماد الأسس والضوابط لإجراء انتخابات المجالس البلدية، مرجع سابق، (2013)، ص 21.

المطلب الثاني: دور المجالس البلدية المنتخبة في تخفيف حدة الانقسام

أولًا: المجالس البلدية كأطر إدارية بديلة في ظل انقسام الدولة

في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي الذي شهدته ليبيا منذ عام 2014، برزت المجالس البلدية المنتخبة بوصفها أحد البدائل الإدارية القليلة المتاحة لتقديم الخدمات العامة، خاصة في غياب حكومة مركزية موحدة، وتفكك الوزارات التنفيذية، وازدواج السلطة بين الشرق والغرب، وقد منح ذلك هذه المجالس، في بعض المناطق، دورًا وظيفيًا يتجاوز اختصاصاتها المحلية التقليدية، وجعلها تمارس أدوارًا جزئية في إدارة المرافق، وتحقيق الاستقرار، واحتواء النزاعات الأهلية المحدودة.

لقد تمكّنت العديد من المجالس البلدية، رغم ضعف إمكاناتها، من إعادة تشغيل المرافق الخدمية الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والنظافة، وتسجيل السكان، وهو ما أسهم في تخفيف حدة التوتر المجتمعي في عدد من المدن، لا سيما تلك التي لم تكن ساحة مباشرة للصراع المسلح، مثل زليتن والزاوية ومصراتة وغريان، وقد لاقت هذه الجهود دعمًا محدودًا من المنظمات الدولية، خاصة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، من خلال برامج تعزيز الحوكمة المحلية[1].

كما ساعد وجود مجالس بلدية منتخبة في تعزيز شكل من أشكال التمثيل المحلي التوافقي، خاصة في المدن التي تتمتع بنسيج اجتماعي معقد، أو التي شهدت توترات قبلية أو جهوية في أعقاب الثورة، ففي سبها وأوباري وغدامس، مثلًا، لعبت المجالس المنتخبة دورًا في تنظيم الحوار المحلي، والتواصل مع الأطراف المجتمعية المختلفة، وطرح مبادرات تهدف إلى تهدئة التوترات، وهو ما اعتُبر مساهمة غير مباشرة في الحد من الانقسام العمودي بين المكونات الليبية، إضافة إلى ذلك استطاعت بعض المجالس البلدية أن تُشكّل حلقة وصل بين المجتمعات المحلية والمؤسسات المركزية المتنازعة، من خلال المطالبة بتخصيصات مالية، أو التنسيق حول مشاريع خدمية، أو حتى القيام بدور الوسيط مع المنظمات الدولية الإنسانية، وقد منحها هذا الدور طابعًا سياسيًا ضمنيًا، رغم أنها ليست مؤسسات ذات طابع تشريعي أو سيادي، لكنها

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) تقرير دعم الحوكمة المحلية في ليبيا: بناء قدرات البلديات وتحسين الخدمات العامة، طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، (2024)، ص 9.

وُضعت موضوعيًا في موقع يتطلب منها ملء جزء من الفراغ المؤسسي الذي أفرزه الانقسام[1].

ثانيًا: التحديات والقيود التي حدّت من دور المجالس البلدية في تخفيف الانقسام

رغم ما أظهرته بعض المجالس البلدية المنتخبة من أدوار محلية إيجابية في إدارة الشأن العام ضمن بيئات منقسمة سياسيًا، فإن قدرتها الفعلية على التأثير في الانقسام الوطني ظلت محدودة للغاية، نتيجة جملة من التحديات المؤسسية والسياسية والمالية التي جعلت من هذه المجالس كيانات شبه معطلة في الكثير من السياقات.

أول هذه التحديات تمثل في ضعف استقلالية المجالس البلدية، سواء من حيث التمويل أو القرار الإداري، فبموجب القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، فإن البلديات تُعتبر وحدات إدارية تابعة للسلطة التنفيذية، وتعتمد بشكل كلي على المخصصات المالية المحوّلة من الحكومة المركزية، التي بدورها كانت منقسمة بين سلطتين متوازيتين: حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، والحكومة المؤقتة في البيضاء[2]، وقد أدّى هذا الوضع إلى تسييس عمليات تحويل الأموال، حيث حصلت بلديات على دعم مالي منتظم، بينما حُرمت أخرى لأسباب تتعلق بالاصطفاف السياسي أو الجغرافي.

من جهة ثانية واجهت المجالس البلدية ضغوطًا سياسية متزايدة من قبل الجماعات المسلحة والنخب المحلية، التي سعت في كثير من الأحيان إلى التأثير على قراراتها، أو تقويض استقلالها، أو استغلالها كأدوات للنفوذ المحلي، وقد أدى ذلك إلى استقالة أو إقالة عدد من عمداء البلديات تحت الضغط، أو بفعل صراعات محلية على التمثيل أو الصلاحيات، كما حدث في بلديات مثل ترهونة والزاوية وسرت.

كما أن تعدد الجهات المشرفة على العملية البلدية، بين وزارة الحكم المحلي، واللجنة المركزية لانتخابات المجالس، والمجالس الرئاسية أو الحكومية المتعاقبة، أدى إلى تداخل الصلاحيات وغموض الإطار القانوني المنظم للعمل، مما قلل من فعالية المجالس المنتخبة، وخلق حالة من الإرباك الإداري، لا سيما في البلديات التي لم يتم تجديد مجالسها لسنوات طويلة،

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. [وثيقة غير معنونة بشكل كافٍ]، (2018)، ص 10.

(2) محفوظ علي تواتي، إشكاليات تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا: دراسة تحليلية للقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية ولوائحه التنفيذية، مرجع سابق، (2020)، ص 605.

أو التي تعرّضت مجالسها للطعن أو الإلغاء دون إجراء بدائل انتخابية[1].

في المقابل استطاعت بعض البلديات، مثل بلدية مصراتة وبلدية زليتن وبلدية غريان، أن تُحقق نسبيًا نجاحات إدارية ملحوظة في إدارة الخدمات وتحقيق الاستقرار المحلي، مستفيدة من درجة عالية من التنظيم الداخلي، وانسجام النخب المحلية، والدعم الدولي التقني، في حين تعثّرت بلديات أخرى في أداء وظائفها الأساسية، بل تحولت في بعض الأحيان إلى بؤر لتجدد الصراع الأهلي أو المناكفات بين التشكيلات المسلحة، وبالنظر إلى السياق العام، فإن تجربة المجالس البلدية لم تتمكن على أهميتها من خلق بيئة حوكمة محلية قادرة على التأثير في الانقسام السياسي الوطني، بل بقيت إلى حد بعيد رهينة الإكراهات المركزية، ومحدودية الصلاحيات، وانعدام التنسيق بين مستويات الحكم، الأمر الذي جعل مساهمتها في مسار التسوية السياسية محصورة ضمن النطاق الإداري المحلي فحسب.[2]

رغم أن الانتخابات المحلية في ليبيا مثّلت مبادرة نوعية لتكريس مبدأ اللامركزية والتمثيل المحلي، فإن المجالس البلدية المنتخبة ظلت أدوات خدمية ضعيفة التأثير في البنية السياسية المنقسمة، وقد حال غياب الإطار المؤسسي الداعم، واستمرار الانقسام الوطني، دون تحول هذه المجالس إلى رافعة وطنية للتماسك أو التوحيد المؤسسي، مما يستدعي إعادة نظر شاملة في علاقة المركز بالهياكل المحلية ضمن مشروع الإصلاح السياسي والإداري في الدولة الليبية.

(1) فوزي عبد الرحمن عبدالله، الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، مرجع سابق، (2017)، ص 46.

(2) محفوظ علي تواتي، إشكاليات تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا: دراسة تحليلية للقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية ولوائحه التنفيذية، مرجع سابق، (2020)، ص 594.

المطلب الثالث: حدود تأثير الانتخابات الجزئية على مستوى الشرعية الوطنية

أولًا: ضعف الانتقال من الشرعية المحلية إلى الشرعية الوطنية

رغم الإنجاز الجزئي الذي حققته الانتخابات المحلية في ليبيا على مستوى إعادة بناء تمثيل مؤسسي في البلديات، فإن أثرها في تكوين شرعية وطنية بديلة أو داعمة لمسار التوحيد السياسي بقي محدودًا، فبحسب الأدبيات السياسية، فإن نجاح الانتخابات الجزئية في بناء شرعية شاملة يتطلب توافر بيئة دستورية موحدة، وسلطة مركزية قادرة على الاستيعاب المؤسسي لمخرجات التمثيل المحلي، وهي شروط لم تكن متوافرة في الحالة الليبية خلال السنوات التي أعقبت 2014.

في واقع الحال ظلّت المجالس البلدية المنتخبة كيانات ذات وظيفة إدارية لا سيادية، ولم تُمنح صلاحيات سياسية أو دستورية يمكنها من خلالها التأثير في رسم السياسات العامة أو المشاركة في اتخاذ القرار الوطني، وعليه، فإن تمثيلها اقتصر على المستوى الخدمي والتنظيمي، بينما بقيت خارطة الشرعية الوطنية محتكرة بين مؤسسات منقسمة ومتنازعة، مثل مجلس النواب في طبرق، والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس، والحكومات التنفيذية المتعاقبة(1).

ومن ناحية سياسية لم تتبلور آلية فعالة لربط المجالس البلدية المنتخبة بمشروع وطني موحد للشرعية، ولم تُشارك هذه المجالس كمكونات فاعلة في الحوارات السياسية التي رعيت من قبل الأمم المتحدة، مثل حوار الصخيرات (2015)، أو مؤتمر باريس (2018)، أو ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف (2020)، وقد شكّل هذا إقصاءً عمليًا للهياكل المحلية المنتخبة من صناعة القرار الوطني، وأضعف من قدرتها على تمثيل الشارع المحلي في دوائر التفاوض السياسي.

كما أن الانتخابات الجزئية بطبيعتها المحدودة جغرافيًا وزمنيًا، لم تكن قادرة على توليد زخم سياسي وطني كافٍ لإحداث تغيير في معادلة الصراع أو بناء سلطة ذات قاعدة تمثيلية واسعة، بل إن الطابع اللامركزي المفرط للمجالس، وغياب التنسيق بينها، جعل منها كيانات متناثرة، تختلف في مستوى الأداء والشرعية والتوجهات، ولا تعبّر عن وحدة سياسية أو إدارية

---

(1) محفوظ علي تواتي، إشكاليات تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا: دراسة تحليلية للقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن الإدارة المحلية ولوائحه التنفيذية، مرجع سابق، (2020)، ص 592.

يُمكن البناء عليها لتجاوز حالة الانقسام العمودي في بنية الدولة.

ثانيًا: محدودية المشاركة والتمثيل السياسي وانعكاسها على الشرعية

أحد أبرز المؤشـرات على محدودية تأثير الانتخابات الجزئية على مسـتوى الشـرعية الوطنية في ليبيا هو ضـعف المشـاركة الشـعبية في هذه الاسـتحقاقات، سـواء من حيث تسـجيل الناخبين، أو الإقبال الفعلي على التصـويت، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من اللجنة المركزية والمفوضـية الوطنية العليا للانتخابات في بعض المناطق، إلا أن نسـب المشـاركة تراوحت بين 15% و30% في العديد من البلديات، وهو ما يعكس ضـعف الحماس الشـعبي تجاه هذه الانتخابات كمصدر للشرعية السياسية(1).

تُعزى هذه النسب المتدنية جزئيًا إلى حالة الإحباط العام من فعالية المؤسسات المنتخبة في تحسين الأوضاع المعيشية أو إحداث تغيير ملموس، وجزئيًا إلى غياب التوعية الكافية بشأن أهمية المجالس البلدية، بالإضـافة إلى المخاوف الأمنية، خاصـة في المناطق التي شـهدت مواجهات مسـلحة أو خاضـعة لنفوذ جماعات مسـلحة، وبذلك، فإن القاعدة التمثيلية لهذه الانتخابات ظلت ضـيقة، ولم تشـكل رصـيدًا سـياسـيًا كافيًا يمكن البناء عليه لتوسـيع الشـرعية السياسية على مستوى الدولة.

من جهـة أخرى افتقـدت الحملات الانتخـابيـة المحليـة في غـالـب الأحيـان، إلى البعـد السياسي الوطني، إذ ركّز المرشحون على قضايا خدمية محلية، دون تقديم برامج تتصل بمستقبل النظام السياسـي، أو معالجة الانقسام الوطني، أو تصـور واضـح لموقع المجالس ضـمن منظومة الدولة، كما أن انعدام الارتباط التنظيمي بين المجالس البلدية، وغياب اتحاد موحد لها أو تمثيل رسـمي على المسـتوى الوطني، أضـعف من تأثيرها الجماعي، وجعلها غير قادرة على صـياغة خطاب شرعي موحّد يعبر عن رؤى الشارع المحلي تجاه الأزمة السياسية(2).

وتُظهر المقارنة مع نماذج دولية أخرى أن الانتخابات المحلية يمكن أن تلعب دورًا داعمًا لبناء الشـرعية الوطنية إذا ما جرى تنظيمها في إطار دسـتوري واضـح، وضـمن منظومة حكم

---

(1) مزران، كريم؛ وميلر، إيثان .الوعد ـــوحدوده ـــفي تحقيق الاسـتقرار عبر الحوكمة المحلية في ليبيا .مجلة دراسـات شمال إفريقيا، المجلد 22، العدد 3، (2017م)، ص 818.

(2) مزران، كريم؛ وميلر، إيثان .الوعد ـــوحدوده ـــفي تحقيق الاسـتقرار عبر الحوكمة المحلية في ليبيا، مرجع سـابق، (2017م)، ص 821.

لامركزي متماسكة، تسمح بتمثيل حقيقي للمجالس المحلية في مؤسسات الدولة المركزية، لكن في الحالة الليبية، فإن هذه الانتخابات أُجريت في بيئة دستورية مؤقتة ومجزأة، تفتقر إلى آليات الإدماج المؤسسي، ما جعلها غير قادرة على تجاوز وظيفتها الإدارية المحدودة.

يُضاف إلى ذلك أن السلطات التشريعية والتنفيذية القائمة لم تعترف بشكل جدي بالمجالس المحلية كشركاء في الحكم أو كجزء من عملية إنتاج القرار السياسي، بل جرى التعامل معها غالبًا كمجرد أدوات لتنفيذ سياسات محلية دون إشراكها في تحديد الأولويات أو التفاوض على الموازنات أو وضع الخطط التنموية، وقد أسهم هذا النهج في الحد من فعاليتها، وحصرها ضمن نطاق خدماتي ضيق، لا يساهم فعليًا في بناء شرعية سياسية أوسع.

تُظهر التجربة الليبية أن الانتخابات الجزئية والمحلية، رغم رمزيتها الديمقراطية، لا يمكنها أن تؤدي دورًا حاسمًا في بناء الشرعية الوطنية، ما لم تُربط ضمن منظومة سياسية دستورية جامعة، وتُعزز بصلاحيات حقيقية، وتُدرج ضمن مشروع وطني متكامل لإعادة بناء الدولة، وفي غياب هذا الربط، تظل هذه الانتخابات مجرد مبادرات محلية محدودة الأثر، لا ترقى إلى مستوى معالجة الانقسام أو إعادة تأسيس سلطة شرعية موحدة في البلاد.

الفصل الرابع:
الانتخابات كآلية لإنهاء الأزمة رؤية تحليلية مستقبلية

المبحث الأول: فرص وتحديات تنظيم الانتخابات العامة في ليبيا

المبحث الثاني: الانتخابات كأداة لإعادة بناء الشرعية وإنهاء الانقسام

المبحث الثالث: مقترحات لضمان نجاح الانتخابات كمدخل للحل السياسي

تمهيد

بعد تتبّع المسار الانتخابي في ليبيا منذ 2012 وتحليل السياقين السياسي والدستوري للتجارب الانتخابية، بما في ذلك الأسباب التي حالت دون إجراء انتخابات ديسمبر 2021، ينتقل هذا الفصل إلى دراسة إمكانية توظيف الانتخابات كمدخل لإنهاء الأزمة الليبية المستمرة منذ أكثر من عقد. فقد بيّنت التجربة الليبية أن الانتخابات ليست مجرد آلية دورية لتجديد الشرعية، بل تُعد عنصرًا أساسيًا في إعادة بناء الدولة وتوحيد مؤسساتها المتنازعة، غير أن نجاح هذا الدور يظل مرهونًا بتوافر شروط أساسية، أبرزها التوافق السياسي، والاستقرار الأمني، ووجود إطار دستوري وقانوني واضح، إضافة إلى ضمان نزاهة العملية الانتخابية وشموليتها.

وفي ظل تعثر الجهود الوطنية والدولية لتنظيم الانتخابات وازدياد المطالب الشعبية بإنهاء المرحلة الانتقالية الطويلة، تبرز الحاجة إلى دراسة فرص وتحديات إجراء انتخابات في السياق الليبي الراهن، وتقييم ما إذا كانت تمثل بالفعل حلًا عمليًا، أم أنها قد تؤدي إلى مزيد من التأزيم إذا غابت ضمانات القبول بنتائجها. ولأجل ذلك، يتوزع الفصل على ثلاثة مباحث رئيسة: يتناول الأول فرص تنظيم الانتخابات والعقبات السياسية والأمنية والقانونية التي تعترضها، فيما يناقش الثاني دور الانتخابات في إعادة بناء الشرعية وتوحيد المؤسسات وتحقيق الاستقرار، أما الثالث فيقدم مقترحات لضمان نجاح الانتخابات عبر إطار دستوري توافقي وآليات فاعلة للرقابة وضمان النزاهة، مع التأكيد على أهمية الحوار الوطني والدعم الدولي. ويُختتم الفصل بأبرز النتائج والتوصيات الكفيلة بتهيئة المناخ لإجراء انتخابات ناجحة تسهم في إنهاء الأزمة السياسية وتحقيق الاستقرار الوطني. (1)

وتزداد أهمية هذا التحليل في ظل استمرار غياب رؤية وطنية مشتركة حول شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي المطلوب، ما يجعل الانتخابات استحقاقًا عالي الحساسية قد يفتح الباب لاستعادة الشرعية أو لإعادة إنتاج الانقسام. كما يبرز دور المؤسسات المستقلة، وفي مقدمتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والسلطة القضائية، كعامل حاسم في ضمان حياد العملية الانتخابية وحمايتها من التأثيرات السياسية والأمنية. ومن جهة أخرى، فإن تهيئة البيئة الانتخابية تتطلب بناء ثقة متبادلة بين الأطراف الليبية، عبر ترتيبات انتقالية واضحة تضمن احترام النتائج وعدم توظيف السلاح في تنازع الشرعية. وفي النهاية، تبقى الانتخابات أداة واعدة لإنهاء الأزمة، لكنها تظل رهينة بمدى قدرة الليبيين على خلق توافق وطني جامع يسبق أي عملية اقتراع.

---

(1) محمد كاهي، وعبد القادر مبروك. التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مرجع سابق، ص80. .

المبحث الأول:

فرص وتحديات تنظيم الانتخابات العامة في ليبيا

تمهيد:

يمثّل تنظيم الانتخابات العامة في ليبيا أحد المفاصل الحاسمة في مسار الخروج من الأزمة السياسية الممتدة منذ عام 2011، إذ يُنظر إلى هذا الاستحقاق باعتباره البوابة الرئيسة نحو إعادة بناء الشرعية السياسية، وتوحيد المؤسسات المنقسمة، واستعادة ثقة المواطنين في الدولة، غير أن هذا المسار يواجه مجموعة معقدة من التحديات التي تتشابك فيها الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والإدارية، وتجعل من العملية الانتخابية مشروعًا صعبًا في بيئة تتسم بعدم الاستقرار وغياب التوافق الوطني، فالمشكلة في ليبيا لا تكمن في الرغبة في إجراء الانتخابات، بل في شروطها وبنيتها ومناخها السياسي والمؤسسي، إذ تتعدد الرؤى حول قواعدها القانونية والدستورية، وتتصارع الأطراف السياسية حول توقيتها وضمانات نزاهتها، ما يجعلها محل جدل دائم أكثر من كونها مسارًا توافقيًا لبناء الدولة.

لقد أظهرت التجارب الانتخابية السابقة أن تنظيم الانتخابات في ظل الانقسام السياسي وازدواج المؤسسات يمثل تحديًا بنيويًا، حيث يصعب إجراء استحقاق وطني شامل دون وجود إطار دستوري واضح ومؤسسات موحدة للإشراف والتنفيذ، كما أن البيئة الأمنية الهشة، واستمرار نشاط الجماعات المسلحة، وغياب سيطرة الدولة على كامل الأراضي الليبية، كلها عوامل تقوّض الثقة في إمكانية تنظيم انتخابات حرة وآمنة، إلى جانب ذلك، يعاني المشهد السياسي من أزمة عميقة في الثقة بين الفاعلين، إذ تخشى كل جهة أن تؤدي الانتخابات إلى إقصائها أو تقويض نفوذها، مما يجعل الالتزام بنتائجها موضع شك حتى قبل انطلاقها. (1)

ورغم هذه التحديات، لا يمكن إغفال المؤشرات الإيجابية التي بدأت تتشكل خلال السنوات الأخيرة، والتي تعكس رغبة وطنية ودولية متزايدة في الدفع نحو الانتخابات كسبيل وحيد لتجديد الشرعية وإنهاء المرحلة الانتقالية، فقد عبّرت قطاعات واسعة من المجتمع الليبي عن تطلعها إلى التغيير عبر صناديق الاقتراع، كما أبدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والقوى الدولية والإقليمية اهتمامًا متزايدًا بإعادة إطلاق المسار الانتخابي في إطار تسوية سياسية شاملة، وتزامن ذلك مع جهود محلية لإصلاح القوانين الانتخابية، ومحاولات لتوحيد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وتفعيل دورها كمؤسسة مستقلة تشرف على الاستحقاقات الوطنية المقبلة.

---

(1) عمر خيري. الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، ، مرجع سابق، ص93.

المطلب الأول: المؤشرات السياسية والأمنية الراهنة لإمكانية تنظيم الانتخابات

تعدّ البيئة السياسية والأمنية من المحددات الأساسية لنجاح أي عملية انتخابية، خصوصًا في الدول الخارجة من نزاعات مسلحة أو مراحل انتقالية ممتدة كما في الحالة الليبية، إذ لا يمكن التفكير في انتخابات حرّة وذات مصداقية دون وجود حدّ أدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وضمان حيادية مؤسسات الدولة، وتهيئة الأجواء العامة للمشاركة الشاملة والتنافس العادل، وفي السياق الليبي، لا تزال هذه المتطلبات عرضة لتجاذبات حادة، وإن كانت هناك بوادر مشروطة قد تدفع نحو إمكانية إجراء الانتخابات في حال تم تجاوز بعض العقبات.

أولًا: المؤشرات السياسية الراهنة

تشهد ليبيا منذ اتفاق الصخيرات عام 2015 وحتى كتابة هذه الدراسة مسارات سياسية متعثّرة، اتسمت بالفشل المتكرر في الوصول إلى توافقات وطنية شاملة بشأن شكل النظام السياسي، والأساس الدستوري للانتخابات، وتقاسم السلطة، وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد الانقسامات بين المؤسسات السيادية، لا سيما بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، فضلًا عن وجود حكومتين متنافستين، ما ألقى بظلاله على جميع الجهود المتعلقة بتنظيم الانتخابات.[1]

ورغم هذه التحديات، برزت خلال السنوات الأخيرة عدة مؤشرات سياسية يمكن أن تشكّل أرضية نسبية لإمكانية إجراء الانتخابات، من أبرزها:

- تصاعد الضغوط الشعبية الداعية لإنهاء المراحل الانتقالية المتكررة، وتنظيم انتخابات تؤدي إلى سلطة موحدة منتخبة تحظى بالشرعية.
- عودة الزخم الدولي لدعم العملية الانتخابية كما ظهر في مؤتمرات برلين (2020–2021) واجتماعات باريس (2021)، وإعلانات الأمم المتحدة المستمرة عن ضرورة إجراء انتخابات شاملة في أقرب وقت ممكن.
- تشكيل لجنة 6+6 المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، والتي عملت في عام 2023 على إعداد قوانين انتخابية، رغم الجدل الواسع حول مخرجاتها[2].

مع ذلك، تبقى هذه المؤشرات غير كافية ما لم تُترجم إلى خطوات عملية تقود إلى توافق

(1) مصطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سابق، (2022)، ص 412.

(2) ملتقى الحوار السياسي الليبي، التعديل الحادي عشر على الإعلان الدستوري، مرجع سابق، (2021)، ص 2.

سياسي حقيقي حول شروط العملية الانتخابية، وقبول شامل بنتائجها.

ثانيًا: المؤشرات الأمنية المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي

يمثّل الوضع الأمني في ليبيا أحد أبرز التحديات أمام إجراء الانتخابات، نظرًا لاستمرار انتشار السلاح، وتعدد الفصائل المسلحة، وتراجع قدرات الدولة المركزية على فرض السيطرة على كامل التراب الوطني، فالخريطة الأمنية الليبية لا تزال تتسم بالتعقيد، حيث تنتشر مجموعات مسلحة في أغلب المدن، وتختلف ولاءاتها بين أطراف سياسية متنافسة، مما يطرح تساؤلات حول قدرة الدولة على ضمان أمن العملية الانتخابية، وتأمين مراكز الاقتراع، وحماية المرشحين والناخبين.

ورغم ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض التطورات الأمنية الجزئية التي قد تُوظف لصالح العملية الانتخابية، من قبيل:

- انخفاض وتيرة الاشتباكات المسلحة واسعة النطاق مقارنة بالسنوات السابقة، لا سيما بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، الذي ما يزال صامدًا نسبيًا[1].
- وجود ترتيبات أمنية محلية في بعض المناطق، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة، لتأمين بعض الأنشطة المدنية والبلدية، مما يعكس إمكانية البناء على نماذج أمنية مجتمعية في تأمين الانتخابات.
- دور اللجنة العسكرية المشتركة(5+5)، والتي أظهرت نسبيًا قدرة على ضبط بعض المسارات الأمنية، بما فيها التنسيق بشأن خروج المرتزقة والقوات الأجنبية، وإن كان ذلك ما يزال محدودًا[2].

إلا أن هذه المؤشرات تظل هشّة ومحدودة التأثير ما لم يُعزّز الأمن على المستوى الوطني، ويتم تحييد الفصائل المسلحة عن التأثير على العملية السياسية.

ثالثًا: دور الفاعلين السياسيين والأمنيين في تهيئة المناخ الانتخابي

لا يمكن تحليل فرص تنظيم الانتخابات في ليبيا بمعزل عن دراسة أدوار الفاعلين المؤثرين في المشهد السياسي والأمني، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، إذ أن

---

(1) سكاي نيوز عربية، النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، مرجع سابق، (2020)، ص 3.

(2) سكاي نيوز عربية، النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، مرجع سابق، (2020)، ص 3.

طبيعة مواقف هؤلاء الفاعلين، وقدرتهم على التأثير في المعادلة الميدانية، تشكّل عاملًا حاسمًا في الدفع نحو الانتخابات أو تعطيلها.

1.الفاعلون المحليون والانقسام السياسي

يُشكّل الانقسام بين مؤسسات الحكم في الشرق والغرب، وبروز حكومتين متنافستين إحداهما في طرابلس برئاسة حكومة الوحدة الوطنية، والثانية في بنغازي مدعومة من مجلس النواب أحد أبرز المعوقات أمام التهيئة للانتخابات(1)، ويعود ذلك إلى أن:

- كل طرف يسعى لضمان شروط ترشّح أو نتائج تخدم مصالحه السياسية، دون قبول قواعد نزيهة ومتكافئة للمنافسة.
- غياب الإرادة السياسية الصادقة لدى العديد من النخب، التي ترى في الانتخابات تهديدًا لامتيازاتها القائمة، ما يدفعها إلى عرقلة المسار بوسائل متعددة، كرفض القوانين، أو الطعن في شرعية المفوضية أو القاعدة الدستورية.

ورغم مشاركة بعض هذه الأطراف في لجان الحوار أو في لجنة 6+6، إلا أن المخرجات غالبًا ما تعكس توافقات انتقائية، لا تؤسس لبيئة انتخابية عادلة وشاملة.(2)

2.المؤسسة الأمنية والعسكرية وتحدي الحياد

يُعدّ غياب جهاز أمني وطني موحد من أكبر العقبات أمام تنظيم انتخابات ذات مصداقية، حيث تخضع مناطق عديدة لسيطرة تشكيلات مسلحة ذات ولاءات متباينة، وبعضها يرتبط مباشرة بقيادات سياسية، ما يجعل:

- أمن العملية الانتخابية رهنًا بترتيبات محلية غير مستقرة، تعتمد على توازنات هشة بين القوى المسلحة.
- تأمين مقار الاقتراع وحماية المرشحين والناخبين محل شكّ في العديد من المناطق، وخاصة في ظل تجارب سابقة شهدت ترهيبًا انتخابيًا أو رفضًا لنتائج غير مرضية لبعض الفاعلين المسلحين.

وتُعدّ اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) إحدى الآليات التي يعوّل عليها في تحسين البيئة

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 33.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 201.

الأمنية، غير أن صلاحياتها محدودة، وتطبيق مخرجاتها يواجه بطئًا واضحًا.[1]

3، الدور الدولي في دفع الاستحقاق الانتخابي

لعب المجتمع الدولي، عبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، ودول مثل فرنسا وإيطاليا وتركيا ومصر، أدوارًا متباينة في دعم أو التأثير على مسار الانتخابات[2]، ويمكن الإشارة إلى ما يلي:

- مواقف دولية داعمة لإجراء الانتخابات، كما ورد في مخرجات مؤتمري برلين وباريس، مع التركيز على ضرورة توحيد المؤسسات السيادية وتحديد قاعدة دستورية توافقية.
- وجود أجندات إقليمية متضاربة، تؤدي أحيانًا إلى دعم أطراف متعارضة، مما يُضعف فرص الوصول إلى بيئة سياسية محايدة ومستقرة تمكّن من إجراء انتخابات ذات مصداقية.

وعليه، فإن الدور الدولي يظل سلاحًا ذا حدين، إذ يمكن أن يساهم في الدفع نحو الانتخابات، لكنه قد يصبح عاملًا معرقلًا إذا لم يرتكز على دعم مسار وطني توافقي وشفاف.

يتضح من خلال ما سبق أن تنظيم الانتخابات في ليبيا يواجه مشهدًا سياسيًا وأمنيًا معقدًا، تتداخل فيه التحديات مع بعض الفرص المحدودة، ففي الوقت الذي تظهر فيه رغبة جماهيرية متزايدة في إنهاء المرحلة الانتقالية، ووجود زخم دولي داعم، تبقى العراقيل البنيوية والمؤسسية، والانقسام السياسي، وغياب السيطرة الأمنية الوطنية، عناصر تُهدّد مصداقية أي استحقاق انتخابي مرتقب، ما لم تُعالج بصورة شاملة وتدريجية.

---

(1) سكاي نيوز عربية، النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، مرجع سابق، (2020)، ص 3.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 177.

المطلب الثاني: العقبات القانونية والإدارية التي تعترض المسار الانتخابي

تمثّل البيئة القانونية والإدارية أحد الأركان المحورية التي تقوم عليها أي عملية انتخابية نزيهة ومنظمة، وتؤدي إلى نتائج مقبولة وشرعية، وفي السياق الليبي، فإن غياب قاعدة دستورية توافقية، وتضارب القوانين الانتخابية، بالإضافة إلى الإشكالات الإدارية المرتبطة بالبنية التنظيمية والموارد، كلها عوامل مركبة تُسـهم في تعطيل تنظيم الانتخابات، أو على الأقل تفقدها مقومات النجاح، ويُبرز هذا المطلب أبرز العوائق القانونية والإدارية التي تواجه المسـار الانتخابي في ليبيا، مستعرضًا مظاهرها وانعكاساتها على الواقع السياسي.

أولًا: غياب إطار دستوري توافقي موحد

يُعد غياب قاعدة دستورية ثابتة ومتفق عليها بين الفاعلين السياسيين أحد أبرز المعوقات التي حالت دون إجراء الانتخابات العامة في السـنوات الأخيرة، إذ أن الخلاف حول الأسـاس الدسـتوري للعملية الانتخابية يمتد منذ الإطاحة بالنظام السـابق، وقد تعاقبت محاولات متكررة لإعداد مسودات دستورية، لكن جميعها فشلت في الحصول على توافق وطني شامل.

- مسودة الدستور المُنجزة عام 2017 من قبل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور واجهت رفضًا من بعض المكونات السياسية والاجتماعية، وجرى الطعن في قانونية الإجراءات المصاحبة لها، ما حال دون الاستفتاء عليها واعتمادها كمرجعية للعملية الانتخابية[(1)].
- في ظل هذا الجمود تم اللجوء إلى حلول مؤقتة، كالاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات 2015) والمبادرات الأممية، كإطار لإجراء الانتخابات، إلا أن هذه المرجعيات تفتقر للشرعية الدستورية الملزمة، مما أدخل العملية في دائرة التجاذب السياسي والقانوني[(2)].
- المحاولة الأخيرة المتمثلة في لجنة 6+6، المنبثقة عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، لإعداد قوانين انتخابية في 2023، لم تنجح في حسـم الخلاف، بل زادت من الجدل بشـأن شـرعية هذه القوانين ومضـمونها، حيث أُنتقدت من قبل بعض القوى الليبية باعتبارها تكرّس

(1) اللجنة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، مشروع الدستور الليبي لعام 2017، مرجع سابق، (2017)، ص 4.

(2) مصـطفى فتحي عرابي، وأحمد، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مرجع سـابق، (2022)، ص 412.

الإقصاء، ولا تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين[1].

إن استمرار غياب قاعدة دستورية متوافق عليها يعكس هشاشة البنية القانونية، ويجعل أي انتخابات عرضة للطعن، ويقوّض مبدأ القبول بالنتائج، الذي يُعد أساسًا لشرعية العملية برمّتها.

ثانيًا: تضارب القوانين الانتخابية وضعف المرجعية التشريعية

بالإضافة إلى غياب الإطار الدستوري، فإن القوانين المنظمة للعملية الانتخابية في ليبيا اتسمت بالازدواجية وعدم الاتساق، ما نتج عنه صراعات حول المشروعية، وعدم وضوح القواعد المنظمة لمراحل العملية الانتخابية.

- بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012، تتابعت قوانين انتخابية صادرة عن كيانات تشريعية متنازعة، مثل قانون انتخاب مجلس النواب(2014)، الذي جرى الطعن في شرعيته أمام المحكمة العليا، ما أدى إلى دخول البلاد في انقسام مؤسسي[2].
- بعض القوانين أُقرّت بشكل أحادي من قبل مجلس النواب دون الرجوع إلى المجلس الأعلى للدولة، بالمخالفة لنصوص الاتفاق السياسي، مما أدى إلى رفض هذه القوانين من قبل قوى سياسية واجتماعية، وشكّك في حيادها وشرعيتها[3].
- كما أن عدم وضوح الشروط المنظمة للترشّح، وخاصة بالنسبة للانتخابات الرئاسية، أدى إلى خلافات حادة، ترتبط بمسائل حساسة كازدواج الجنسية، الخلفية العسكرية، أو العلاقة بالنظام السابق، وهي قضايا لم تُحسم تشريعيًا بشكل نهائي، بل تُركت لتفسيرات متضاربة.

إن هذا التباين القانوني لا يعرقل فقط تنفيذ الانتخابات، بل يضعف ثقة المواطنين والمرشحين في عدالة الإطار القانوني، ويُشجع على التشكيك في شرعية النتائج مسبقًا.

ثالثًا: الاختلالات الإدارية واللوجستية في بنية العملية الانتخابية

لا تقتصر معوّقات تنظيم الانتخابات في ليبيا على الجوانب السياسية أو القانونية فحسب، بل تمتد إلى الجوانب الإدارية واللوجستية، والتي تُعدّ مكونًا جوهريًا في ضمان تنفيذ أي عملية انتخابية وفق المعايير الدولية، إذ إن ضعف الجاهزية المؤسسية، والتحديات المتعلقة بالبنية التحتية، والموارد البشرية والمالية، كلها تساهم في إرباك الاستعدادات لإجراء انتخابات

---

(1) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 201.

(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، تقرير عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، مرجع سابق، (2012)، ص 10.

(3) عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية-العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، مرجع سابق، (2021)، ص 51.

نزيهة وشاملة.

1، ضعف الموارد المؤسسية والبشرية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات

رغم الجهود التي تبذلها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات منذ تأسيسها عام 2012، إلا أن أداءها يظل رهينًا بظروف التمويل والدعم الفني، وبالبيئة السياسية المحيطة بها، ومن أبرز المشكلات الإدارية:

- عدم الاستقلال الكامل رغم أنها هيئة مستقلة من الناحية القانونية، إلا أن المفوضية تتعرض أحيانًا لضغوط سياسية، أو تُتّهم بالانحياز في بعض قراراتها، خاصة فيما يتعلق بقبول أو استبعاد بعض المرشحين.
- نقص الكوادر الفنية المتخصصة، خاصة في المجالات المرتبطة بتقنيات تسجيل الناخبين، والتصويت الإلكتروني، وإدارة الحملات الإعلامية، ما يؤثر على جودة الإعداد والتنفيذ.
- محدودية الموارد المالية، حيث تحتاج المفوضية إلى تمويل مستدام وكافٍ لتحديث السجل الانتخابي، وطباعة المواد، وتجهيز المراكز الانتخابية، وهي أمور غالبًا ما تتأخر بسبب التعقيدات البيروقراطية أو غياب التوافق على الميزانيات من السلطات التنفيذية المتنازعة.

2، التحديات اللوجستية في البنية التحتية والاتصال

تُعد الجغرافيا الليبية، وتباين الأوضاع الأمنية بين المناطق، وافتقار بعض المناطق إلى البنية التحتية الأساسية، من أبرز التحديات اللوجستية أمام تنظيم انتخابات شاملة في جميع أنحاء البلاد.

- ضعف التغطية التقنية والاتصالية في بعض المناطق الريفية أو المتأثرة بالنزاع، ما يعيق إرسال البيانات وتلقي النتائج بشكل آمن وسريع(1).
- صعوبة توزيع المواد الانتخابية بشكل موحد، خاصة في ظل ضعف السيطرة الحكومية على بعض المناطق، الأمر الذي يتطلب ترتيبات أمنية خاصة بالتعاون مع القوى المحلية، مما يزيد من احتمال تسييس العملية.
- احتمال تكرار الحوادث الأمنية، كتخريب مراكز اقتراع، أو سرقة مواد انتخابية، أو تهديد العاملين، كما حدث في تجارب سابقة، وهو ما يفرض تحديات كبيرة على الجهات المنظمة.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي لليبيا 2023، طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2023)، ص 11.

3، محدودية برامج التوعية وبناء الثقة

تُعدّ التوعية الانتخابية ركيزة أساسية في أي عملية ديمقراطية، لا سيما في دولة تمر بمرحلة انتقالية معقدة مثل ليبيا، حيث يتداخل ضعف الوعي العام مع انعدام الثقة بالمؤسسات، مما يؤثر مباشرة على المشاركة الشعبية وشرعية العملية الانتخابية. إن غياب نشر ثقافة انتخابية واضحة يُسهم في خلق بيئة مضطربة تعجّ بالشائعات والتأويلات الخاطئة، ويُسهّل على الأطراف المتصارعة استغلال الجهل لإضعاف الثقة في المسار الانتخابي.

ويظهر القصور في هذا المجال في عدة مستويات:

- **غياب استراتيجية إعلامية وطنية موحدة** لم تُطوّر الدولة أو المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خطة إعلامية وطنية متكاملة تُعرّف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وبمراحل العملية الانتخابية، ومعايير النزاهة، وآليات الرقابة. فالمعلومات غالبًا ما تكون مجزأة أو متباعدة أو مرتبطة ببيانات رسمية لا تصل إلى قطاعات واسعة من الجمهور، مما يترك فراغًا تُملؤه المعلومات المضللة. (1)
- **الاستقطاب السياسي والإعلامي** يسهم الانقسام العميق بين الأطراف السياسية في تحويل الإعلام إلى أداة تعبئة ضد الخصوم، بدل أن يكون وسيلة توعية محايدة. وهكذا يتراجع الخطاب الموضوعي الذي يشرح الإجراءات الانتخابية، وتحلّ محله رسائل تحريضية تشكك في كل خطوة، مما يعمّق فقدان الثقة بين الجمهور والعملية الانتخابية.
- **ضعف المبادرات المدنية ومنظمات المجتمع المدني** لم تلعب منظمات المجتمع المدني الدور المطلوب في نشر الوعي الانتخابي بسبب القيود الأمنية، ونقص التمويل، وانقسام المشهد المدني نفسه، مما حدّ من قدرتها على الوصول إلى مختلف المناطق والمجموعات السكانية، خصوصًا الشباب والنساء.
- **تأثير النزاع على الوعي المجتمعي** في بيئة تتسم بوجود سلاح خارج الدولة، وهشاشة أمنية، وتعدد سلطات الأمر الواقع، يصبح المواطن أقل ميلاً للانخراط في العملية الانتخابية، ما لم تُقدّم له ضمانات واضحة وشرح كافٍ لحماية صوته وحقوقه أثناء الاقتراع.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي لليبيا 2023، مرجع سابق، (2023)، ص 12.

المطلب الثالث: شروط نجاح العملية الانتخابية في ظل الانقسام الحالي

في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي الذي تعيشه ليبيا منذ سنوات، يصبح نجاح أي عملية انتخابية تحديًا معقدًا لا يتوقف فقط على تحديد موعد أو إصدار قوانين منظمة، بل يتطلب توافر حزمة من الشروط المتكاملة، التي تضمن الحد الأدنى من التوافق الوطني، والجاهزية المؤسسية، والبيئة الآمنة، والقبول الشعبي بنتائج الانتخابات، إن هذه الشروط، وإن كانت متداخلة، إلا أن تحليلها بشكل ممنهج يساعد على استجلاء ما إذا كانت الأرضية الليبية الراهنة قابلة لاحتضان انتخابات ذات مصداقية.

أولًا: التوافق السياسي بين الأطراف المتنازعة

يُعد التوافق السياسي بين القوى الرئيسية المنقسمة في المشهد الليبي، ولا سيما بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وأطراف السلطة التنفيذية، شرطًا أساسيًا لإنجاح أي استحقاق انتخابي، إذ لا يمكن تنظيم انتخابات نزيهة وعادلة دون اتفاق مسبق على قواعدها التنظيمية ومخرجاتها الملزمة لجميع الأطراف.

- غياب التوافق يهدد بشرعية النتائج كما حدث بعد انتخابات 2014، حين رفض المؤتمر الوطني العام نتائج انتخاب مجلس النواب، مما أدّى إلى انقسام سياسي دام لسنوات[1].
- ضرورة الاتفاق على قاعدة دستورية ملزمة تُحدد شكل النظام السياسي وصلاحيات السلطات المنتخبة، وتوزيع الصلاحيات بين المركز والمناطق، وهي قضايا لا تزال موضع خلاف واسع بين الأطراف المختلفة.
- التوافق يساهم في تهدئة الخطاب السياسي والاستقطاب الإعلامي، ويشجّع على بيئة تنافسية قائمة على البرامج، بدلًا من بيئة استقطابية قائمة على التخوين والإقصاء.

إن أي انتخابات تُجرى في مناخ من الانقسام الحاد دون تفاهمات سياسية شاملة تكون مهددة مسبقًا بعدم الاعتراف بنتائجها، مما يقود إلى إعادة إنتاج الأزمة بدلًا من حلّها.[2]

ثانيًا: ضمان حيادية المؤسسات القائمة والإدارة المهنية للعملية الانتخابية

يتطلب نجاح الانتخابات أن تحظى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بثقة عامة واسعة، وأن تتصرف كجهة مستقلة تمامًا عن أطراف النزاع السياسي، سواء في مرحلة الإعداد أو

---

(1) مجلة تايم .ليبيا تغرق أعمق في الفوضى بعد إعلان البرلمان غير دستوري .(18 نوفمبر 2014م)، ص 4..

(2) مجلة تايم .ليبيا تغرق أعمق في الفوضى بعد إعلان البرلمان غير دستوري، مرجع سابق، (2014م)، ص 3..

أثناء التنفيذ أو بعد إعلان النتائج.

- يجب أن تُحاط المفوضية بحماية قانونية وإدارية تحصّن قراراتها من الضغوط السياسية، خاصة فيما يتعلق بقبول المرشحين أو الطعون أو تحديد مراكز الاقتراع(1).
- ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني ومراقبين دوليين في مراقبة العملية الانتخابية، لضمان الشفافية وتدعيم ثقة المواطنين في نزاهة النتائج(2).
- تعزيز الإدارة المهنية للعملية من خلال تدريب الكوادر الفنية، وتطوير نظم التسجيل والتصويت، وتبني آليات فعالة لتلقي الشكاوى والطعون.

إن فشل المفوضية في إثبات استقلالها وقدرتها الفنية سيقوّض ثقة الناخبين، ويُضعف مشروعية العملية الانتخابية من بدايتها.

ثالثًا: تهيئة المناخ الأمني والإعلامي والاجتماعي

الانتخابات لا تجرى في فراغ قانوني أو سياسي فحسب، بل تحتاج إلى بيئة مجتمعية وأمنية تساعد على المشاركة الحرة، وتمنع الترهيب، وتضمن سلامة المرشحين والناخبين.

- تأمين مراكز الاقتراع والمفوضية والعاملين فيها، وخاصة في المناطق التي لا تزال تحت نفوذ جماعات مسلحة، وهو ما يتطلب ترتيبات أمنية مهنية تشرف عليها جهات محايدة.
- ضمان حرية الإعلام وتعدديته، وتخصيص أوقات متكافئة للمرشحين في وسائل الإعلام الرسمية، وفرض ضوابط على الحملات الدعائية الممولة خارجيًا.
- محاربة خطاب الكراهية والتحريض، الذي قد يتسبب في عزوف المواطنين عن المشاركة، أو خلق بيئة عدائية تبرّر رفض نتائج الانتخابات أو الطعن فيها لاحقًا.

إن نجاح الانتخابات يتطلب مناخًا شاملًا من الطمأنينة والثقة، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون انخراط الدولة والمجتمع المدني في دعم السلم المجتمعي والحياد الإعلامي.

تشير القراءة التحليلية للشروط اللازمة لنجاح الانتخابات في ليبيا إلى أن الأمر يتجاوز مجرد الجانب الفني أو التنظيمي، ويقع في جوهره ضمن معادلة سياسية وأمنية ومجتمعية متشابكة، فلا يمكن تصور نجاح أي استحقاق انتخابي دون توافق وطني، ومؤسسات محايدة، ومناخ آمن، وهو ما يتطلب مسارًا تحضيريًا تدريجيًا وشاملًا، يسبق أي تحديد لموعد الانتخابات.

---

(1) أ. يوسف خليفة يوسف ناعم. تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 - 2023، مجلة شروس, 5(2), (2024)، ص 359.

(2) أ. يوسف خليفة يوسف ناعم، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 – 2023، مرجع سابق، (2024)، ص 360.

المبحث الثاني:
الانتخابات كأداة لإعادة بناء الشرعية وإنهاء الانقسام

تمهيد:

منذ اندلاع الأزمة السياسية الليبية عام 2014، وتكرّس الانقسام بين مؤسسات الدولة في الشرق والغرب، ظلّت مسألة **الشرعية** في صميم الصراع القائم، إذ فقدت المؤسسات القائمة تفويضها الشعبي بمرور الوقت، وأصبحت تستند إلى شرعية أمر واقع أكثر من شرعية دستورية أو انتخابية، وفي ظل هذا الواقع، برزت الانتخابات كخيار وطني جامع لإعادة تأسيس النظام السياسي على أسس قانونية وتوافقية جديدة، ولإعادة بناء شرعية الدولة عبر تفويض شعبي مباشر، فالانتخابات في الحالة الليبية لا تُعدّ مجرّد وسيلة لاختيار ممثلين جدد، بل هي **آلية تأسيسية لإعادة إنتاج السلطة** وفق قواعد الشرعية والتمثيل الشعبي، وكمدخل لإعادة بناء الثقة المفقودة بين المواطن والدولة، وبين مؤسسات الحكم المتنازعة.

لقد أثبتت التجارب الليبية خلال السنوات الماضية محدودية الحلول السياسية القائمة على التوافقات المؤقتة، مثل اتفاق الصخيرات 2015، أو ترتيبات جنيف وبرلين اللاحقة، إذ لم تُسهم هذه الاتفاقات في إنهاء الانقسام أو تحقيق الاستقرار المؤسسي، بل تحوّلت إلى تسويات هشة سرعان ما تفككت تحت وطأة التنافس على الشرعية والسلطة، فاستمرار السلطتين التشريعية والتنفيذية دون تفويض انتخابي أضعف شرعية الدولة، وعمّق من انقسامها، وجعل استعادة الشرعية عبر صناديق الاقتراع ضرورة وطنية لا يمكن تجاوزها، كما أنّ الشرعية السياسية القائمة على الإرادة الشعبية تُعدّ أساسًا لأي مشروع وطني مستقبلي، لأنها وحدها القادرة على منح السلطة السياسية غطاءً قانونيًا وأخلاقيًا يُعيد الثقة إلى مؤسسات الدولة ويُنهي حالة الازدواج المؤسسي التي تُقوّض قدرتها على الحكم والإدارة. [1]

وفي هذا السياق، تمثل الانتخابات في ليبيا **أداة مزدوجة:** فهي من جهة وسيلة لإعادة توزيع السلطة بشكل سلمي ومتوازن بين القوى السياسية والمناطقية، بما يمنع عودة الصراع المسلح؛ ومن جهة أخرى، تُعدّ خطوة تأسيسية نحو بناء مؤسسات موحدة تستمد شرعيتها من الشعب لا من التوافقات الخارجية أو موازين القوة، فالعملية الانتخابية، إذا ما أُجريت في بيئة آمنة وشفافة، يمكن أن تُعيد رسم خريطة التمثيل السياسي على أسس قانونية، وتُنتج حكومة وبرلمانًا معترفًا بهما داخليًا وخارجيًا، الأمر الذي يُسهم في إنهاء تعدد السلطات وتفكيك مراكز القوى الموازية.

---

(1) يوسف خليفة يوسف ناعم. تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، (2023)، ص 12.

المطلب الأول: الانتخابات بوصفها وسيلة لإعادة توزيع السلطة

تُعدّ الانتخابات في النظم السياسية المعاصرة الآلية الأكثر شيوعًا وشرعية لإعادة توزيع السلطة بشكل سلمي ومنظم، وذلك عبر تجديد التفويض الشعبي وتداول المسؤوليات بين الفاعلين السياسيين، وفي السياق الليبي، الذي يشهد منذ عام 2011 انتقالًا سياسيًا هشًّا تعثّر بفعل الصراع على الشرعية والانقسام المؤسسي، باتت الانتخابات لا تمثل مجرد استحقاق دستوري، بل ضرورة بنيوية لإعادة تشكيل هرم السلطة بطريقة ديمقراطية، تكسر الحلقة المفرغة من الانقسامات، وتفتح المجال أمام سلطة مركزية منتخبة تحظى بقبول محلي ودولي.

أولًا: الانتخابات كآلية لإزاحة النخب الانتقالية وتفكيك احتكار السلطة

منذ سقوط النظام السابق عام 2011، توالت على المشهد الليبي كيانات انتقالية مؤقتة دون تفويض شعبي متجدد، وهو ما أدى إلى تراكم أزمة الشرعية، خاصة في ظل تمديد فترات بقاء هذه الكيانات دون إجراء انتخابات، فقد ظلّ المؤتمر الوطني العام، ثم مجلس النواب، ثم المجلس الأعلى للدولة، إضافة إلى الحكومات التنفيذية المتعاقبة، تُمارس السلطة من مواقع لا تستند إلى انتخابات حديثة، مما رسّخ حالة من الجمود السياسي، وشجّع على النزعة الاحتكارية داخل المؤسسات[(1)].

في هذا الإطار تُمثل الانتخابات وسيلة قانونية لتفكيك هذه البنى الانتقالية، وإعادة ترتيب المشهد السياسي على أسس تمثيلية جديدة، من خلال منح المواطن حقه في اختيار من يمثّله، ولا تُعدّ هذه الخطوة فقط مطلبًا شعبيًا، بل ضرورة لتجديد النخب السياسية، وإعادة الشرعية للمؤسسات العامة، كما أن الانتخابات تُجبر القوى التقليدية التي تحتكر مواقع القرار على الاحتكام لصناديق الاقتراع، بدلًا من التفاوض المغلق أو الصفقات السياسية العابرة، وهو ما يُعيد تعريف شرعية الفاعلين ضمن الإطار القانوني والمؤسساتي للدولة، وتُظهر تجارب العديد من الدول الخارجة من الصراع، مثل تونس ولبنان والعراق، أن الانتخابات رغم ما تعانيه من عوائق، تظل المسار الأهم لإعادة إنتاج السلطة بشكل توافقي ومفتوح، شرط توفّر المناخ القانوني والسياسي المناسب، وينطبق هذا المبدأ على ليبيا، التي تحتاج بشكل ملحّ إلى كسر احتكار

(1) أ. يوسف خليفة يوسف ناعم، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 – 2023، مرجع سابق، (2024)، ص 352.

القرار من قبل كيانات غير منتخبة، تتبادل اتهامات فقدان الشـــرعية دون الاحتكام لإرادة الناخب.[1]

ثانيًا: الانتخابات كإطار لإعادة توازن السلطة بين المركز والمناطق

لا تقتصر أهمية الانتخابات في الحالة الليبية على المستوى الوطني فقط، بل تمتد لتشمل بعدها الجغرافي، بالنظر إلى الطبيعة المركّبة للتركيبة الاجتماعية والمجالية للدولة الليبية، فغياب الانتخابات الدورية الشـــاملة ســـاهم في تعزيز الشـــعور بالتهميش في بعض المناطق، وتغذية النزعات الجهوية، خاصـــة في المناطق التي ترى أن المركز الســياســي في طرابلس يحتكر القرار ويُقصي الأطراف الأخرى، وعليه، فإن تنظيم انتخابات عامة يمكن أن يُعيد توزيع السلطة بطريقة أكثر توازنًا، من خلال تمكين مختلف المناطق من إيصـــال ممثليها إلى المؤســـســـات التشـــريعية والتنفيذية عبر آلية اقتراع عادلة.[2]

وتمثّل هذه الوظيفة عاملًا مهمًا في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث تؤســـس الانتخابات لشـرعية مؤسـسـاتية تقوم على التمثيل النسـبي للمناطق والدوائر الانتخابية، بدلًا من المحاصـــصـــة الفوقية أو الهيمنة الجغرافية، كما تُمكّن هذه العملية من إدماج القوى الاجتماعية والسـياسـية المحلية ضـمن النسـيج الوطني، وتُخفف من النزعات الانفصـالية أو الفيدرالية التي تصاعدت في بعض المراحل، تحت ذرائع الإقصاء وعدم المشاركة في اتخاذ القرار.

وبالإضـافة إلى ذلك، تُسـهم الانتخابات في تقليص دور السـلاح في تحديد مراكز النفوذ، وتُحوّل الفاعلين المحليين إلى أطراف مدنية لها حاضـــنة اجتماعية، بدلًا من أن تكون امتدادًا لمليشـيات أو قوى أمر واقع، وهو ما من شـأنه أن يُعيد رسـم خريطة السـلطة في ليبيا على أسـس مدنية، ويمنح شرعية جديدة للمنظومة السياسية من خلال الاحتكام للصندوق لا للنفوذ العسكري أو القبلي.

ثالثًا: الانتخابات كآلية لتجديد العقد السياسي والاجتماعي

من الأدوار الجوهرية التي يمكن أن تضـــطلع بها الانتخابات في الحالة الليبية، قدرتها على تجديد العقد السياسـي والاجتماعي، الذي تهشّم بفعل سنوات الصـراع والانقسـام المؤسـسـي، وغياب الثقة بين الدولة والمجتمع، فالعقد السياسـي لا يقوم فقط على وجود مؤسـسـات حاكمة، بل

(1) غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر، مرجع سابق، (2015)، ص 88.

(2)مركز الإصلاح للسياسات .مذكرات السياسات – يونيو 2024م، العدد (148)، (2024م)، ص 4.

يتطلب إطارًا من التفاهم العام حول شرعية السلطة، وآليات تداولها، وحقوق الأفراد والجماعات في المشاركة وتوزيع الموارد.

لقد كشفت التجربة الليبية بعد 2011 عن افتقار واضح إلى هذا العقد، حيث اتسمت العلاقات بين السلطة والمجتمع بقدر كبير من التوتر، وعدم القبول المتبادل، لا سيما في ظل تعاقب سلطات لم تنبثق عن انتخابات شاملة، بل عن تفاهمات فوقية أو محاصصة سياسية أو تدخلات خارجية، وأدى ذلك إلى تعمق الهوة بين المواطن والدولة، وتآكل الإحساس بالمشروعية، وانتشار السخط الشعبي على الأداء العام للمؤسسات[1].

في هذا السياق تُمثل الانتخابات فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم على قاعدة الإرادة الشعبية، بما يخلق أساسًا جديدًا للعقد الوطني، ويُعيد دمج المواطنين في العملية السياسية باعتبارهم مصدر الشرعية الأصلي، فالانتخابات لا تمنح الشرعية فقط، بل تُعبّر عن الرضا الشعبي أو الرفض، وتُقدّم آلية مؤسسية للتداول السلمي على السلطة، بدلًا من اللجوء إلى النزاعات أو الانقلابات أو تغييب القانون، وتزداد أهمية هذا التجديد في بلد مثل ليبيا، تتسم تركيبته الاجتماعية بالتعددية القبلية والمناطقية، حيث يؤدي غياب العقد السياسي الجامع إلى تصاعد النزعات الانقسامية والولاءات الفرعية، ومن هنا، فإن انتخابات تُنظم وفق إطار قانوني عادل، وتُفضي إلى تمثيل حقيقي ومتنوع، يمكن أن تُسهم في تقوية شعور الانتماء إلى الدولة، وتحفيز المشاركة السياسية، وتعزيز القبول بنتائج السلطة، وهو ما يشكل أحد أعمدة الاستقرار المستدام[2].

كما أن الانتخابات تُرسل رسالة واضحة، داخليًا وخارجيًا، بأن الليبيين قادرون على إعادة إنتاج نظامهم السياسي بأدوات ديمقراطية وسلمية، مما يعزز من صورة الدولة، ويقوي من موقفها التفاوضي والسيادي في المحيطين الإقليمي والدولي، فالعقد الجديد لا يتأسس فقط من خلال الوثائق القانونية أو الدساتير، بل من خلال اختبار الإرادة الشعبية في الممارسة الفعلية، والانتخابات هي الوسيلة الأبرز لتحقيق ذلك.

---

(1) أ. يوسف خليفة يوسف ناعم، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 ـ 2023، مرجع سابق، (2024)، ص 352.

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .كلمة الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا، هانا س. تيتّه، أمام مجلس الأمن – 21 أغسطس 2025م .بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (2025م)، ص 13..

تُظهر القراءة المتعمقة لوظيفة الانتخابات في الحالة الليبية أنها تتجاوز البُعد الإجرائي المرتبط باختيار الحكّام، لتتصل بمسائل أكثر عمقًا تتعلق بإعادة تشكيل هرم السلطة، وتجديد النخب، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وبناء شرعية مؤسساتية جديدة، قائمة على الإرادة الشعبية لا على موازين القوة المؤقتة، وبهذا المعنى، فإن الانتخابات تُعد أداة تأسيسية لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولبناء سلطة مركزية موحدة، تعبّر عن عقد سياسي متجدد، وقابل للاستمرار.

لكنّ نجاح هذه الوظيفة يظل رهينًا بجملة من الشروط التي سبق تناولها، أبرزها وجود قاعدة دستورية توافقية، ومناخ أمني وإعلامي مناسب، ومؤسسات انتخابية مستقلة وفاعلة.

ففي غياب هذه الشروط، قد تتحوّل الانتخابات من فرصة لإعادة توزيع السلطة إلى مناسبة لتكريس الانقسام، أو إعادة إنتاج الصراع في صورة جديدة.

المطلب الثاني: مساهمة الانتخابات في توحيد مؤسسات الدولة

أدّت حالة الانقسام السياسي التي عرفتها ليبيا منذ منتصف عام 2014 إلى نشوء واقع مؤسسي مزدوج، يتجلى في وجود سلطتين تشريعية وتنفيذية متنافستين، وانقسام الإدارات السيادية والخدمية بين الشرق والغرب، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، وقد انعكس هذا الانقسام سلبًا على أداء الدولة، وأفقد المؤسسات فعاليتها، وأضعف الثقة العامة فيها، وأصبح يشكّل تحديًا حقيقيًا أمام إمكانية الانتقال إلى وضع مستقر، ومن هذا المنطلق، تُمثل الانتخابات أداة استراتيجية يمكن توظيفها لإعادة توحيد مؤسسات الدولة على أساس شرعي ومقبول شعبيًا، بعيدًا عن منطق الغلبة أو الصفقات المرحلية.

أولًا: الانتخابات كوسيلة لإعادة الشرعية إلى المؤسسات المنقسمة

أحد أبرز مظاهر الأزمة الليبية هو التعدد في المؤسسات المتماثلة وظيفيًا، سواء على مستوى الحكومات أو الأجهزة الرقابية أو المصرف المركزي، حيث نشأت كيانات متوازية تتبع سلطات سياسية مختلفة، دون وجود مرجعية دستورية أو قانونية موحدة، فهذا الانقسام لم يكن فقط هيكليًا، بل أثّر بشكل مباشر على كفاءة الخدمات العامة، وأضعف إدارة الدولة، وأدى إلى تداخل في الصلاحيات، وتضارب في السياسات المالية والقانونية[(1)].

تُسهم الانتخابات في معالجة هذا الوضع من خلال إعادة تأسيس الشرعية على قاعدة انتخابية، تُفضي إلى مؤسسات منتخبة ومُعترف بها، تستطيع أن تمارس مهامها من موقع تمثيلي موحّد، وتحوز على الاعتراف الداخلي والدولي، فبمجرد الاتفاق على آلية انتخابية جامعة، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة، تنتهي مبررات وجود الكيانات المتوازية، ويتم إغلاق الباب أمام تعدد السلطات، مما يسمح بإعادة دمج المؤسسات في بنية إدارية موحدة، تتبع حكومة شرعية واحدة، تستمد سلطتها من صناديق الاقتراع لا من الاصطفافات السياسية أو الجهوية.

وتُظهر تجارب الدول التي خرجت من انقسامات داخلية، مثل لبنان في مرحلة ما بعد الطائف، والعراق بعد 2005، أن الانتخابات، وإن لم تكن حلاً سحريًا، إلا أنها توفّر غطاءً قانونيًا وتوافقيًا ضروريًا لتوحيد المؤسسات المتفرقة، إذا ما جرى احترام نتائجها، وربطها بمسار إصلاح

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011-2018)، مرجع سابق، (2024)، ص 251.

إداري مؤسسي شامل[1].

ثانيًا: الانتخابات كآلية لتوحيد الإطار التنفيذي والتشريعي للدولة

تؤدي الانتخابات إلى إعادة تشكيل السلطة التنفيذية والتشريعية بناءً على نتائج واضحة ومحددة، الأمر الذي يُنهي حالة التشظي التي تنتج عن تعدد المرجعيات القانونية والسياسية، ففي الحالة الليبية، ساهمت ازدواجية المؤسسات التشريعية بين مجلس النواب في طبرق والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس في تعميق الانقسام السياسي، وتعطيل إصدار القوانين، وتضارب المرجعيات التشريعية، فضلًا عن بروز حكومتين متنافستين، وهو ما أدّى إلى اختلال في إدارة السياسات العامة، وتراجع فاعلية الدولة في مجمل المجالات[2].

من خلال انتخابات تشريعية تُجرى على قاعدة توافقية، يمكن إنهاء وجود مجلسين تشريعيين يعملان بمعزل عن بعضهما، واستبدالهما بسلطة تشريعية واحدة منتخبة، تُمارس دورها في الرقابة والتشريع وفقًا لإطار دستوري واضح، كما أن الانتخابات الرئاسية، في حال تنظيمها، تُفضي إلى سلطة تنفيذية واحدة، تستمد شرعيتها من الاقتراع العام، وتمتلك القدرة السياسية والقانونية على بسط سلطتها على كامل التراب الليبي، ما من شأنه أن يُنهي حالة التعدد في الحكومات، ويُعيد رسم هرم القرار السياسي في صورة موحدة ومنسجمة[3].

هذا التوحيد لا ينعكس فقط على الجانب السياسي، بل يُحسّن من أداء المؤسسات المالية، والرقابية، والخدمية، ويُعيد ربطها ببنية تنظيمية مركزية، قادرة على التخطيط والإشراف والتنفيذ بفعالية، بعيدًا عن التضارب أو التعطيل المتبادل الذي ميّز المرحلة السابقة.

ثالثًا: الانتخابات كمدخل لإعادة بناء الثقة المؤسسية وإنهاء الشرعية الموازية

لا يقتصر الانقسام المؤسسي في ليبيا على الجانب الإداري أو القانوني فحسب، بل يتعداه إلى أزمة أعمق تتجلى في فقدان الثقة العامة في مؤسسات الدولة، سواء من قبل المواطنين أو حتى بين المؤسسات نفسها، فقد أدت ازدواجية السلطة، واستمرار الكيانات المؤقتة دون تجديد

(1) مركز الحوار الإنساني. تجارب التحول السياسي بعد النزاعات: دراسات مقارنة في لبنان والعراق، مركز الحوار الإنساني، (2022)، ص 37.

(2) مركز الحوار الإنساني، تجارب التحول السياسي بعد النزاعات: دراسات مقارنة في لبنان والعراق، مرجع سابق، (2022)، ص 43.

(3) علي يوسف أبوبريق، مدى شرعية ومشروعية قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا. [دراسة]، مرجع سابق، (2022)، ص 15.

للشرعية عبر الانتخابات، إلى تآكل الإيمان بشرعية هذه المؤسسات، وانتشار ممارسات غير قانونية مثل تضارب الصلاحيات، وتجاوز السلطة، وغياب الرقابة المتبادلة.

وقد انعكس ذلك بوضوح في تنامي مظاهر الشرعية الموازية، سواء عبر التشكيلات المسلحة التي تمارس وظائف سيادية خارج إطار الدولة، أو من خلال بروز كيانات "إدارية" بديلة في بعض المناطق، تستند إلى الولاء الجهوي أو السياسي بدلًا من شرعية القانون، إن هذا التعدد في مصادر السلطة والولاء أضعف الدولة، وعمّق حالة من الفوضى الإدارية، وأسهم في تقويض القواعد المنظمة للعمل المؤسسي[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بناء الثقة المؤسسية لا يتم بمجرد إجراء الانتخابات، بل يتطلب ربط نتائج الانتخابات بإصلاح مؤسسي فعلي، يبدأ من مراجعة الهياكل، وتحديث التشريعات، وتفعيل الأجهزة الرقابية، وهي مهام يجب أن تندرج ضمن البرنامج السياسي والإداري للمؤسسات المنتخبة الجديدة، حتى لا تتحول الانتخابات إلى حدث رمزي معزول عن عملية إعادة البناء الشاملة. [2]

يمكن القول إن الانتخابات تمثّل أداة مركزية لتوحيد مؤسسات الدولة الليبية، متى ما تم تنظيمها في بيئة توافقية ووفق إطار قانوني شامل، فهي الكفيلة بإلغاء الازدواج المؤسسي، وإعادة الشرعية للسلطات العامة، وبناء جهاز إداري موحد يعمل تحت سلطة واحدة منتخبة، كما تُعدّ خطوة مفصلية لإعادة الثقة العامة في الدولة، وإنهاء مظاهر الشرعية الموازية، وتعزيز الانتماء للمؤسسات الرسمية على حساب الولاءات الفرعية.

ومع ذلك، فإن هذا الدور المفترض للانتخابات لن يتحقق تلقائيًا، ما لم يُرفق بإصلاحات مؤسسية عميقة، وإرادة سياسية صادقة لتطبيق نتائج الانتخابات، والقبول بمخرجاتها، والتعامل معها باعتبارها نقطة انطلاق لمسار توحيدي طويل، وليس مجرد مناسبة عابرة لإعادة توزيع المواقع السياسية.

---

(1) سعداوي نبيل. إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011: دراسة في التحديات السياسية والمؤسسية [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2023)، ص 124.

(2) يان تيوريل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972-2006)، مرجع سابق، (2019)، ص 318.

المطلب الثالث: الانتخابات كمدخل لشرعنة المسار السياسي المستقبلي

يشكّل غياب الشرعية السياسية في ليبيا أحد أبرز مظاهر الأزمة المتفاقمة، حيث ظلّت معظم المؤسسات القائمة، منذ عام 2014، تعمل خارج أي تفويض انتخابي محدث، أو على أساس تفاهمات سياسية مؤقتة لم تُستفتَ عليها شعبيًا، ما أنتج مشهدًا هشًا، قابلًا للانهيار عند كل تعثّر في التفاوض أو توتّر في موازين القوى، وقد ترتّب على ذلك تآكل الشرعية القانونية والدستورية، وإضعاف تمثيل الدولة أمام مواطنيها والمجتمع الدولي، وانسداد آفاق التقدم نحو تسوية شاملة، في هذا السياق، تبرز الانتخابات كمدخل محوري لإعادة تأسيس الشرعية، وبناء قاعدة دستورية سياسية صلبة، تُوفّر الإطار اللازم لإطلاق مسار سياسي مستقبلي أكثر استقرارًا.

أولًا: استعادة المشروعية الوطنية عبر التفويض الشعبي

تمثل الانتخابات أداة تأسيسية لإضفاء الشرعية على مؤسسات الحكم، من خلال تمكين الشعب، مصدر السيادة، من اختيار ممثليه، وقد أدّت المرحلة الانتقالية في ليبيا إلى فقدان هذا التفويض الشعبي التدريجي، نتيجة تكرار التمديد للمجالس التشريعية والتنفيذية، وضعف المشاركة الشعبية في المسارات السياسية، وتآكل الإيمان بجدوى المؤسسات الحالية(1).

وفي المقابل فإن إجراء انتخابات عامة يشارك فيها المواطنون من مختلف المناطق والفئات، ويُشرف عليها إطار قانوني ومهني، يُعيد تأسيس العقد بين الدولة والمجتمع، ويمنح المؤسسات الناشئة منها مستوى أعلى من المشروعية السياسية والدستورية.

وهذه الشرعية، المستمدة من الصندوق، تُعدّ حجر الأساس الذي لا غنى عنه في بناء مسار سياسي مستقر، يقوم على الاحتكام إلى القواعد الديمقراطية بدلًا من موازين القوة أو التوافقات الهشة(2).

كما أن هذه الخطوة تُعيد تصحيح المسار الديمقراطي الذي تعطّل منذ تعثّر انتخابات 2021، وتمنح الفرصة لدمج الأطراف السياسية في بنية شرعية جديدة، يُحتكَم فيها إلى الإرادة العامة بدلًا من الاصطفاف أو الإقصاء المتبادل، مما يُعيد توجيه الحياة السياسية نحو التنافس

---

(1) سوجه، حميد حسين؛ ونوردين، رضوان. الشرعية كشرطٍ مسبق للاعتراف بالحكومات الجديدة: حالة ليبيا. مجلة سريويجايا للقانون، المجلد 2، العدد 1، (2018م)، ص 77.

(2) سوجه، حميد حسين؛ ونوردين، رضوان .الشرعية كشرطٍ مسبق للاعتراف بالحكومات الجديدة: حالة ليبيا، مرجع سابق، (2018م)، ص 71..

البرامجي والمؤسساتي، عوضًا عن الاحتراب السياسي والانقسام الإداري.

ثانيًا: بناء بيئة دستورية مؤسِّسة لمسار سياسي مستقر

لا يمكن لليبيا أن تنطلق نحو مسار سياسي متماسك دون وجود قاعدة دستورية تُنظم السلطات، وتوزّع الصلاحيات، وتحدّد آليات الانتقال والرقابة والمساءلة، وقد كشفت تجربة ما بعد 2011 أن غياب هذه الأرضية الدستورية المستقرة كان أحد أبرز الأسباب في تفجّر الخلافات، وتعطيل المسارات السياسية، وتكريس الانقسام المؤسسي[1].

وتُشكّل الانتخابات في حال انبثاقها عن اتفاق وطني على قاعدة دستورية أو قوانين متّفق عليها، بداية فعلية لبناء هذه البيئة الدستورية التأسيسية، فهي لا تمنح فقط الشرعية للسلطات المنتخبة، بل تفتح الباب أمام بلورة دستور دائم، عبر استفتاء شعبي أو من خلال مؤسسات منتخبة تمتلك تفويضًا واضحًا لإنجاز هذا المسار، وبهذا المعنى، فإن الانتخابات ليست مجرد نهاية مرحلة، بل هي بداية تأسيسية لمشروع سياسي دستوري جديد، يضع حدًا للانتقال المفتوح، ويُمهّد لمؤسسات مستقرة ذات ولايات محددة وآليات محاسبة واضحة[2].

كما أن إطلاق عملية انتخابية على أسس واضحة يُوفر مناخًا سياسيًا عامًا يسمح بتشكيل ثقافة دستورية جديدة، تُركّز على المرجعية القانونية والمؤسساتية، بدلًا من منطق التوازنات الفوقية أو الإرادة الفردية للفاعلين السياسيين، وهو ما يُسهم في إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات، باعتبارها الغاية الأسمى لأي مسار سياسي حديث.

ثالثًا: تعزيز القبول الوطني والدولي بالمسار السياسي من خلال الانتخابات

تُعدّ مسألة القبول السياسي والاجتماعي بمخرجات السلطة أحد الأعمدة الأساسية التي تُبنى عليها استدامة أي مسار سياسي، فالأنظمة السياسية التي تفتقر إلى القبول الواسع من قبل المواطنين والنخب الوطنية، أو تلك التي تُواجه تشكيكًا دوليًا بشرعيتها، تكون أكثر عرضة للتفكك والانهيار عند أول أزمة، وفي الحالة الليبية، فإن ما يفتقده المسار السياسي الحالي، بشكل جوهري، هو الإجماع الوطني على المؤسسات القائمة، والاعتراف الدولي الكامل بشرعية الهياكل التنفيذية والتشريعية المنقسمة[3].

تُقدّم الانتخابات فرصة فعلية لإعادة بناء هذا القبول المفقود، داخليًا وخارجيًا،

---

(1) سهيل الحبيب، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2016)، ص 144.

(2) سهيل الحبيب، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، مرجع سابق، (2016)، ص 251.

(3) بيثام، ديفيد. إضفاء الشرعية على السلطة، مرجع سابق، (2013م)، ص 142.

فعلى الصعيد الوطني، يُسهم تنظيم انتخابات عامة نزيهة وشاملة في تعزيز الشعور بالملكية السياسية لدى المواطن الليبي، إذ يُعاد له دور المشاركة والاختيار، بعد سنوات من التهميش والاستقطاب، وعندما تُفرز الانتخابات سلطة منتخبة من عموم الليبيين، يشعر المواطن أن السلطة تعبّر عن إرادته، لا عن اتفاقات فوقية أو تسويات مؤقتة، مما يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أما على المستوى الدولي فإن الانتخابات تمثّل معيارًا رئيسًا لقياس الشرعية السياسية، إذ أن المؤسسات المنبثقة عن صناديق الاقتراع تحظى باعتراف أوسع من قبل المجتمع الدولي، وتكتسب موقعًا تفاوضيًا أقوى في التعامل مع الأطراف الإقليمية والدولية، وفي السياق الليبي، حيث تتعدد الأطراف الخارجية الفاعلة، وتتداخل المصالح الدولية، تُشكّل الانتخابات فرصة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة الليبية والمجتمع الدولي، على قاعدة احترام السيادة، واعتراف متبادل بالشرعية، بما يضع حدًا للتدخلات السلبية التي غذّت الانقسام السياسي والمؤسسي، كما أن الانتخابات الناجحة تُرسل إشارة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن ليبيا دخلت مرحلة جديدة من التماسك السياسي والمؤسساتي، مما يفتح الباب أمام استئناف برامج التنمية، وتفعيل الشراكات الاقتصادية، وتوفير الدعم الفني والمالي للدولة، وهو ما يُعدّ عنصرًا أساسيًا لإطلاق دورة جديدة من إعادة البناء والتعافي الوطني.(1)

يُظهر التحليل المتعدد الأبعاد أن الانتخابات لا تُعدّ مجرد أداة لتغيير الوجوه السياسية أو إنهاء مرحلة انتقالية، بل هي مدخل أساسي لإعادة تأسيس شرعية النظام السياسي الليبي، ووضع حجر الأساس لمسار مستقبلي قائم على قواعد واضحة وثابتة، فمن خلال الانتخابات، يمكن استعادة المشروعية الشعبية، وبناء قاعدة دستورية تؤسس لاستقرار طويل المدى، وتعزيز القبول الوطني والدولي بمؤسسات الدولة، بما يُهيّئ الظروف لاستعادة السيادة، وتفعيل التنمية، وإنهاء حالة الاحتراب السياسي.

ومع ذلك، فإن تحويل الانتخابات إلى نقطة انطلاق فعلية لمسار شرعي مستقر يحتاج إلى شروط جوهرية، في مقدمتها وجود إرادة سياسية صادقة لقبول نتائج الاقتراع، ومناخ قانوني وأمني داعم، وتحييد المؤسسات السيادية عن الصراع، حتى لا تتحول الانتخابات إلى أزمة جديدة تُعمّق من الانقسام بدلًا من تجاوزه.

---

(1) سوجه، حميد حسين؛ ونوردين، رضوان. الشرعية كشرطٍ مسبق للاعتراف بالحكومات الجديدة: حالة ليبيا، مرجع سابق، (2018م)، ص 71.

المبحث الثالث:

مقترحات لضمان نجاح الانتخابات كمدخل للحل السياسي

تمهيد:

منذ اندلاع الأزمة السياسية الليبية عام 2014، وتكرّس الانقسام بين مؤسسات الدولة في الشرق والغرب، ظلّت مسألة **الشرعية** في صميم الصراع القائم، إذ فقدت المؤسسات القائمة تفويضها الشعبي بمرور الوقت، وأصبحت تستند إلى شرعية أمر واقع أكثر من شرعية دستورية أو انتخابية، وفي ظل هذا الواقع، برزت الانتخابات كخيار وطني جامع لإعادة تأسيس النظام السياسي على أسس قانونية وتوافقية جديدة، ولإعادة بناء شرعية الدولة عبر تفويض شعبي مباشر، فالانتخابات في الحالة الليبية لا تُعدّ مجرّد وسيلة لاختيار ممثلين جدد، بل هي **آلية تأسيسية لإعادة إنتاج السلطة** وفق قواعد الشرعية والتمثيل الشعبي، وكمدخل لإعادة بناء الثقة المفقودة بين المواطن والدولة، وبين مؤسسات الحكم المتنازعة.

لقد أثبتت التجارب الليبية خلال السنوات الماضية محدودية الحلول السياسية القائمة على التوافقات المؤقتة، مثل اتفاق الصخيرات 2015، أو ترتيبات جنيف وبرلين اللاحقة، إذ لم تُسهم هذه الاتفاقات في إنهاء الانقسام أو تحقيق الاستقرار المؤسسي، بل تحوّلت إلى تسويات هشة سرعان ما تفككت تحت وطأة التنافس على الشرعية والسلطة، فاستمرار السلطتين التشريعية والتنفيذية دون تفويض انتخابي أضعف شرعية الدولة، وعمّق من انقسامها، وجعل استعادة الشرعية عبر صناديق الاقتراع ضرورة وطنية لا يمكن تجاوزها، كما أنّ الشرعية السياسية القائمة على الإرادة الشعبية تُعدّ أساسًا لأي مشروع وطني مستقبلي، لأنها وحدها القادرة على منح السلطة السياسية غطاءً قانونيًا وأخلاقيًا يُعيد الثقة إلى مؤسسات الدولة ويُنهي حالة الازدواج المؤسسي التي تُقوّض قدرتها على الحكم والإدارة. (1)

---

(1) حسين علي بوزغاية، المعوقات القانونية للانتخابات العامة في ليبيا، مرجع سابق، (2022)، ص 89.

المطلب الأول: مبادئ أساسية لصياغة إطار دستوري توافقي

يشكّل الإطار الدستوري الركيزة الأساسية لأي عملية انتخابية ذات مصداقية، بل يُعدّ المرجعية القانونية والسياسية التي تنظم قواعد التنافس وتوزيع الصلاحيات وتحديد آليات تولي السلطة وممارستها، وفي الحالة الليبية، فإن غياب دستور دائم متوافق عليه، أو قاعدة دستورية مرحلية تُنظّم العملية السياسية، قد كان من أبرز أسباب تعثّر الاستحقاقات الانتخابية، لا سيما انتخابات ديسمبر 2021، وأحد المحاور الجوهرية للانقسام بين القوى السياسية، لذا، فإن أي مسار انتخابي ناجح يستوجب أولًا تأسيس قاعدة دستورية راسخة تقوم على مبادئ واضحة ومشتركة، تحظى بقبول وطني واسع.(1)

أولًا: ضرورة تجاوز الإشكاليات التاريخية في المسار الدستوري الليبي

لقد شهدت ليبيا منذ عام 2011 محاولات متعددة لصياغة دستور دائم، إلا أن جميعها تعثرت لأسباب تتعلق بالانقسام السياسي، وضعف التوافق حول شكل الدولة ونظام الحكم، ومخاوف بعض الأطراف من الإقصاء أو تغوّل السلطة، وقد كانت مسودة الدستور التي أعدّتها الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور عام 2017 أبرز هذه المحاولات، لكنها جوبهت باعتراضات واسعة من بعض القوى السياسية والاجتماعية، التي اعتبرت أن صياغتها تمت في ظل بيئة منقسمة، وبغياب حوار حقيقي جامع.

كما أدّت الاختلافات حول أولويات المسار ما بين من يطالب بالاستفتاء أولًا على الدستور، ومن يفضّل المضي نحو الانتخابات بقوانين مؤقتة إلى تكرار الفشل في الاتفاق على أساس دستوري مستقر، وقد أفرزت هذه التباينات جملة من النتائج السلبية، من أبرزها تعليق الانتخابات العامة، واستمرار السلطات دون شرعية انتخابية محدثة، ودخول الدولة في دوامة من الانسداد القانوني والمؤسسي(2).

وبناءً عليه، فإن تجاوز هذه الإشكاليات التاريخية يتطلب منهجًا جديدًا في التعامل مع الملف الدستوري، لا يقوم فقط على الصياغة القانونية، بل على بناء توافق وطني عريض حول

---

(1) اللجنة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي، مشروع الدستور الليبي لعام 2017، مرجع سابق، (2017)، ص 4.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 43.

المبادئ العامة التي يجب أن يتضمنها أي إطار دستوري، سواء أكان دائمًا أو مرحليًا، بما يُوفّر الشرعية للعملية الانتخابية ويؤسس لمرحلة انتقال سياسي منظم.

ثانيًا: المبادئ الحاكمة لصياغة قاعدة دستورية توافقية

إن بناء إطار دستوري يُفضي إلى انتخابات نزيهة وشاملة، ويضمن استقرار ما بعدها، يفترض الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية التي تشكّل الحد الأدنى من التفاهم الوطني، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. مبدأ حياد القاعدة الدستورية وعدم توظيفها لصالح أطراف بعينها: يجب أن تكون القاعدة الدستورية شاملة ومحايدة، لا تُفصّل على مقاس أطراف معينة أو تُقصي مرشحين محتملين بصورة انتقائية، بل يجب أن تُرسّخ مبدأ تكافؤ الفرص وتضمن حق الترشح والمنافسة لجميع من تنطبق عليهم الشروط الموضوعية، وفقًا لمبادئ الشفافية والعدالة.
2. الفصل المتوازن بين السلطات وتحديد الصلاحيات بدقة: من المهم أن تتضمّن القاعدة الدستورية توزيعًا واضحًا للسلطات بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما يمنع تداخل المهام أو تضارب الصلاحيات، ويحول دون تكرار حالات الانقسام أو النزاع بين المؤسسات كما حصل سابقًا.
3. تضمين ضمانات الحريات والحقوق الأساسية: يجب أن تكون القاعدة الدستورية منسجمة مع المعايير الدولية في احترام الحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدمتها حرية التعبير، وحرية التنظيم السياسي، وحق التصويت والترشح، وهو ما يُسهم في تعزيز ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، ويزيد من نسبة المشاركة.
4. التوازن الجهوي وضمان تمثيل عادل للمكونات: في ظل الطبيعة المركبة للمجتمع الليبي، ينبغي أن تراعي القاعدة الدستورية مبادئ الإنصاف الجغرافي والاجتماعي، من خلال اعتماد نظام انتخابي يضمن تمثيل جميع المناطق والمكونات، بما يعزّز الوحدة الوطنية ويُقلل من النزعات الانفصالية أو مشاعر التهميش. [1]
5. المرونة الزمنية دون المساس بالمبدأ الديمقراطي: يجب أن يتضمّن الإطار الدستوري جدولًا زمنيًا واضحًا للانتقال السياسي، مع تحديد آجال معقولة للانتخابات وتداول السلطة، حتى لا

(1) سمير عبدالقادر، دور الانتخابات في إنهاء النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجاً، مرجع سابق، (2023)، ص 34–50.

تتحوّل المرحلة التأسيسية إلى انتقال مفتوح، أو أداة لشرعنة التمديد خارج الإرادة الشعبية.

إن تجسيد هذه المبادئ في وثيقة دستورية متوافق عليها من غالبية الأطراف السياسية والاجتماعية، أو في قوانين مرحلية قائمة على توافق واسع، يشكل شرطًا أساسيًا لتهيئة البيئة القانونية اللازمة لإجراء الانتخابات، ويُعد خطوة لا غنى عنها للانتقال نحو نظام سياسي مستقر.

ثالثًا: آليات التوافق الوطني حول الإطار الدستوري

إن صياغة إطار دستوري قادر على دعم العملية الانتخابية في ليبيا لا تعتمد فقط على مضمون المبادئ التي يتضمّنها، بل على الطريقة التي يتم التوافق عليها واعتمادها، فقد أثبتت تجارب السنوات الماضية أن المحاولات الأحادية في صياغة القواعد الدستورية، أو فرضها عبر إجراءات شكلية لا تحظى بقبول وطني واسع، تؤدي غالبًا إلى نتائج عكسية، تُفاقم الانقسام وتُفرغ النصوص من فعاليتها السياسية، لذلك، فإن اعتماد آليات توافقية شاملة هو شرط أساسي لنجاح أي إطار دستوري يُراد له أن يكون مدخلًا لانتخابات شرعية ومسار سياسي مستقر.

1، الحوار الوطني الموسّع كآلية مركزية للتوافق

يُعدّ الحوار الوطني الشامل بمشاركة ممثلين عن جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين – بمن فيهم القوى التقليدية والبلديات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني – أفضل وسيلة لبناء توافقات دستورية متينة، فهذه الصيغة تضمن دمج مختلف الأصوات والتوجهات، وتُقلل من فرص الطعن أو الرفض السياسي لاحقًا، كما تُوفّر منبرًا للتفاوض حول القضايا الخلافية المرتبطة بشكل الدولة، نظام الحكم، وتوزيع الصلاحيات[1].

وتُشير تجارب دول أخرى مثل تونس والمغرب ونيبال إلى أن اعتماد الحوار الوطني في صياغة الوثائق الدستورية أو التأسيسية كان عاملًا حاسمًا في الوصول إلى نتائج توافقية، حتى في ظل بيئة سياسية منقسمة، ويمكن البناء على هذه التجارب في الحالة الليبية، مع ضرورة تجنّب اختزال الحوار في النخب السياسية التقليدية فقط، وتوسيع دائرته ليشمل قوى مجتمعية واقتصادية مؤثرة.[2]

(1) جونسون، دانيال إي. صياغة الدساتير في مرحلة ما بعد الصراع. ضمن كتاب: دليل بحثي حول بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع (ص 6–29). دار إدوارد إلغار للنشر، (2020م)، ص 7.

(2) عبد الرؤوف الشنطي، الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مرجع سابق، (2021)، ص 515.

2، إشراك الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور دون الانفراد بالقرار

رغم أن الهيئة التأسيسية المنتخبة لصياغة الدستور قد أنجزت مشروعًا في 2017، إلا أن رفض قطاعات سياسية واجتماعية واسعة لبعض بنوده، والخلافات حول آلية الاستفتاء عليه، أظهر أن الاستناد الحصري إلى هذه الهيئة دون إجراء حوار وطني موازٍ، لا يُنتج توافقًا فعليًا، لذلك، يُقترح الإبقاء على الهيئة ضمن العملية الدستورية كمكوّن فني وتشريعي، دون أن تكون المرجعية الوحيدة، وذلك من خلال دمجها في مسار حواري جامع، يعيد النظر في النقاط الخلافية، ويُعيد عرض الوثيقة في سياق وطني أوسع هذا النهج لا يُلغي شرعية الهيئة، ولكنه يعيد تأطير دورها ضمن رؤية تشاركية أوسع، ويمنح الوثيقة الدستورية، في حال اعتمادها أو تعديلها، قاعدة سياسية ومجتمعية أكثر صلابة.(1)

3، ضمان الحياد المؤسسي والدولي في مرافقة المسار الدستوري

لا يمكن لأي مسار دستوري أن ينجح إذا طغت عليه الاستقطابات السياسية أو الضغوط الدولية غير المتوازنة، لذلك، يجب أن يتمتع هذا المسار بحياد مؤسسي، من خلال إشراف جهة مستقلة مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تسهيل الحوار، دون أن تملي مخرجات أو تُمارس ضغطًا على الأطراف، كما يجب أن تُلتزم الجهات الرسمية، خصوصًا السلطات القائمة، بعدم استغلال المسار الدستوري لتحقيق أهداف انتخابية ضيّقة أو لتثبيت أوضاع قائمة، كما أن مرافقة المجتمع الدولي للمسار الدستوري يجب أن تظل في إطار الدعم الفني واللوجستي، وليس التدخل في المضامين أو تشكيل اللجان، وذلك لضمان قبول النتائج محليًا، وعدم إعطاء الانطباع بأن العملية مفروضة من الخارج.(2)

إن تأسيس قاعدة دستورية توافقيّة يُمثّل حجر الأساس لنجاح أي عملية انتخابية في ليبيا، ولبناء مسار سياسي سلمي ومستقر، فالدستور، أو القاعدة الدستورية المرحلية، هو الذي يُحدّد شرعية السلطة، ويوزّع الصلاحيات، حيث تكمن قوة أي إطار دستوري في العملية التي يُنتج من خلالها بقدر ما تكمن في مضمونه؛ أي أن المشاركة الواسعة، والانفتاح على الحوار، والحياد المؤسسي، كلها عناصر تُعزّز من شرعية الوثيقة الدستورية، وتزيد من فعاليتها في دعم المسار الانتخابي والسياسي لاحقًا، ومن ثم، فإن بناء هذا الإطار لا يجب أن يُنظر إليه كإجراء تقني أو قانوني فقط، بل كمشروع وطني تأسيسي يُعيد رسم معالم الدولة الليبية على أسس توافقية وديمقراطية قابلة للاستمرار.

(1) محمد الأمين بن صويد، الانتخابات الليبية وآفاق الاستقرار السياسي، مرجع سابق، (2022)، ص 102–122.

(2) جونسون، دانيال إي .صياغة الدساتير في مرحلة ما بعد الصراع، مرجع سابق، (2020م)، ص 10.

المطلب الثاني: آليات مراقبة وضمان نزاهة الانتخابات

تُعدّ نزاهة العملية الانتخابية ركيزة أساسية في بناء شرعية السلطة المنتخبة، وفي ترسيخ الثقة المجتمعية والسياسية في مؤسسات الدولة، ذلك أن الانتخابات، في غياب ضمانات كافية لسلامة إجراءاتها وشفافية مجرياتها، قد تتحول من وسيلة لحل النزاعات السياسية إلى مصدر جديد لتأجيجها، خصوصًا في البيئات المنقسمة سياسيًا والمؤسسات غير الموحدة، كما هو الحال في ليبيا، ولذا فإن وضع آليات رقابية فعّالة وضمانات قانونية وتنظيمية محكمة يمثل شرطًا جوهريًا لضمان نزاهة الاستحقاقات المقبلة، سواء التشريعية أو الرئاسية.

أولًا: الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية

إن نقطة البداية في أي مسار انتخابي نزيه تكمن في وجود منظومة قانونية واضحة، متوازنة، وشاملة، تتضمن القواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة لمراحل الاقتراع كافة، بدءًا من تسجيل الناخبين، مرورًا بترشح الأفراد، وانتهاءً بإعلان النتائج والطعون الانتخابية(1)، وقد أظهرت التجربة الليبية بعد 2011 أن القوانين الانتخابية، في معظمها، اتسمت بقدر من الارتجال القانوني أو التسييس الفج، سواء من حيث توقيت إصدارها أو من حيث مضامينها، وهو ما أدّى إلى التشكيك في شرعيتها والطعن فيها من قبل فاعلين سياسيين ومؤسسات قضائية.

ولتجاوز هذا الخلل يجب أن تتم صياغة القوانين الانتخابية ضمن إطار تشريعي موحد وتوافقي، يراعي الحياد السياسي، ويستند إلى المعايير الدولية المعروفة في النزاهة والشفافية والإنصاف، كما ينبغي أن تُعرض هذه القوانين للنقاش العام قبل إقرارها، وأن تُصاغ بطريقة تكفل وضوحها ودقتها القانونية، بحيث لا تكون محل تأويلات متناقضة أو ثغرات تُستغل للطعن في النتائج أو التأثير على سلامة العملية، علاوة على ذلك ينبغي أن تنص القوانين صراحة على أدوار ومسؤوليات الجهات المشرفة على الانتخابات، بما فيها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والقضاء، والأجهزة الأمنية، وآليات الرقابة الوطنية والدولية، وذلك لضمان التنسيق المؤسسي ومنع تداخل الصلاحيات.(2)

---

(1) م. د. مثنى عباس عبد الكاظم. دور المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مجلة المعهد, (6), (2021)، ص 455.

(2) م. د. مثنى عباس عبد الكاظم، دور المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مرجع سابق، (2021)، ص 461.

ثانيًا: دور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

تُعتبر المفوضـــية الوطنية العليا للانتخابات الجهة الفنية المنوطة بتنظيم وتنفيذ العمليات الانتخابية في ليبيا منذ تأسيسها عام 2012، ورغم الجهود التي بذلتها المفوضية خلال السنوات الماضــية، خصــوصًــا في انتخابات المؤتمر الوطني ومجلس النواب، إلا أنها واجهت انتقادات تتعلق بتعرّضها لضغوط سياسية، وحدود استقلاليتها، ونقص الموارد والإمكانيات الفنية والبشرية.

لذلك، فإن من أهم الشــروط لضــمان نزاهة الانتخابات المســتقبلية هو تعزيز اســتقلال المفوضية على المستويين القانوني والوظيفي، وتحصينها ضد التأثيرات السياسية المباشرة، من خلال آليات تشـريعية واضـحة، تسـمح لها بتنفيذ اختصــاصــاتها باسـتقلال وشـفافية، وتمنحها صلاحيات واضحة في ما يتعلق بتسجيل الناخبين، وقبول أو رفض المرشحين، وضبط الحملات الانتخابية، والإشراف على يوم الاقتراع وإعلان النتائج.

كما يُفترض دعم المفوضـــــية من خلال تحديث بنيتها الإدارية والتقنية، وتوفير الموارد المالية والبشـرية الكافية، والتعاون مع منظمات دولية متخصـصــة لتأهيل موظفيها، وتطوير نظم تسـجيل إلكترونية متقدمة، تعزز من مصــداقية بيانات الناخبين، وتقلل من احتمالات التزوير أو التلاعب.

ثالثًا: آليات الرقابة الوطنية والدولية على الانتخابات

تمثّل الرقابة على الانتخابات أحد أهم الضـــمانات المعتمدة في الأدبيات الســـياســـية والقانونية لضمان نزاهة وشفافية الاستحقاقات الانتخابية، لا سيما في الدول الخارجة من صراعات أو التي تعاني من هشاشة مؤسساتية، وفي الحالة الليبية، حيث تسود بيئة من انعدام الثقة وتنازع الشرعية بين مؤسسات موازية، تكتسب الرقابة بعدًا وظيفيًا لا يتعلق فقط برصد الانتهاكات، بل بإضفاء قدر من المصداقية على المسار الانتخابي برمّته.(1)

1.الرقابة الوطنية: التمكين القانوني وتعزيز الاستقلالية

تُعدّ الرقابة الوطنية عبر منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والمراكز الأكاديمية، خط الدفاع الأول لضـمان الشـفافية، خصـوصًـا أنها تُمارَس من داخل السـياق المجتمعي والسـياسـي للبلاد، ومع ذلك، فإن هذه الرقابة في ليبيا ما تزال تواجه تحديات هيكلية، أبرزها ضــعف الإطار القانوني الناظم لعمل المراقبين المحليين، وضــعف الكفاءة المؤســســية للمنظمات ذات العلاقة، فضــــلًا عن محدودية وصــــولها إلى كافة الدوائر الانتخابية، لتجاوز ذلك، يجب إدماج الرقابة الوطنية ضــمن المنظومة القانونية للانتخابات من خلال نصــوص تُحدّد بوضــوح معايير اعتماد

(1) م. د. مثنى عباس عبد الكاظم، دور المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مرجع سابق، (2021)، ص 459.

المراقبين المحليين، وتُوفّر لهم الحماية القانونية والتسهيلات اللوجستية، مع اشتراط استقلالية الجهات الرقابية عن الأطراف السياسية المتنافسة، كما ينبغي تمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول الحر إلى مراكز الاقتراع، وتوفير التدريب المسبق لها بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة في رصد العمليات الانتخابية.(1)

2.الرقابة الدولية: التوازن بين المرافقة واحترام السيادة

أثبتت التجارب المقارنة أن الرقابة الدولية المستقلة، حين تكون مهنية ومحايدة، تساهم في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية، وتوفير تقارير موضوعية يمكن استخدامها لاحقًا في تقييم سلامة المسار الانتخابي وتقديم التوصيات الإصلاحية، وقد سبق أن شاركت منظمات دولية في مراقبة بعض العمليات الانتخابية في ليبيا، مثل بعثة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، إلا أن تغطيتها لم تكن شاملة، وغالبًا ما اقتصرت على الجوانب التقنية أو المناطق الآمنة فقط(2).

لذلك فإن تفعيل الرقابة الدولية مستقبلاً يجب أن يتم ضمن اتفاق مسبق مع الدولة الليبية، يُراعي السيادة الوطنية، ويضمن الشفافية والتوازن، دون أن يُستخدم كمبرّر لتدخل سياسي خارجي، ويُفضل أن يتم تنسيق الرقابة الدولية عبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، لتفادي التضارب في الاختصاصات.

إن ضمان نزاهة الانتخابات في السياق الليبي لا يقتصر على الإجراءات التقنية يوم الاقتراع، بل يرتبط بمنظومة متكاملة من التشريعات، والمؤسسات، وآليات الرقابة، فالبيئة السياسية الهشة، وتعدد مراكز القرار، والتدخلات الخارجية، تُحتم إرساء قواعد دقيقة، وآليات محكمة لضبط العملية الانتخابية من بدايتها حتى إعلان النتائج.

وفي ظل ما أفرزته التجارب السابقة من إخفاقات في تحقيق الإجماع الوطني حول النتائج الانتخابية، تصبح الرقابة الشاملة الوطنية والدولية إحدى أبرز الضمانات لتقليل الشكوك، وتعزيز قبول النتائج، ودفع الفرقاء السياسيين نحو الاعتراف المتبادل بمخرجات العملية، إن بناء منظومة رقابية فعالة، وتحصين المفوضية، وإصلاح القوانين، تمثل جميعها شروطًا لازمة لنجاح الانتخابات كممر آمن نحو الاستقرار السياسي.

---

(1) مجموعة مؤلفين, و المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2018)، ص 579.

(2) مجموعة مؤلفين, و المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، مرجع سابق، (2018)، ص 581.

المطلب الثالث: دور الحوار الوطني والدعم الدولي في إنجاح المسار الانتخابي

في بيئة سياسية مضطربة ومنقسمة كالحالة الليبية، لا يكفي تصميم قوانين انتخابية محكمة أو إنشاء مفوضية مستقلة لضمان نجاح الاستحقاق الانتخابي، بل لا بد من توافر شروط سياسية ومجتمعية تُمكّن العملية الانتخابية من أن تكون مدخلًا فعليًا لإنهاء الأزمة، وليس مجرد محطة إجرائية تُعيد إنتاج الصراع في أشكال جديدة، ومن بين هذه الشروط، يبرز الحوار الوطني باعتباره الوسيلة الأهم لبناء التوافقات، إلى جانب الدعم الدولي الذي يُمكن أن يُسهِم في تيسير العملية، إذا ما توفرت له شروط الحياد والاحترام للسيادة الوطنية.

أولًا: الحوار الوطني كإطار تأسيسي للتوافق الانتخابي

إن الانقسامات السياسية والمؤسساتية العميقة التي تعاني منها ليبيا منذ 2014 جعلت من الحوار الوطني ضرورة لا ترفًا، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالاستحقاقات التأسيسية مثل الانتخابات، فبدون حوار يضم الأطراف الفاعلة كافة بما في ذلك القوى السياسية التقليدية، والمجالس المحلية، والنقابات، وممثلي المناطق، ومكونات المجتمع المدني فإن أي عملية انتخابية تظل مهددة إما بالمقاطعة أو بعدم القبول بنتائجها، وهو ما يُفرغها من محتواها السياسي التوافقي[1] .

لقد أظهرت تجارب الحوار السابقة مثل اتفاق الصخيرات 2015، رغم ما تعرض له من انتقادات، أهمية وجود مسار سياسي جامع لإدارة الخلافات، ولو بشكل مؤقت، إلا أن الفشل في استدامة هذه المسارات، أو في استكمالها بإجراءات تنفيذية واضحة، جعلت من الكثير من التفاهمات الورقية مجرد وثائق مؤرشفة، دون أثر فعلي على الأرض، ومن هنا فإن أي حوار وطني يُراد له أن يكون فاعلًا في إنجاح المسار الانتخابي، لا بد أن يُبنى على أسس مؤسسية، تُنظم آلياته وتُحدد أهدافه، وألا يُترك خاضعًا للضغوط الإقليمية أو لتغير موازين القوى الظرفية، ويُفترض أن يُنتج هذا الحوار وثيقة سياسية مرجعية تُحدّد التزامات الأطراف تجاه العملية الانتخابية، وتضع جدولًا زمنيًا، ومحددات واضحة لقبول النتائج، وآليات الطعن، وخطوات ما بعد الانتخابات[2].

---

(1) جونسون، دانيال إي .صياغة الدساتير في مرحلة ما بعد الصراع، مرجع سابق، (2020م)، ص 12.

(2) سلامة الساعدي الزروق. إخفاقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بين اتفاق الصخيرات وحوار مؤتمر جنيف، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي(2024) ,(AAJSR) ، ص 163.

كما أن انخراط الفاعلين في هذا الحوار يجب أن يُعزز من ملكية العملية الانتخابية ونتائجها، بحيث يشعر كل طرف أنه شريك في إنتاج الحل وليس مجرد متلقٍ لنتائج يُمكن رفضها أو التمرد عليها.

ثانيًا: الدعم الدولي كعامل مساعد وليس بديلاً

يُعدّ الدعم الدولي للانتخابات في الدول الخارجة من النزاعات أحد أبرز عناصر إنجاح التجارب الانتقالية، لكن شرط ألا يتحول إلى وصاية أو وسيلة لفرض أجندات خارجية، ففي السياق الليبي، أدّت التدخلات الدولية المتضاربة أحيانًا إلى تعقيد المشهد الانتخابي بدلًا من تسهيله، بسبب تناقض مصالح الأطراف الإقليمية والدولية، وتباين قراءتها لمآلات الانتخابات ونتائجها المحتملة.

ولذلك، فإن الدور الدولي المطلوب يجب أن يُضبط عبر رؤية وطنية واضحة تُحدّد حدود هذا الدعم، سواء كان فنيًا (كالدعم اللوجستي للمفوضية أو تدريب الموظفين)، أو رقابيًا (من خلال إرسال بعثات مراقبة مستقلة)، أو سياسيًا (من خلال تسهيل الحوار بين الفرقاء دون فرض مخرجات جاهزة).

كما ينبغي التأكيد على أن الدعم الدولي الحقيقي يتمثل في حماية نتائج الانتخابات وضمان احترامها بصورة واضحة وملزمة، وذلك من خلال تعهّد المجتمع الدولي بعدم الاعتراف بأي سلطة بديلة تتشكّل خارج الصندوق الانتخابي، ما لم تكن قائمة على توافق وطني صريح وشرعية سياسية متفق عليها. فغياب هذا الموقف الحازم في محطات سابقة، ولا سيما بعد انتخابات 2014، أدى إلى تشجيع الأطراف المتنازعة على البحث عن بدائل موازية للشرعية الانتخابية، وأسهم بشكل مباشر في تعميق الانقسام المؤسساتي. ومن ثمّ، فإن الموقف الدولي الموحد تجاه احترام نتائج الاقتراع يشكّل عنصرًا حاسمًا لضمان استقرار المرحلة الانتقالية ومنع عودة السيناريوهات الانقسامية السابقة. [1].

إن المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، مطالبون بلعب دور ضامن ووسيط نزيه، يُسهّل العملية دون أن يُهيمن عليها، ويُراعي خصوصية الحالة الليبية وتعقيداتها المجتمعية والسياسية.

---

(1) م. د. مثنى عباس عبد الكاظم، دور المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مرجع سابق، (2021)، ص 466.

الخاتمـــة

في الختام، يُمكن القول إن الحوار الوطني والدعم الدولي ليسـا عناصـر ثانوية، بل ركيزتان مركزيتان في مسـار إعادة تأسـيس الشـرعية عبر الانتخابات، فبدون حوار واسـع يُنتج التفاهمات اللازمة، وبدون دعم دولي مسـؤول يُرافق العملية باحترام وحياد، تُصـبح الانتخابات مجرد تجربة تقنية لا تلبث أن تتآكل نتائجها في أول اختبار سـياسـي، ومن ثم فإن الرهان على الانتخابات لإنهاء الأزمة في ليبيا يجب أن يُبنى على اسـتراتيجية شـاملة تُدمج هذه العناصـر، وتُفعّلها في إطار وطني ذي سيادة، ومسؤولية جماعية، وتوازن في الأدوار بين الداخل والخارج.

بعد دراسـة معمقة للمسـار الانتخابي الليبي خلال الفترة الممتدة بين 2011 -2024، وتحليل السياقات المفاهيمية والسياسية والدستورية والقانونية التي أحاطت بالانتخابات، فضلًا عن التحديات التي حالت دون إجرائها، تتأكد الأهمية المحورية للانتخابات كأداة مركزية في إعادة بناء الشرعية وتجاوز الأزمة الوطنية متعددة الأبعاد، لقد بيّنت فصول هذه الرسالة أن الانتخابات لا تُعد مجرّد آلية إجرائية لتداول السـلطة، بل تمثل أحد المداخل الأسـاسـية لإعادة إنتاج النظام السياسي على أسس دستورية توافقية، تضمن وحدة المؤسسات وتعكس الإرادة الشعبية.

ومع ذلك، فإن نجاح الانتخابات يظل مرهونًا بتوافر بيئة سـياسـية وأمنية مسـتقرة تُتيح تنافسًا حقيقيًا بعيدًا عن الضغوط والإكراه، إضافة إلى ضرورة إصلاح الإطار الدستوري والقانوني بما يضمن وضوح قواعد اللعبة السياسية وحياد المؤسسات القضائية والتنفيذية. كما يتطلب الأمر بناء ثقافة سـياسـية جديدة تُرسّـخ قيمة الاحتكام للصـندوق بوصـفه الطريق الوحيد لنقل السـلطة، وتنبذ اللجوء إلى العنف أو فرض الأمر الواقع. ومن هنا، فإن مسـار الانتقال الديمقراطي لن يتحقق بمجرد تحديد موعد للانتخابات، بل من خلال معالجة العوامل البنيوية التي عطّلتها سابقًا، وتأسيس ضمانات قوية تُعيد ثقة المواطن في الدولة ومساراتها السياسية.

وفي ضـوء التحليل المتكامل الذي انطلق من الإطار النظري، مرورًا بتشـريح البيئة السياسية والدستورية، ووصولًا إلى التقييم النقدي للتجارب الانتخابية السابقة، والرؤية الاستشرافية للمسار المستقبلي، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

النتائج

1. الانتخابات تمثل ركيزة مركزية لإعادة بناء الشرعية السياسية في ليبيا :

أظهرت الدراسة أن الانتخابات ليست مجرّد أداة إجرائية لتداول السلطة، بل تشكّل في السياق الليبي مدخلًا رئيسًا لإعادة تأسيس النظام السياسي، واستعادة مشروعية مؤسسات الدولة، خصوصًا في ظل الانقسام الحاد الذي تعانيه البلاد منذ 2014.

2. فشل تنظيم الانتخابات يعود إلى أسباب سياسية وقانونية متشابكة :

تبيّن أن تعثّر إجراء الانتخابات العامة، ولا سيما في ديسمبر 2021، يعود إلى غياب قاعدة دستورية توافقية، وتضارب القوانين الانتخابية، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات، إضافة إلى التنافس الحاد بين الأطراف السياسية حول شروط الترشح ومخرجات العملية.

3. البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة تقوّض فرص نجاح الانتخابات :

أظهرت المعطيات أن استمرار الانقسام المؤسسي، وغياب سلطة تنفيذية موحدة، فضلًا عن الوضع الأمني الهش، تمثّل جميعها تحديات بنيوية تُضعف إمكانية تنظيم انتخابات عامة شاملة وشفافة في المدى القريب، ما لم تُعالج هذه العوامل مسبقًا.

4. التجارب الانتخابية السابقة كشفت هشاشة العملية الانتخابية وغياب الضمانات :

بيّنت التجارب الانتخابية السابقة، خاصة انتخابات المؤتمر الوطني العام (2012) ومجلس النواب (2014)، أن غياب التوافق الوطني، وضعف الإطار القانوني والتنظيمي، أدى إلى عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، ما ساهم في تفاقم الأزمة بدلًا من حلها.

5. الانتخابات المحلية أظهرت فعالية نسبية لكنها غير كافية لحل الأزمة الوطنية :

رغم أن الانتخابات البلدية ساهمت في تعزيز الشرعية على المستوى المحلي، إلا أن تأثيرها ظل محدودًا في معالجة الانقسام السياسي الوطني أو في توحيد المؤسسات، مما يبرز الحاجة إلى انتخابات وطنية شاملة ذات طابع تأسيسي.

6. العملية الانتخابية تحتاج إلى توافق وطني واسع النطاق ومناخ من الثقة السياسية :

تبيّن أن فرص نجاح الانتخابات تتوقف بدرجة كبيرة على الوصول إلى توافق سياسي حول شروط تنظيمها، وضمان حياد المؤسسات، وتوفير ضمانات القبول بنتائجها، الأمر الذي يتطلب حوارًا وطنيًا جادًا ومُلزِمًا لكافة الأطراف.

7. الدور الدولي ضروري ولكنه لا يُغني عن الإرادة الوطنية الجامعة :

أظهرت الدراسة أن الدعم الدولي يمكن أن يكون عاملاً مساعدًا في توفير الدعم الفني والرقابي، لكنه لا يمكن أن يعوّض غياب الإرادة الوطنية أو يفرض توافقًا غير نابع من السياق الليبي نفسه، خاصة في ظل تعدد المصالح الخارجية وتضاربها.

8. الانتخابات تُعدّ جزءًا من حلّ شامل يتطلب إصلاحًا سياسيًا ومؤسسيًا متكاملاً :

خلصت الدراسة إلى أن الانتخابات يجب ألا تُعالج بشكل معزول، بل ضمن إطار أوسع من الإصلاحات تشمل المسار الدستوري، وبناء المؤسسات، والمصالحة الوطنية، بما يضمن معالجة جذور الأزمة وليس فقط مخرجاتها الظاهرة.

التوصيات

1. ضرورة بناء قاعدة دستورية توافقية كأولوية تأسيسية للعملية الانتخابية

توصي الدراسة بأن تكثف الجهود الوطنية والدولية نحو دعم حوار شامل يُفضي إلى إقرار قاعدة دستورية واضحة ومقبولة من جميع الأطراف، بحيث تُحدد صلاحيات المؤسسات، وشروط الترشح، وآليات الاعتراض والطعون، بما يؤسس لعملية انتخابية مستقرة وشرعية.

2. توحيد المؤسسات السيادية وإنهاء الازدواجية قبل أي استحقاق انتخابي

توصي الدراسة بأهمية توحيد المؤسسات، ولا سيما الأمنية والقضائية، لضمان إجراء انتخابات نزيهة وآمنة، بما يضمن عدم تكرار سيناريو الانقسام حول النتائج، كما حدث بعد انتخابات 2014.

3. تهيئة المناخ السياسي والأمني للقبول بنتائج الانتخابات

ينبغي العمل على تفعيل آليات الثقة بين الأطراف السياسية، ووقف الخطابات التحريضية والإقصائية، وضمان التزام جميع الفاعلين المسبق بنتائج الانتخابات، بما يعزز من استقرار المرحلة التي تليها ويمنع انزلاقًا جديدًا نحو الصراع.

4. تعزيز دور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واستقلاليتها

توصي الدراسة بدعم المفوضية بالموارد والخبرات الفنية، وضمان استقلالها الفعلي عن السلطة التنفيذية، وتحصينها من الضغوط السياسية، بما يمكنها من أداء مهامها وفقًا للمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات.

5. إعادة هيكلة وتوسيع مسارات الحوار الوطني

توصـــي الدراســـة بإعادة إطلاق حوار وطني أكثر شـــمولًا وتوازنًا، يضـــم كافة الأطراف والمكونات الاجتماعية والمجتمعية، على أن تكون الانتخابات جزءًا من مخرجاته، لا معزولة عنه، بهدف الوصول إلى توافق حول مستقبل الدولة وآليات إدارتها.

6. تحديد واضح لدور المجتمع الدولي في دعم العملية الانتخابية

ينبغي أن يكون الدعم الدولي محددًا ومضـــبوطًا بإطار شـــفاف، يقتصـــر على الجوانب الفنية والرقابية، دون التدخل في مخرجات الحوار الوطني أو فرض أجندات ســـياســـية، مع التزام واضح بعدم الاعتراف بأي سلطات موازية ناتجة عن إجراءات أحادية خارجة عن التوافق الوطني.

7. الربط بين الانتخابات ومشروع المصالحة الوطنية الشاملة

توصـــي الدراســـة بضـــرورة الربط العضـــوي بين المســـار الانتخابي ومســـار المصـــالحة الوطنية، من خلال تضمين قضايا العدالة الانتقالية وجبر الضرر وتمثيل الضحايا ضمن الرؤية السياسية الشاملة، بما يُعزز من مشروعية العملية السياسية ومخرجاتها.

8. إطلاق حملة وطنية توعوية لدعم المشاركة الانتخابية

توصـــــي الدراســـــة بإطلاق برامج توعية مدنية على المســـــتوى المحلي، تشـــــرح أهمية الانتخابات وآلياتها، وتحثّ المواطنين على المشـــاركة الفعالة، بما يعزز من مســـتوى الشـــرعية الشعبية للعملية السياسية.

المراجع والمصادر

الكتب العربية

1. عبد الحميد صيام، وإنعام سالم. وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011–2018)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2024).
2. أحمد عبد القادر البرغوثي. المشهد السياسي الليبي بين الانقسام وتحديات الانتقال الديمقراطي، طرابلس: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (2023).
3. محمد الأمين بن صويد. الانتخابات الليبية وآفاق الاستقرار السياسي، المركز المغاربي للدراسات السياسية، تقرير بحثي رقم 12، (2022).
4. حسين علي بوزغاية. المعوقات القانونية للانتخابات العامة في ليبيا، المجلة الليبية للعلوم القانونية والسياسية، 7(1)، (2022).
5. عبد الفتاح ماضي. الديمقراطية والبندقية: العلاقات المدنية–العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021).
6. عبد الحميد الطشاني. الدولة الليبية بعد 2011: تحديات الانتقال السياسي، دراسات مستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 8(1)، (2020).
7. عمرو محمد خالد. الانتخابات في الدول العربية بعد 2011: محاولة للفهم والتحليل، القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية، (2019).
8. يان تيوريل، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972–2006)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019).
9. فوزي عبد الرحمن عبدالله. الأنظمة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، بيروت: دار الكتاب الجامعي، (2017).
10. سهيل الحبيب، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2016).
11. غيورغ سورنسن. الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر،

الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2015).
12. محمد التامر عبادة. سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2015).
13. صامويل هنتنغتون. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، (1993).

الرسائل والأطروحات الجامعية

1. سعداوي نبيل. إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011: دراسة في التحديات السياسية والمؤسسية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2023).
2. سمير أحمد سنان. الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011 (رسالة ماجستير)، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت، (2021).
3. ماجدة إبراهيم، وأحمد الباز. الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، (2017).

مجلات علمية والدوريات

1. علي منصور إشتيوي، وفتحي محمد عيسى. الالتزام التشريعي في ظل الإعلان الدستوري الليبي المؤقت، ATLANTIS MAGAZINE، 1(28)، (2024).
2. سلامة الساعدي الغزروق/الزروق. إخفاقات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بين اتفاق الصخيرات وحوار مؤتمر جنيف، المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، (2024).
3. يوسف خليفة يوسف ناعم. تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011–2023، مجلة شروس، 5(2)، (2024).
4. إيمان العجيلي السيد الشاوش. النظم الانتخابية في القوانين الليبية، مجلة جامعة الزاوية للعلوم القانونية والشرعية، 13(1)، (2024).
5. سمير عبدالقادر. دور الانتخابات في إنهاء النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجاً، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، 14(3)، (2023).
6. مصطفى فتحي العرابي، وأحمد. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات

والإخفاقات، مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، (2022).
7. عبد الرؤوف الشنطي. الشرعية السياسية في ليبيا بين التأسيس الدستوري والتجاذب المسلح، مجلة أبحاث عربية، 11(4)، (2021).
8. نجيب محمد البرعصي. التحول الديمقراطي في ليبيا: دراسة تحليلية للمسارات الانتخابية بعد 2011، مجلة العلوم السياسية، 19(2)، (2021).
9. مثنى عباس عبد الكاظم م. د، المفوضية العليا/المستقلة للانتخابات (العراق). دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مجلة المعهد، (6)، (2021).
10. العمراني، وكربوسه. الدولة الليبية الريعية في ظل المرحلة الانتقالية: دراسة في الفرص السياسية والمشاهد المستقبلية، (2019).
11. محمد كاهي، وعبد القادر مبروك. التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مجلة الدراسات القانونية، 5(2)، (2019) .
12. محمد المساري. النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة (عدد خاص)، (2018).
13. أحمد العقيلي/عقبة، ومحمد وقازي. المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 1(2)، (2017).
14. عمر خيري. الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، سياسات عربية، 3(13)، (2015).

التقارير والوثائق الرسمية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير دعم الحوكمة المحلية في ليبيا: بناء قدرات البلديات وتحسين الخدمات العامة، طرابلس: UNDP، (2024).
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ليبيا 2023، طرابلس: UNDP، (2023).
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير التنمية البشرية 2022: أزمنة غير مؤكدة، وحيوات مضطربة – تشكيل مستقبلنا في عالم متحوّل، نيويورك: UNDP، (2022).
4. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. تقرير حول العملية الانتخابية في ليبيا (2012–2021)،

طرابلس: المفوضية، (2022).

5. مركز الحوار الإنساني. تجارب التحول السياسي بعد النزاعات: دراسات مقارنة في لبنان والعراق، جنيف: مركز الحوار الإنساني، (2022).
6. علي يوسف أبوبريق. مدى شرعية ومشروعية قراري مجلس الأمن رقم 1970 و1973 لسنة 2011 بشأن ليبيا، (2022).
7. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). خلاصات مؤتمر برلين الثاني حول ليبيا، (2021، 23 يونيو).
8. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. بيان حول تأجيل الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر 2021، طرابلس: المفوضية، (2021، 22 ديسمبر).
9. مجلس النواب الليبي. قانون رقم (2) لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب، (2021، 5 أكتوبر).
10. ملتقى الحوار السياسي الليبي. التعديل الحادي عشر على الإعلان الدستوري، جنيف: UNSMIL، (2021، فبراير).
11. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). قرار مجلس الأمن رقم 2570 بشأن ليبيا، (2021).
12. الأمم المتحدة. الإعلان المشترك لمؤتمر باريس حول ليبيا، (2018، 29 مايو).
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). [وثيقة غير معنونة بشكل كافٍ]، (2018).
14. لجنة صياغة مشروع الدستور الليبي. مشروع الدستور الليبي لعام 2017، طرابلس: اللجنة التأسيسية، (2017).
15. الأمم المتحدة – بعثة الدعم في ليبيا (UNSMIL). الاتفاق السياسي الليبي – اتفاق الصخيرات، (2015).
16. الجهة المركزية للانتخابات البلدية. قرار رقم (160) لسنة 2013 لإجراء انتخابات المجالس البلدية، طرابلس: ليبيا، (2013).
17. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. تقرير عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، طرابلس: المفوضية، (2012).

المواقع الإلكترونية

1. سكاي نيوز عربية. النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا، .(2020)

2. مجلس النواب الليبي. قانون رقم (2) لسنة 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب، (2021، 5 أكتوبر).

3. مجلس النواب الليبي. [مذكرة/إحالات لاحقة مرتبطة بالقانون نفسه]، .(2021)

4. TIME Magazine. Libya plunges deeper into chaos after parliament declared unconstitutional, (2014, November 18).

المراجع الأجنبية:

1. Abood, A. (2024) ،How Security Shaped Libya's Transition ، Democratization, 31(1), 66–88 ، https://doi،org/10.1080/13510347.2024.2433090
2. Badi, E. (2023) ،Libya in Transition: Governance Challenges and Civil Society's Prospects in Political and Economic Reforms ،ResearchGate ، Retrieved from https://www،researchgate،net/publication/387600618_Libya_in_Transition_Governance_Challenges_and_Civil_Society%27s_Prospects_in_Political_and_Economic_Reforms
3. Beetham, D. (2013)، The Legitimation of Power، Bloomsbury.
4. Capasso, M., Czerep, J., Dessì, A., & Sanchez, G. (2019)، Libya Country Report، EU-LISTCO.
5. Dahl, R، A. (2008)، Democracy and Its Critics، Yale University Press.
6. Eljarh, M. (2024) ،Elections in Divided and Conflict-Affected Countries: A Case Study of Post-Conflict Libya ،ResearchGate ، Retrieved from https://www،researchgate،net/publication/383190294_Elections_in_Divided_and_Conflict-Affected_Countries_A_Case_Study_of_Post-Conflict_Libya
7. Fabbrini, S. (2014)، The European Union and the Libyan crisis،

International Politics, 51(2), 178–192.
8. Fukuyama, F. (2017)، State Building: Governance and World Order in the 21st Century، Profile Books.
9. International Foundation for Electoral Systems (IFES). (2019) ،Beyond Constitutional Reform to Elections: Libya Electoral Legal Framework Analysis ،Washington, DC: IFES ،Retrieved from https://www،ifes،org/publications/beyond-constitutional-reform-elections-libya-electoral-legal-framework-analysis
10. International Monetary Fund (IMF). (2022)، World Economic Outlook: War Sets Back the Global Recovery، Washington, DC: IMF.
11. Jarstad, A، K., & Sisk, T، D. (2008)، From War to Democracy: Dilemmas of Peacebuilding، Cambridge University Press.
12. Johnson, D، E. (2020)، Post-conflict constitution-making، In Research Handbook on Post-Conflict State Building (pp. 6–29)، Edward Elgar.
13. Leca, J. (2012)، L'État entre politics, policies et polity، Gouvernement et action publique, 1(1), 73–78.
14. Linz, J، J. (1978)، The Breakdown of Democratic Regimes: Crisis, Breakdown, and Reequilibration، Johns Hopkins University Press.
15. Linz, J، J., & Stepan, A. (1996)، Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe، Johns Hopkins University Press.
16. Mezran, K., & Miller, E. (2017)، The promise—and limits—of stabilization through local governance in Libya، The Journal of North African Studies, 22(3), 818–821.
17. O'Donnell, G., Schmitter, P، C., & Whitehead, L. (Eds.). (1986)، Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives (Vol. 3)، Johns Hopkins University Press.
18. Reform, R. (2024)، Policy Notes June 2024، POLICY, (148).

19. Saugheh, H، H., & Nordin, R. (2018)، Legitimacy as a precondition for the recognition of new governments: A case of Libya، Sriwijaya Law Review, 2(1), 71–77.
20. UNDP. (2023)، Promoting Elections for the People of Libya (PEPOL) – Annual Report 2023.
21. United Nations (OHCHR). (2012)، Monitoring Human Rights in the Context of Elections، Office of the High Commissioner for Human Rights.
22. United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). (2021, June 23)، Conclusions of the Second Berlin Conference on Libya.
23. UNSMIL. (2025, August 21)، Remarks of the Special Representative of the Secretary-General for Libya, Hanna S، Tetteh, to the Security Council.
24. Weber, M. (1978)، Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology (Vol. 2)، University of California Press.
25. Wehrey, F. (2024) ،Libya's Protracted Crisis: Ten Years of Electoral Deadlock ،Atlantic Council ،Retrieved from https://www،atlanticcouncil،org/in-depth-research-reports/report/libya-protracted-crisis-ten-years-on/